المساعدات الخارجية 2010

الإمارات العربية المتحدة

United Arab Emirates

مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

UAE Office for the Coordination of Foreign Aid

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010
صدر في أبوظبي بواسطة
مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
نوفمبر 2011

الرقم الدولي للكتاب: 978-9948-16-357-2

مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
ص.ب 62888
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 444 6544 2 00971
فاكس: 443 6544 2 00971
البريد الإلكتروني: info@ocfa.gov.ae
ocfa.gov.ae

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي

الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي - نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

كلمـة

سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان
ممثل الحاكم في المنطقة الغربية لإمارة أبوظبي، رئيس مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة

شهد قطاع المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً كبيراً، وذلك في ضوء النهج الذي أرسته القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة (حفظه الله)، وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، ومتابعة الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ودعمهم الدائم لجميع مبادرات وبرامج المساعدات الخارجية التي تهدف إلى إرساء دعائم التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر ومعاناة المتضررين من الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية في مختلف أرجاء العالم.

وقد أصبحت دولة الإمارات أكثر إستعداداً وجاهزية لمساعدة الدول الأخرى وباتت من أوائل الدول سرعةً في الاستجابة للإغاثة والطوارئ على المستويين الأقليمي والعالمي. وشهد عام 2010 جهوداً ضخمة وعملاً دؤوباً لتطوير قطاع المساعدات الخارجية الإماراتي وترسيخ أسس المهنية والمساءلة. ففي هذا العام، واصل مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة عمله مع الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية لتوثيق الجهود الضخمة التي بذلتها الدولة ومؤسساتها في تقديم المساعدات في العام 2010 مما عكس قيم الخير والعطاء التي هي سمة من سمات دولة الإمارات قيادة و شعبا.

وكان من دواعي سرورنا أن التقرير الأول "المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2009" قد حاز على ثناء وتقدير واسعين من المؤسسات المانحة المحلية والدولية، واعتبر خطوة هامة تؤكد على مكانة الدولة كجهة مانحة رئيسية على الساحة الدولية وعزّز مبادئ الشفافية والمساءلة، كما ساهم في الارتقاء بآليات العمل التنموي والإنساني والخيري بما وفره من بياناتٍ شاملة حول الجهات المانحة وحجم المساعدات ونوعها والدول المستفيدة.

وكنتيجة للتعاون الوثيق بين مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة والمانحين الاماراتيين وما قام به المكتب من توثيق للمساعدات الخارجية للدولة مع المنظمات الدولية ذات الصلة، فقد تبوأت دولة الإمارات المرتبة 14 عالمياً من بين الدول المانحة الأكثر عطاءً في مجال المساعدات الخارجية وذلك حسب تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وها نحن اليوم نصدر التقرير الثاني "المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2010" ضمن سلسلة التقارير السنوية للمساعدات الخارجية. فبالإضافة إلى توثيقه للمساعدات التنموية والإنسانية والخيرية المقدمة من العديد من الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية، يتضمن تقرير2010 أيضاً مؤسسات مانحة جديدة ويعطي تفاصيلاً أكثر عن المساعدات الإماراتية ويوضح أثرها على المستفيدين منها. كما يساعد أيضاً في تعزيز التخطيط الإستراتيجي لقطاع المساعدات الخارجية الإماراتي من أجل تحقيق الهدف الأسمى وهو تخفيف المعاناة عن ملايين البشر حول العالم.

أود هنا أن أهنئ مجتمع المساعدات الخارجية الإماراتي على التعاون والجهد الذي بذلوه من أجل إخراج هذا التقرير إلى النور، كما أشكرهم على التعاون مع مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة في توثيق المساعدات الخارجية الإماراتية في هذا التقرير، الذي يؤكد على التزام دولة الإمارات وأبنائها المحبين للعطاء بدعم مسيرة العمل الإنساني بكل تفانٍ وإخلاص.

مع وافر الشكر والتقدير،

قائمة المحتويات

كلمة سمو رئيس مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1

قائمة بالجداول البيانية 4

الملخص التنفيذي 9

مقدمة 11
توثيق بيانات المساعدات الخارجية مع المنظمات الدولية 12
نظرة عامة على تقرير عام 2010 12
التعريفات 12
مستويات التحليل: الدول والأقاليم والقطاعات 14
المنهجية 14

الفصل الأول: نظرة عامة على المساعدات الخارجية التي قدمتها الإمارات العربية المتحدة لعام 2010 17
مساعدات دولة الإمارات العربية المتحدة في أرقام 17
إجمالي المساعدات المدفوعة – ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي 17
المساعدات متعددة الأطراف وثنائية الأطراف 18
المنح والقروض 19
المساعدات الإنسانية والتنموية والخيرية 20
التوزيع بحسب مجموعات القطاعات 22
التوزيع حسب مستوى الدخل 23
التوزيع الجغرافي 24
الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية 24
المساعدات الحكومية وغير الحكومية 26
الالتزامات 26
توثيق المساعدات الهادفة للحد من تغيّر المناخ باستخدام معالم ريو 27
دعم الأهداف الإنمائية للألفية 28

الفصل الثاني: التوزيع الجغرافي للمساعدات في عام 2010 33
الأراضي الفلسطينية 36
باكستان 38
اليمن 40
السودان 42
مصر 44
أفغانستان 46
سيشيل 48
جزر القُمر 50
المغرب 52
تنزانيا 54

الفصل الثالث: تصنيف المساعدات حسب القطاع 57
المساعدات السلعية والبرامج العامة 57
تطوير البنية التحتية 57
الصحة 58
البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات 58

الفصل الرابع: الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية 63
المساعدات الحكومية 64
صندوق أبوظبي للتنمية 66
هيئة الهلال الأحمر الإماراتي 68
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية 70
مؤسسة زايد بن سلطان آ ل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 72
هيئة آ ل مكتوم الخيرية 74
جمعية الشارقة الخيرية 76
مؤسسة دبي العطاء 78
جمعية دبي الخيرية 80
المستشفى الإماراتي الإنساني العالمي المتنقل "علاج" 82
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية 84
بيت الشارقة الخيري 86
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية 88
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية 90
مؤسسة طيران الإمارات الخيرية 92
مؤسسة الإمارات للاتصالات - اتصالات 94
شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار) 96
مؤسسة نور دبي 98

مقالات
مقال 1: إعادة التأكيد على المبادئ الإنسانية: استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة لحالتي طوارئ 21
مقال 2: جهود القضاء على مرض الملاريا 30
مقال 3: بنغلاديش: توفير فرص للحصول على التعليم الابتدائي للأطفال 31
مقال 4: الإمارات ومبادرات الحد من تغيّر المناخ 48
مقال 5: مخيم برج الشمالي في لبنان: "يمكننا القول الآن إننا نعيش بكرامة" 58
مقال 6: التدريب المهني في لبنان: نحو توفير المزيد من الفرص ومستقبل مشرق 70
مقال 7: نور دبي: مكافحة الإصابة بمرض عمى الأنهار في أفريقي 98

ملحوظات 100
قائمة الاختصارات 102
الملحق الأول - قائمة بالدول المتلقية للمساعدات من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال 2010 حسب القارة ومستوى الدخل 103
الملحق الثاني - قائمة المساعدات الخارجية حسب الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية توضح المبالغ المقدمة لكل دولة خلال عام 2010 107
الملحق الثالث - المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب الإقليم والقطاع خلال عام 2010 114
الملحق الرابع - أ) قائمة بالتزامات دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2010 مصنفة حسب الجهة المانحة والدولة 116
الملحق الرابع - ب) قائمة بالتزامات دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2009 والمدفوعات فى عام 2010، مصنفة حسب الجهة المانحة والدولة 116
الملحق الخامس - قائمة المجموعات وقطاعاتها 117
الملحق السادس - قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية للمساعدات الخارجية 118

قائمة الأشكال التوضيحية

الفصل الأول : نظرة عامة على المساعدات الخارجية التي قدمتها الإمارات العربية المتحدة لعام 2010

الشكل 1: مجموع المساعدات المدفوعة 18
الشكل 2: المساعدات الخارجية حسب قنوات التوزيع – المساعدات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف 18
الشكل 3: المساعدات المدفوعة حسب نوع التمويل 19
الشكل 4: المساعدات المدفوعة حسب فئة المساعدة 20
الشكل 5: المساعدات المدفوعة حسب مجموعات القطاعات 22
الشكل 6: التوزيع حسب مستوى الدخل 23
الشكل 7: المساعدات المدفوعة حسب القارات في عام 2010 24
الشكل 8: المساعدات الخارجية حسب الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية 25
الشكل 9: المساعدات المدفوعة حسب مصدر التمويل 26
الشكل 10: الالتزامات 27

الفصل الثاني: التوزيع الجغرافي للمساعدات في عام 2010

الشكل 11: المساعدات المدفوعة حسب القارات والأقاليم 33
الشكل 12: التزامات حسب القارات والأقاليم 33
الشكل 13: نظرة عامة على الدول الأكثر تلقياً للمساعدات المدفوعة 34
الشكل 14: نظرة عامة على الدول العشر الأكثر تلقياً للمساعدات 35
الشكل 15: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى الأراضي الفلسطينية في عام 2010 ، حسب مجموعات القطاعات 37
الشكل 16: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى الأراضي الفلسطينية في عام 2010 ، حسب الجهة المانحة 37
الشكل 17: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى باكستان في عام 2010 ، حسب مجموعات القطاعات 39
الشكل 18: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى باكستان في عام 2010 ، حسب الجهة المانحة 39
الشكل 19: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى اليمن في عام 2010 ، حسب مجموعات القطاعات 41
الشكل 20: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى اليمن في عام 2010 ، حسب الجهة المانحة 41
الشكل 21: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى السودان في عام 2010 ، حسب مجموعات القطاعات 43
الشكل 22: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى السودان في عام 2010 ، حسب الجهة المانحة 43
الشكل 23: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى مصر في عام 2010 ، حسب مجموعات القطاعات 45
الشكل 24: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى مصر في عام 2010 ، حسب الجهة المانحة 45
الشكل 25: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى أفغانستان في عام 2010 ، حسب مجموعات القطاعات 47
الشكل 26: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى أفغانستان في عام 2010 ، حسب الجهة المانحة 47
الشكل 27: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى سيشيل في عام 2010 ، حسب مجموعات القطاعات 49
الشكل 28: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى سيشيل في عام 2010 ، حسب الجهة المانحة 49
الشكل 29: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى جزر القُمر في عام 2010 ، حسب مجموعات القطاعات 51
الشكل 30: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى جزر القُمر في عام 2010 ، حسب الجهة المانحة 51
الشكل 31: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى المغرب في عام 2010 ، حسب مجموعات القطاعات 53
الشكل 32: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى المغرب في عام 2010 ، حسب الجهة المانحة 53
الشكل 33: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى تنزانيا في عام 2010 ، حسب مجموعات القطاعات 55
الشكل 34: المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى تنزانيا في عام 2010 ، حسب الجهة المانحة 55

الفصل الثالث: تصنيف المساعدات بحسب القطاع

الشكل 35: المساعدات المدفوعة حسب القطاعات ومجموعاتها 59
الشكل 36: التزامات حسب القطاعات ومجموعاتها 60

الفصل الرابع: الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية

الشكل 37: نظرة عامة على المساعدات الحكومية خلال عام 2010 65
الشكل 38: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2010 67
الشكل 39: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2010 69
الشكل 40: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية خلال عام 2010 71
الشكل 41: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية خلال عام 2010 73
الشكل 42: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من هيئة آل مكتوم الخيرية خلال عام 2010 75
الشكل 43: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من جمعية الشارقة الخيرية خلال عام 2010 77
الشكل 44: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة دبي العطاء خلال عام 2010 79
الشكل 45: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من جمعية دبي الخيرية خلال عام 2010 81
الشكل 46: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من المستشفى الإماراتي الإنساني المتنقل "علاج" خلال عام 2010 83
الشكل 47: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من المدينة العالمية للخدمات الإنسانية خلال عام 2010 85
الشكل 48: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من بيت الشارقة الخيري خلال عام 2010 87
الشكل 49: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة محمد بن را شد آل مكتوم للأعمال الخيرية و الإنسانية خلال عام 2010 89
الشكل 50: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية خلال عام 2010 91
الشكل 51: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة طيران الإمارات الخيرية خلال عام 2010 93
الشكل 52: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة الإمارات للإتصالات – إتصالات خلال عام 2010 95
الشكل 53: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من شركة الخليج للصناعات الدوائية "جلفار" عام 2010 97
الشكل 54: نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة نور دبي خلال عام 2010 99

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات

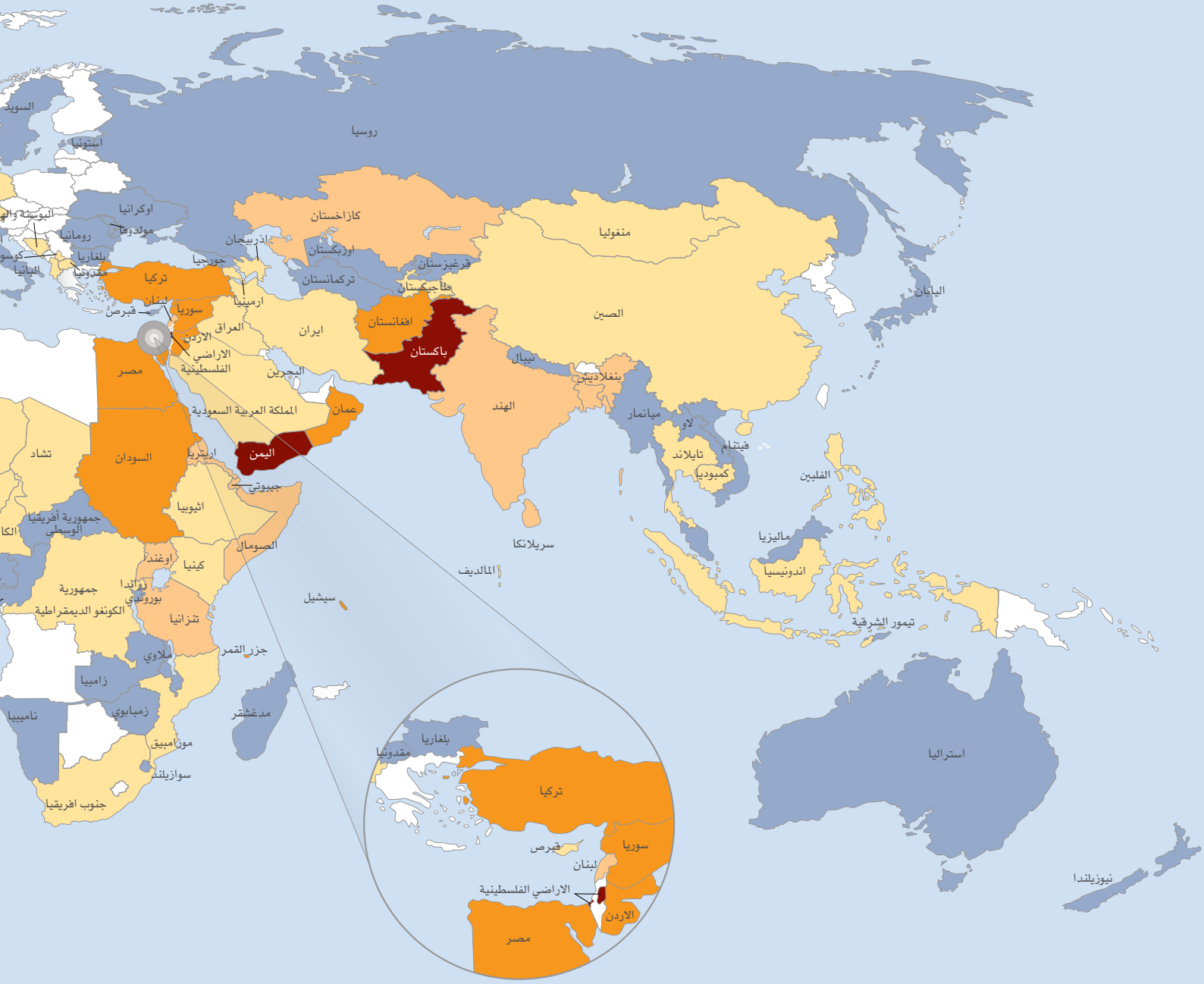

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة المدفوعة عام 2010، حسب الجهات المانحة
(مليون درهم إماراتي)

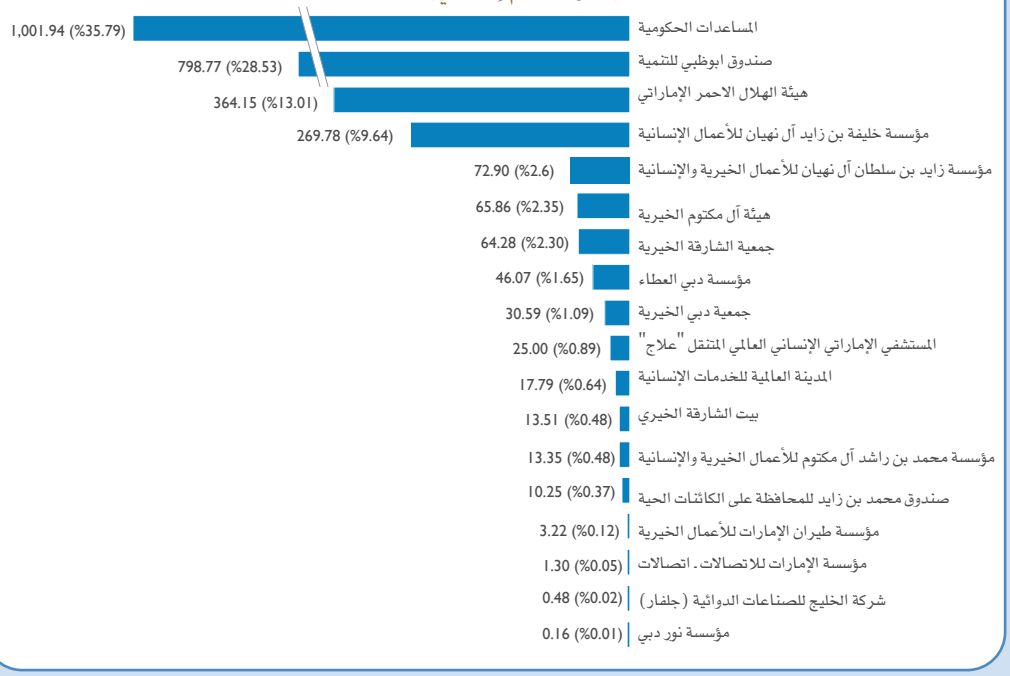

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحد
(مليون درهم)

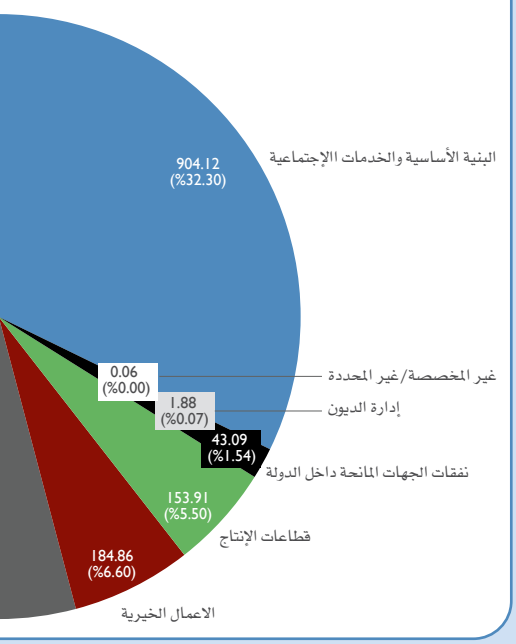

United Arab Emirates

مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

UAE Office for the Coordination of Foreign Aid

العربية المتحدة المدفوعة في عام 2010

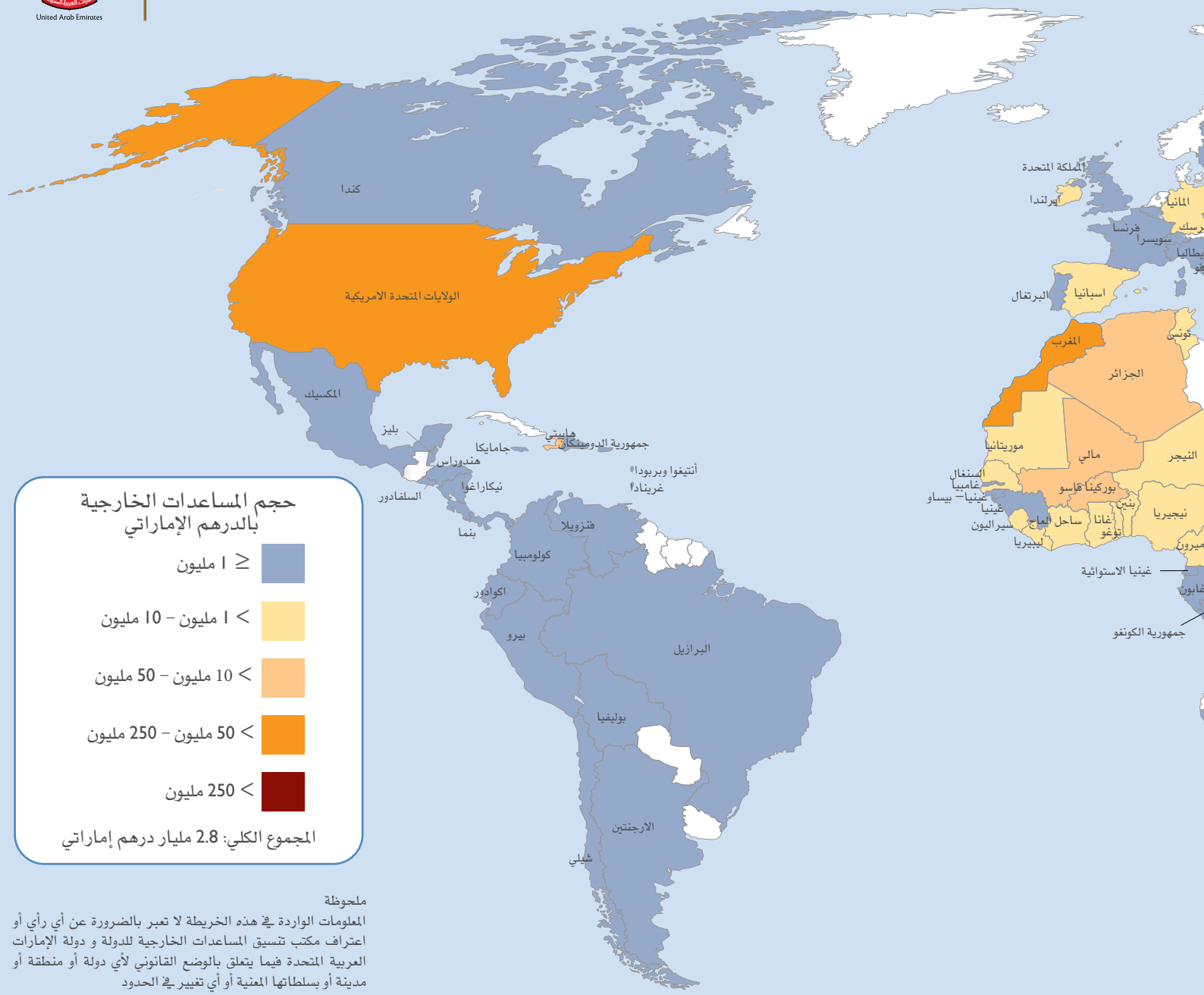

حجم المساعدات الخارجية بالدرهم الإماراتي

- ≥ 1 مليون
- > 1 مليون – 10 مليون
- > 10 مليون – 50 مليون
- > 50 مليون – 250 مليون
- > 250 مليون

المجموع الكلي: 2.8 مليار درهم إماراتي

ملحوظة

المعلومات الواردة في هذه الخريطة لا تعبر بالضرورة عن أي رأي أو اعتراف مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة و دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو منطقة أو مدينة أو بسلطاتها المعنية أو أي تغيير في الحدود

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة المدفوعة عام 2010، حسب الأقاليم
(مليون درهم إماراتي)

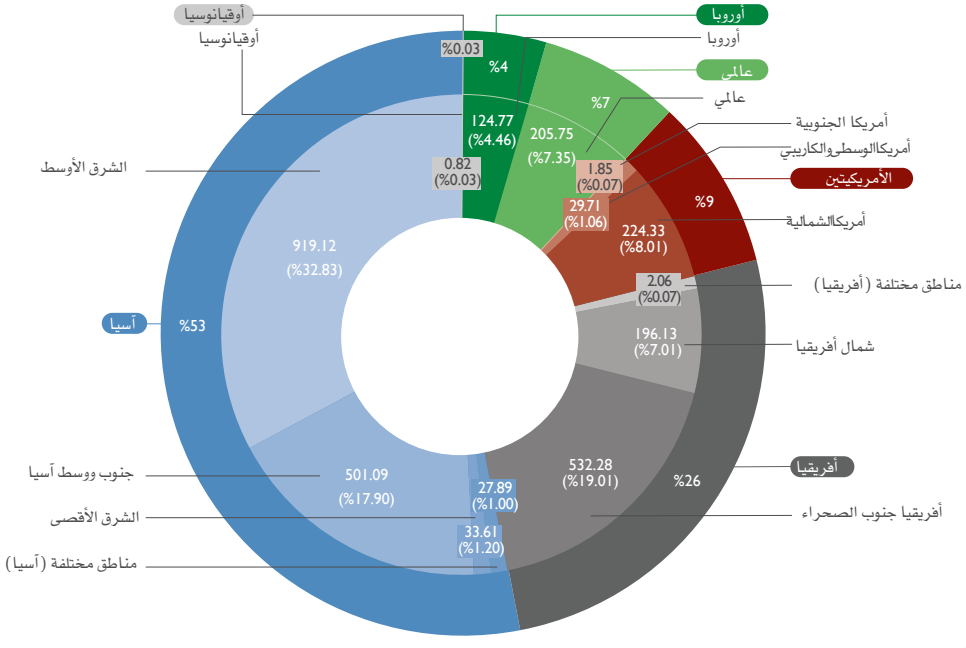

ة المدفوعة عام 2010، حسب مجموعات القطاعات
م إماراتي)

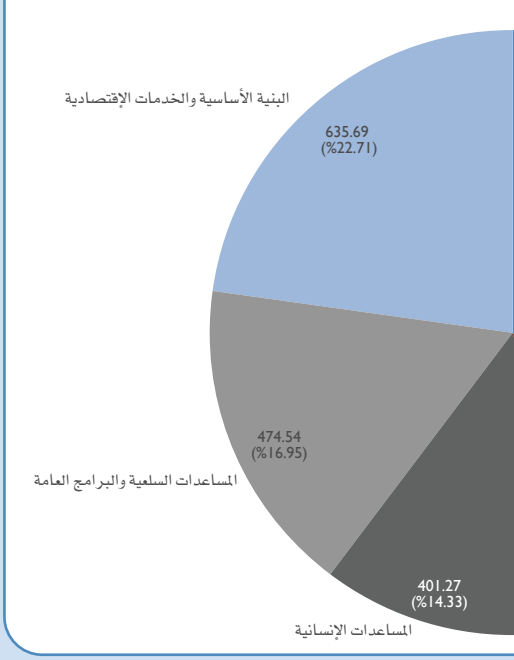

الملخص التنفيذي

بعد إطلاق التقرير الأول "المساعدات الخارجية 2009" تم الاجتماع مع الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية مرة أخرى من أجل إعداد التقرير الثاني للمساعدات الخارجية للعام 2010. ويوضح هذا التقرير بيانات مستمدة من 31 جهة مانحة ومؤسسة خيرية، قدمت جميعها معلومات تفصيلية حول المنح والقروض التي قدمتها خلال عام 2010. وتم نشر هذه المعلومات وجمعها وتحليلها بواسطة مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة، بما يؤكد على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة باتباع مبادئ الشفافية والمساءلة فيما يختص بقطاع المساعدات الخارجية في الدولة، والارتقاء به لمستويات أعلى. حيث يحتوي تقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010 على بيانات وتحليلات وتفاصيل أكثر من التقرير الذي سبقه، كما يبرز هذا التقرير مقالات وقصص نجاح لجزء من العمل الرائع الذي قامت به الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية.

يوضح التقرير قيام دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2010 بتقديم مساعدات بمبلغ إجمالي 2.80 مليار درهم إماراتي (762.2 مليون دولار أمريكي) في صورة منح وقروض للبرامج التنموية والإنسانية والخيرية في شتى أنحاء العالم. بالإضافة إلى التزام الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية بدفع مبلغ آخر بقيمة 2.81 مليار درهم إماراتي (765.3 مليون دولار أمريكي) لصالح البرامج التنموية بعد عام 2010.

تم توجيه المساعدات المدفوعة لأكثر من 120 دولة في مختلف أنحاء العالم. كانت الحكومة هي المانح الأكبر للمساعدات، بتقديمها مبلغ مليار درهم إماراتي، أي ما يزيد عن ثلث المبلغ الإجمالي للمساعدات، يليها صندوق أبوظبي للتنمية، والذي قام بدفع مبلغ 798.8 مليون درهم إماراتي. وبينما تم إنفاق نسبة 79.1% من المساعدات على مشروعات التنمية، واستجابت دولة الإمارات كذلك بسخاء للأزمات الإنسانية مثل الزلزال الذي وقع في هاييتي والفيضانات العارمة التي تعرضت لها باكستان، حيث تم توجيه مبلغ إجمالي بقيمة 401.3 مليون درهم إماراتي (14.3% من إجمالي قيمة المساعدات) للمساعدات الإنسانية. وتم إنفاق النسبة المتبقية والتي تبلغ 6.6% من المبالغ على المشروعات الخيرية.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، كانت قارة آسيا هي الجهة المتلقية الرئيسية للمساعدات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2010، بحصولها على نسبة 52.9% من إجمالي المساعدات، كما حصلت قارة أفريقيا على نسبة 26.1%، والأمريكتين على نسبة 9.1% وأوروبا على 4.5%. وتم توجيه النسبة المتبقية للمشروعات لأوقيانوسيا والمشروعات التي شاركت فيها عدة دول. وبالنظر من منظور إقليمي، نجد أن المناطق المتلقية للقدر الأكبر من المساعدات توجد بالشرق الأوسط بحصولها على نسبة 32.8%، وحصول منطقة جنوب الصحراء على نسبة 19.0%، وجنوب ووسط آسيا على نسبة 17.9%. وحصلت الأراضي الفلسطينية على أكبر قدر من المساعدات بقيمة 362.3 مليون درهم إماراتي، تليها باكستان بمبلغ 310.7 مليون درهم، وتم تخصيص 258.4 مليون درهم إماراتي في شكل مساعدات إنسانية استجابة للفيضانات.

وبالإضافة إلى الحقائق والأرقام، يوضح تقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010 النطاق الهائل للمشروعات التي قامت بتمويلها دولة الإمارات في شتى أنحاء العالم. فعلى مدار العام، ساهمت المبالغ التي قدمتها دولة الإمارات في إيواء المشردين وتوفير الطعام للمحتاجين وفي حفر الآبار بالإضافة إلى تبني الحلول لفض النزاعات وبناء السدود والطرق السريعة والمدارس والمستشفيات ودعم ابحاث الطاقة المتجددة. كذلك دعمت الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة مرض الملاريا وقامت بتمويل الأبحاث للحفاظ على الأجناس المعرضة للخطر والانقراض. ويؤكد الحجم الكبير للالتزامات التي تم التعهد بالفعل بدفعها في المستقبل على أن هذا العمل سيستمر وسينمو معززاً مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها جهة مانحة رئيسية على الساحة الدولية.

مقدمـــة

في شهر يونيو 2010 وللمرة الأولى تم إصدار تقريراً شاملاً حول المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009. وقد حظي التقرير السنوي الأول، الذي نُشر تحت عنوان "المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009"، باستقبال وترحيب كبيرين على المستويين المحلي والعالمي، واعتبره الجميع خطوة هامة جداً إلى الأمام بالنسبة لدولة الإمارات خاصة في سعيها الحثيث إلى أن تكون جهة مانحة رئيسية على الساحة الدولية في مجال المساعدات الخارجية.

وبعد نشر التقرير، أجرى مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة دراسة للحصول على أراء وتعليقات القراء من المؤسسات المانحة والجهات ذات العلاقة، بهدف التعرف على الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين مستوى التقارير المستقبلية. وقد انعكست الدروس المستفادة من تقرير عام 2009 على الصفحات التالية، والتي توضح بالتفصيل المساعدات الخارجية الإماراتية لعام 2010.

وبناءً على المراجعة التي قام بها المكتب لتقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009، تمّ إدخال العديد من التعديلات على التعريفات الخاصة بالقطاعات وفئات المساعدات ومصادر التمويل، من أجل مواكبة المعايير الدولية وتطبيق الأسس المنطقية في عملية جمع بيانات المساعدات الخارجية من الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية.

وبالإضافة إلى ذلك، تمكّن مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة من توسيع نطاق عملية جمع البيانات في عام 2010، فبينما قدمت 24 مؤسسة بياناتها في تقرير "المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009"، يحتوي التقرير الحالي لعام 2010 على بيانات تمّ جمعها من 31 جهة مانحة، من بينها 14 وزارة ودائرة حكومية.

وربما كان الأكثر أهمية من آليات جمع البيانات هو الرغبة التي عبّر عنها العديد من القراء في أن تشتمل التقارير المستقبلية على مقالات تعكس أثر المساعدات التي تقدمها دولة الإمارات على أرض الواقع. ومن أجل هؤلاء القراء، يشتمل هذا التقرير، بما فيه من حقائق وأرقام رئيسية، على عدد من القصص والمقالات البارزة التي تعكس كيفية تأثير هذه المساعدات بشكل مباشر على حياة المستفيدين منها خلال العام الماضي. ويحدونا الأمل في أن يضيف صوتهم إلى تقرير "المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010" بُعداً جديداً لا توضحه الجداول البيانية.

توثيق بيانات المساعدات الخارجية مع المنظمات الدولية

يهدف مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة من جمع البيانات إلى إصدار تقارير دورية حول المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الإمارات، ليتم توثيقها مع المنظمات الدولية المختصة برصد المساعدات التنموية والإنسانية. ففي شهر يوليو 2010، قدَم مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة رسمياً البيانات الخاصة بالمساعدات الحكومية لعام 2009 إلى إدارة التعاون الإنمائي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، باستخدام نظام التوثيق الخاص بلجنة المساعدات الإنمائية (DAC) وقد نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) البيانات التي أرسلتها دولة الإمارات، كما قامت المنظمة في شهر مارس 2011 بنشر موجزاً خاصاً حول هذا الموضوع، علماً بأن دولة الإمارات كانت أول دولة غير عضو في لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التي تقوم بإرسال تقارير إلى هذه المنظمة بمثل هذا القدر من التفاصيل. ووفقاً لمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، التي تحسب نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية بالمقارنة مع الدخل القومي الإجمالي (GNI)، وعليه فقد حققت دولة الإمارات المرتبة رقم 14 على مستوى العالم في عام 2009 بين الدول المانحة، والمرتبة الأولى بين الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية. ويمكن الإطلاع على المزيد من التفاصيل حول طرق الاحتساب في الفصل الأول القسم أ.

وبالإضافة إلى توثيق بيانات المساعدات الخارجية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، يقوم مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة بتوثيق المساعدات الإنسانية (وهي المعلومات المتعلقة باستجابة دولة الإمارات لحالات الطوارئ الإنسانية) بواسطة خدمة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة(FTS)، وهي عبارة عن قاعدة بيانات يتم تحديثها بصورة فورية حول الاستجابة الدولية للكوارث الإنسانية. ويسهم توثيق بيانات المساعدات مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وخدمة التتبع المالي (FTS) في تسهيل عملية الحصول على البيانات المتعلقة بالمساعدات التي تقدمها دولة الإمارات، لاستخدامها في التقارير الشاملة وتحليل المشهد العام للمساعدات الدولية وإبراز جهود الدولة في العمل الإنساني الدولي.

نظرة عامة على تقرير عام 2010

يشتمل هذا التقرير على ملخص تنفيذي وأربعة فصول رئيسية وعدداً من المقالات والملحقات، بما في ذلك الأشكال الإحصائية. ويقدم الفصل الأول صورة عامة لقطاع المساعدات الخارجية الإماراتي خلال عام 2010. ويستعرض الفصل الثاني التوزيع الجغرافي للمساعدات، كما يركز على 10 بلدان من البلدان المتلقية للمساعدات محل الاهتمام، تمّ اختيارها بالنظر إلى حجمها ونطاق المساعدات التي تلقتها ومحور تركيزها. ويعرض الفصل الثالث تحليلاً لمساعدات دولة الإمارات على مستوى القطاع. ويغطي الفصل الرابع الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية.

ويدرك مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة وجود العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تطوير هذا التقرير بصورة أكبر، كما يلتزم المكتب بالعمل مع كافة شركائه لضمان تقديم تقاريره السنوية مشتملة على حسابات أكثر دقة وشمولية لقطاع المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

التعريفات

عقد مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة خلال عام 2010 العديد من الاجتماعات لمجموعة إدارة المعلومات لاستعراض المصطلحات التي تستخدمها. وبعد الانتهاء من هذه المناقشات، أصدر مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة دليلاً شاملاً، وذلك للتأكد من أن جميع الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية لديها نفس التعريف لكل مصطلح مستخدم في التقرير، وهو دليل: المعايير والمبادئ التوجيهية لتوثيق بيانات المساعدات الخارجية. ويمكن الإطلاع على هذه الوثيقة على الموقع الإلكتروني www.ocfa.gov.ae، كما يمكن الحصول على نسخة مطبوعة منه من مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة. وفيما يلي أدناه بعض المصطلحات الأكثر شيوعاً ذات الصلة بالموضوع.

المساعدات المدفوعة والالتزامات

في تقرير عام 2009، كانت الأرقام الرئيسية المستخدمة التي تمت الإشارة إليها بمصطلح "المساعدات"، عبارة عن المنح أو القروض، إما التي تمّ دفعها بالفعل خلال عام 2009، أو التي تمّ توقيع التزامات بسدادها خلال عام 2009.

أما في تقرير عام 2010 هذا، فسوف يتم التعامل مع مصطلحي "المساعدات المدفوعة" و "الالتزامات" بشكل منفصل، وذلك لعرض صورة واضحة للمساعدات التي تمّ منحها وتلقيها خلال العام الواحد. وينصب المحور الرئيسي للتركيز في هذا التقرير على المساعدات المدفوعة، بشكل مشابه للطريقة التي يتم بها توثيق البيانات مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ولضمان الشفافية الكاملة، يوضح الملحق الرابع (ب) الالتزامات المتضمنة في تقرير عام 2009 والمساعدات المدفوعة التي تمّ سدادها خلال عام 2010 مقارنة بهذه الالتزامات، ويوضح ما تبقى من الالتزامات في نهاية العام.

طبيعة المساعدات: نقدية وعينية

على الرغم من أن الغالبية العظمى للمساعدات قد منحت في صورة نقدية، إلا أن هناك عدداً من المساعدات تمّ تقديمها في صورة عينية. وقد تأخذ المنح شكلاً سلعياً أو خدمياً، مثل تقديم مركبات أو خدمات أخصائي الرعاية الصحية. وفي هذه الحالات، يتم توثيق المساعدات بالقيمة النقدية المُعادلة لها.

أنواع التمويل: المنح والقروض

المنح هي المساعدات النقدية والعينية التي لا تتحمل الجهة المتلقية لها أي دين قانوني تجاهها (بمعنى أنها لا تكون مُلزمة بردها). وتشمل المساعدات الإنسانية العاجلة والمنح الخيرية وعمليات دعم ميزانيات الحكومات، بالإضافة إلى العديد من أنواع المساعدات التي تقدم إلى المشاريع.

القروض هي التحويلات التي تتم في صورة نقدية أو عينية وتتحمل الجهة المتلقية لها مسؤولية الدين القانوني تجاهها مثل: القروض المتعلقة بالاستثمار للدول النامية أو القروض المقدمة في مشاريع مشتركة مع الجهة المتلقية للقرض.

فئة المساعدات: إنسانية وتنموية وخيرية

قام مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة بالطلب من الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية بتحديد طبيعة المساعدات التي تمّ تقديمها كمساعدات إنسانية أو تنموية أو خيرية. وتشير كلمة "الإنسانية" إلى المساعدات المخصصة لإنقاذ حياة الأشخاص وتخفيف وطأة المعاناة والحفاظ على كرامة الأشخاص وحمايتها أثناء حالات الطوارئ وبعدها، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها الدعم متعلقاً بمساعدات طويلة الأجل لصالح اللاجئين والنازحين والمشردين. وتشير كلمة "التنموية" إلى المساعدات المقدمة إلى البرامج الرامية إلى تحسين نوعية الحياة مثل إنشاء الطرق والمساعدات الاقتصادية ودعم الميزانية والمستشفيات أو المدارس. وتشير كلمة "الخيرية" إلى المساعدات المقدمة لغرض ثقافي أو ديني مثل بناء المساجد وتسيير رحلات الحج أو إرسال التمور و اقامة موائد الافطار للفقراء في شهر رمضان المبارك.

ووفقاً لهذه المعايير، فالتصنيف الدقيق للمساعدات يمكن أن يكون أمراً صعباً. ومع هذا، استخدمت الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية دليل المعايير والمبادئ التوجيهية لتحديد طبيعة كل نشاط ضمن كل فئة من الفئات الثلاث، وقدم إليها مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة دعماً إضافياً عندما دعت الحاجة.

ولا تشمل المساعدات الموثقة في هذا التقرير المساعدات العسكرية، ولكنها تشمل المساعدات الإنسانية أو التنموية أو الخيرية التي تمّ توصيلها من قبل القوات المسلحة الإماراتية، ومشاركة دولة الإمارات في عمليات حفظ السلام التي تتم برعاية الأمم المتحدة. وقد أشار التقرير إلى المساعدة المقدمة بواسطة قوات الشرطة الإماراتية لصالح الجهود الإنسانية مثل عمليات البحث والإنقاذ.

المساعدات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف

عند استلام البيانات من الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية، يقوم مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات بتصنيفها بأنها "متعددة الأطراف" إذا كان الجهة المنفذة للمشروع أو البرنامج تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أو منظمة دولية أخرى".

عند تقديم بيانات المساعدات الخارجية الإنمائية من دولة الإمارات إلى لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) يستخدم مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات تعريف المنظمة المحدد ل "متعددة الأطراف" الذي يشمل فقط المساهمات للمنظمات الدولية التي لم يذكر المانح فيها إسم البلد أو النشاط الذي من أجله قدمت المساعدات.

مصادر التمويل

يتم تمويل المساعدات الخارجية الإماراتية إما عن طريق الموارد الحكومية الرسمية أو عن طريق موارد غير حكومية. فالمساعدات الحكومية تعني الأموال المستلمة من الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية لدولة الإمارات، أو بقرار من حاكم الإمارة، أما المساعدات غير الحكومية فهي تلك الأموال المستلمة من مواطني الدولة والمقيمين عليها و/أو الكيانات التجارية.

وينبغي تحديد مصادر التمويل بصورة صحيحة من أجل الوقوف على حجم المساعدة الإنمائية الرسمية للدولة عند إعداد التقارير التي تقدم إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وعلى الرغم من أن بعض الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية تحصل على مبالغ ميزانياتها بالكامل من مصدر أو آخر، إلا أنه يوجد العديد من المؤسسات التي تكون مبالغ دخلها آتية جزئياً من مصادر تابعة للقطاع الخاص والجزء الآخر من الحكومة. ويساعد مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة هذه المؤسسات في وضع أنظمة لتوثيق هذا التمييز في مصادر الدخل عند إعداد التقارير. وفي الحالات التي يتعذر فيها تحقيق ذلك، يتم توثيق المساعدات في هذا التقرير على أنها من القطاع الخاص.

مستويات التحليل: الدول والمناطق والقطاعات

يشمل هذا التقرير عرضاً تفصيلياً للبيانات بحسب البلد ومستوى الدخل والمنطقة التي تنفذ فيها المشاريع وقطاع النشاط. ويحتوي الملحق الأول على قائمة كاملة بالمساعدات حسب القارة والإقليم والبلد. وسوف يتم التطرق بقدر أكبر من التفاصيل إلى 10 دول مختارة خلال الفصل الثاني.

ولتسهيل عملية تسجيل البيانات لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وخدمة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة (FTS)، فقد تمّ تحديد القطاعات والقطاعات الفرعية الخاصة بالأنشطة، بما يتماشى مع ما هو متعارف عليه لدى هذه المؤسسات الدولية. القطاعات جمعت تحت مجموعات حتى يتسنى المقارنة مابين سنة وأخرى. هناك تسعة مجموعات مذكورة في هذا التقرير على النحو التالي: (القطاع في كل مجموعة مذكورة بين القوسين. البنية التحتية والخدمات الاجتماعية (التعليم، الحكومة والمجتمع المدني، الصحة، السياسات والبرامج السكانية، البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات، المياه والصرف الصحي)، البنية التحتية الاقتصادية والخدمات (الخدمات المالية والمصرفية، الاتصالات، إنتاج الطاقة وإمدادها، النقل والتخزين)، الأعمال الخيرية، المساعدات السلعية والبرامج العامة، قطاعات الإنتاج (الزراعة، حماية البيئة، صيد الأسماك، القطاع الصناعي، تطوير البنية التحتية، السياحة)، المساعدات الإنسانية، الأعمال الخيرية، النفقات داخل الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية، إدارة الديون، المساعدات غير المخصصة/غير المحددة.

المنهجية

تلقى مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة من الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية والتي يصل عددها إلى 31 جهة مانحة ومؤسسة خيرية إماراتية، بيانات المساعدات الخارجية والخاصة بتنفيذ ما يزيد على 1700 مشروع حول العالم.

وقام المكتب بالتحقق من البيانات وصياغتها وتصنيفها وفقاً للتعريفات المذكورة آنفا قبل إرسالها إلى المؤسسات المعنية لتدقيقها وإعادتها للمكتب. إن المعلومات الواردة في هذا التقرير تمّ الحصول عليها بالكامل من قبل الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية.

إن المساعدات الخارجية لدولة الإمارات لعام 2010 تعتبر القيمة الإجمالية للأنشطة التي أبلغت عنها الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية خلال العام ، كما هو مبين في الشكل رقم 1 في الفصل الأول.

تعاقد المكتب مع شركة KPMG لتكون طرف خارجي لمراجعة جودة البيانات وفحص عملية ورود البيانات من الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية وخضوعها للتوثيق والتصنيف والتحليل[1]. وقامت شركة KPMG بإجراء هذا التدقيق ورفع التوصيات التي نفذها المكتب قبل الانتهاء من التوثيق النهائي للبيانات[2].

بعد استلام جميع السجلات من الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية وتحليلها، قام مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة بتقديم الأنشطة المؤهلة للتوثيق ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وحتى تكون هذه النشاطات مؤهلة لتوثيقها ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات، يجب أن تكون المساعدات مدفوعة خلال نفس العام، لصالح الدول ذات الدخل المنخفض، والدول ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا أو العليا، وأن تقع ضمن إطار تعريف لجنة المساعدات الإنمائية للمساعدات التنموية والإنسانية[3]. ويوضح الجدول 1 القائمة الكاملة التي توضح الاختلافات بين المساعدات الخارجية لدولة الإمارات والنشاطات التي تندرج ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية للدولة. وبعد تلقي لجنة المساعدات الإنمائية لبيانات المساعدات الخارجية، تقوم بنشر الإحصائيات ومقارنتها مع الدخل القومي الإجمالي لاحتساب نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات خلال العام، وتحديد ترتيب الدولة ضمن قائمة الدول المانحة[4].

الجدول 1: الفروق بين المساعدات الإنمائية الرسمية، كما تم توثيقها لدى لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونظام توثيق المساعدات الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كيفية توثيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة	كيفية توثيق المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)
يتم توثيق المساعدات المدفوعة والالتزامات	يتم توثيق المدفوعات الصافية فقط
لا يتم توثيق المبالغ المسددة من القروض	يتم توثيق المبالغ المسددة من القروض
تشمل 12 قطاعاً من المساعدات الإنسانية	تشمل 5 قطاعات فقط من المساعدات الإنسانية
يتم توثيق المساعدات ذات الطابع الثقافي والدافع الديني	لا يتم توثيق المساعدات ذات الطابع الثقافي أو الدافع الديني
يتم توثيق المساعدات الحكومية (الرسمية) وغير الحكومية	يتم توثيق المساعدات الرسمية فقط
تشمل "المساعدات متعددة الأطراف" جميع المساعدات المقدمة إلى المنظمات الدولية	تشمل "المساعدات متعددة الأطراف" المساعدات غير المخصصة/غير المحددة فقط
يتم توثيق جميع الدول (بغض النظر عن مستوى الدخل)	يتم توثيق الدول المؤهلة للحصول على مساعدات إنمائية رسمية فقط (بناءً على إجمالي الدخل القومي)

باستثناء الأشكال الواردة في القسم الأول، والتي تقارن ما بين إجمالي المساعدات الخارجية لدولة الإمارات وبين المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات، وكذلك المقارنة ما بين أرقام عام 2009 و2010، فجميع الأرقام الواردة في هذا التقرير تتعلق بالتعريف الواسع للمساعدات الخارجية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال 2010.

الفصل 1

نظرة عامة على المساعدات الخارجية التي قدمتها الإمارات العربية المتحدة لعام 2010

مساعدات دولة الإمارات العربية المتحدة في أرقام

قدمت دولة الإمارات خلال عام 2010، مساعدات مدفوعة بقيمة إجمالية 2.80 مليار درهم إماراتي (762.2 مليون دولار أمريكي) في صورة منح وقروض لصالح برامج التنمية والمساعدات الإنسانية والخيرية في شتى أنحاء العالم. بالإضافة لهذا، التزمت الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية بتقديم مساعدات أخرى تقدر بنحو 2.81 مليار درهم إماراتي (765.3 مليون دولار أمريكي) لصالح برامج التنمية التي سيتم تنفيذها بعد 2010.

في عام 2009، بلغت القيمة الإجمالية للمساعدات المدفوعة 4.66 مليار درهم إماراتي (1.27 مليار دولار أمريكي)، بينما بلغ إجمالي الالتزامات 5.12 مليار درهم إماراتي (1.4 مليار دولار أمريكي). من بين هذه الالتزامات، والتي يتم دفعها على مدى عدد من السنوات، تم دفع بالفعل ما قيمته 219.6 مليون درهم إماراتي خلال عام 2010. وسيتم في الأقسام التالية عرض تحليل لإجمالي المساعدات الخارجية لدولة الإمارات على مدى عامي 2009 و2010، وسيتم تحليلها من خلال عدة أساليب، مع التمييز، عند الإمكان، ما بين أرقام المساعدات الخارجية وبين المساعدات التي يمكن توثيقها باعتبارها مساعدات إنمائية رسمية (ODA) في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مع ملاحظة أن الأرقام الواردة كمساعدات إنمائية رسمية مقدمة من دولة الإمارات لعام 2010 هي أرقام مؤقتة.

أ- إجمالي المساعدات المدفوعة – ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي

بينما قام عدد من المؤسسات الخيرية والجهات المانحة بزيادة مساعداته المدفوعة خلال 2010 مقارنة بعام 2009 (راجع القسم ح)، إلا أن القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات كانت أقل في عام 2010 منها في 2009، بالنسبة لكل من الالتزامات والمساعدات المدفوعة. فبالنسبة لحجم الالتزامات، فقد تأثرت بسبب ثلاثة التزامات ذات قيمة كبيرة جداً تم الإعلان عنها في النصف الثاني من عام 2009 لصالح كل من اليمن وباكستان وأفغانستان، والتي سيتم دفعها على مدى عدة سنوات. أما بالنسبة للمساعدات المدفوعة، فقد انخفض حجمها خلال عام 2010 بسبب عدم وجود نمط ثابت في دفع كل المساعدات المعتمدة خلال العام الذي خصصت فيه.

في عام 1970، مررت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يحث الدول المانحة على المساهمة بنسبة 0.7% من قيمة ناتجها القومي الإجمالي لصالح الدول النامية. وتمت مراجعة هذه النسبة المستهدفة عدة مرات منذ ذلك الحين، ومؤخراً أصبحت نسبة 0.7% يتم احتسابها من قيمة الدخل القومي الإجمالي (GNI). وتقوم لجنة المساعدات الإنمائية في كل عام بإعداد تقرير حول كيفية أداء الجهات المانحة مقارنة بالنسبة المستهدفة الموضوعة، وتصدر الجداول التي توضح نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي لكل دولة مانحة. أصبح هذا المقياس الآن هو المعيار المقبول، على مستوى العالم، ليكون الوسيلة التي يتم بواسطتها مقارنة مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المختلفة. في عام 2009، كما في عام 2008، كانت هناك خمس دول فقط تجاوزت النسبة المستهدفة 0.7% (وهي الدنمارك ولوكسمبورج وهولندا والنرويج والسويد).

في عام 2009، سجلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات وكانت نسبتها 0.33% من الدخل القومي الإجمالي، مما يضع دولة الإمارات في المرتبة الرابعة عشر على مستوى العالم وفقاً لهذا المعيار، وفي المرتبة الأولى بين الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية. وبعد التعديلات التي أدخلت على الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010، تمت مراجعة هذا الرقم وأصبحت الآن النسبة المسجلة لقيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009 تبلغ 0.36%. ومن المتوقع أن تنشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حساباتها لعام 2010 في شهر ديسمبر 2011. ويبلغ التقدير الحالي لقيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 0.17%. وبينما يعد هذا الرقم أقل مما تم احتسابه لعام 2009، إلا أنه لا يزال أعلى من النسب المقدّرة لعام 2010 لكل من إيطاليا وكوريا، وكلتاهما عضو في لجنة المساعدات الإنمائية.

الشكل 1 مجموع المساعدات المدفوعة

المساعدات الخارجية

مجموع المساعدات المدفوعة
(مليار درهم إماراتي2009 –2010)

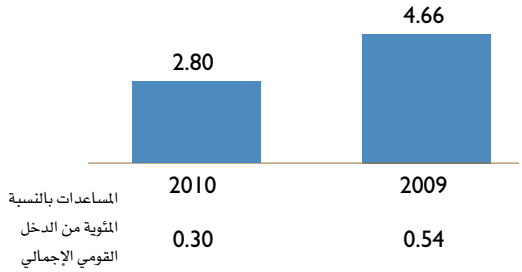

لجنة المساعدات الإنمائية – المساعدة الإنمائية الرسمية

مجموع المساعدات المدفوعة
(مليار درهم إماراتي2009 –2010)

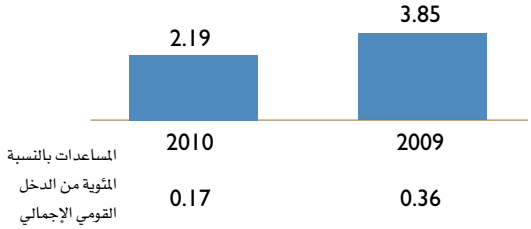

المساعدات المدفوعة	2009	2010
درهم إماراتي	4.66 مليار	2.80 مليار
دولار أمريكي	1.27 مليار	0.76 مليار

المساعدات المدفوعة	2009	2010
درهم إماراتي	3.85 مليار	2.19 مليار
دولار أمريكي	1.05 مليار	0.59 مليار

ب- المساعدات متعددة الأطراف وثنائية الأطراف

يقوم مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات بتصنيف أي مساعدات باعتبارها "متعددة الأطراف" إذا كانت قناة التوزيع الخاصة بها عبارة عن منظمة دولية تعترف بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كجهة مؤهلة لتلقي مساعدات متعددة الأطراف. وتشمل هذه الفئة جميع المنظمات العاملة ضمن نظام الأمم المتحدة بما فيها البنك الدولي. كما تشمل كذلك الجهات الحكومية الدولية الأخرى والصناديق الدولية والمنظمات الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي. عند توثيق المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتم استخدام التعريف الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمفهومه المحدد، والذي يشمل المساعدات غير المخصصة/غير المحددة المقدمة للمنظمات الدولية المؤهلة فقط.

في عام 2010، تم توصيل حوالي 15% فقط من المساعدات المقدمة من دولة الإمارات عبر قنوات متعددة الأطراف، في حين تم توصيل النسبة المتبقية إلى جهات ثنائية الأطراف.

الشكل 2 المساعدات الخارجية حسب قنوات التوزيع – المساعدات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف

المساعدات الخارجية

المساعدات حسب قنوات التوزيع
(بالنسبة المئوية، 2010)

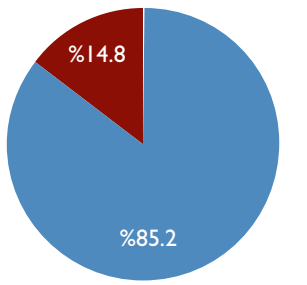

لجنة المساعدات الإنمائية – المساعدة الإنمائية الرسمية

المساعدات حسب قنوات التوزيع
(بالنسبة المئوية، 2010)

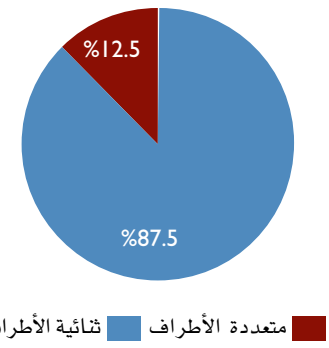

قنوات التوزيع	2010
ثنائية الأطراف	2.38 مليار درهم إماراتي
متعددة الأطراف	0.42 مليار درهم إماراتي

قنوات التوزيع	2010
ثنائية الأطراف	1.92 مليار درهم إماراتي
متعددة الأطراف	0.27 مليار درهم إماراتي

ج- المنح والقروض

أثناء توثيق القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات، لا يقوم مكتب تنسيق المساعدات الخارجية بخصم المبالغ المسددة، خلال العام الذي يتم عمل التقرير له، من قيمة القروض المقدمة خلال الأعوام السابقة. وبالنسبة للأرقام التي يتم توثيقها في لجنة المساعدات الإنمائية، يتم خصم هذه المبالغ المسددة. وبلغت نسبة المبالغ المقدمة في شكل منح من إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة خلال عام 2010 ما يزيد قليلاً عن 83%. و تم دفع باقي المبلغ المدفوع بواسطة صندوق أبوظبي للتنمية في صورة قروض لعدد من الدول، أغلبها في أفريقيا وآسيا.

تبلغ نسبة المبالغ المقدمة في شكل قروض أقل بقليل من 39% من إجمالي الالتزامات، تم تقديمها كذلك من صندوق أبوظبي للتنمية، بينما تم إصدار النسبة المتبقية في صورة منح.

الشكل 3 المساعدات المدفوعة حسب نوع التمويل

لجنة المساعدات الإنمائية – المساعدة الإنمائية الرسمية

المساعدات المدفوعة حسب طبيعة المساعدات
(مليار درهم إماراتي2009 –2010)

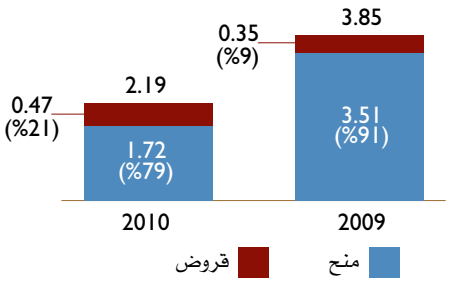

نوع التمويل	2009	2010
منح	3.51 مليار درهم إماراتي	1.72 مليار درهم إماراتي
قروض	0.35 مليار درهم إماراتي	0.47 مليار درهم إماراتي

المساعدات الخارجية

المساعدات المدفوعة حسب طبيعة المساعدات
(مليار درهم إماراتي2009 –2010)

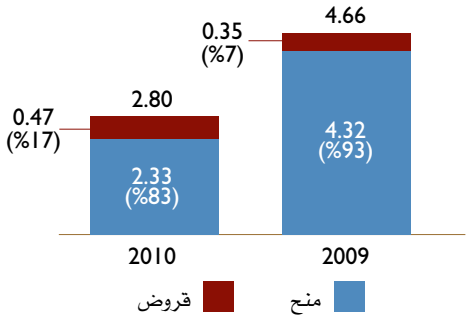

نوع التمويل	2009	2010
منح	4.32 مليار درهم إماراتي	2.33 مليار درهم إماراتي
قروض	0.35 مليار درهم إماراتي	0.47 مليار درهم إماراتي

د- المساعدات الإنسانية والتنموية والخيرية

خلال عام 2010، تم تخصيص نسبة 79.1% من المبالغ المدفوعة لصالح المشروعات التنموية، ونسبة 14.3% لصالح البرامج الإنسانية، في حين تم إنفاق النسبة المتبقية 6.6% على المشروعات الخيرية. ولم يتم تضمين المساعدات المخصصة لصالح المشروعات الخيرية في أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية التي تم توثيقها لدى لجنة المساعدات الإنمائية.

الشكل 4 المساعدات المدفوعة حسب فئة المساعدة

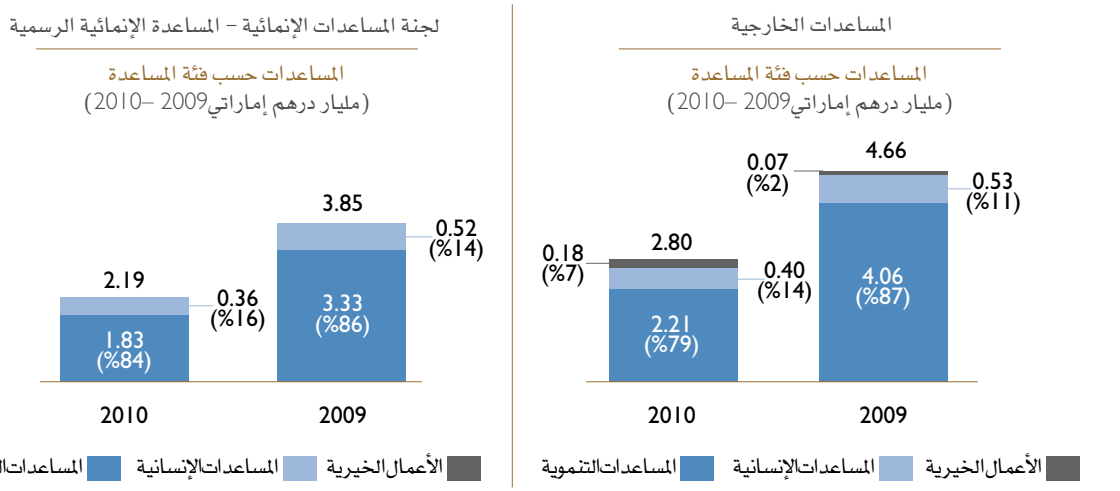

فئة المساعدة	2009	2010
المساعدات التنموية	4.06 مليار درهم إماراتي	2.21 مليار درهم إماراتي
المساعدات الإنسانية	0.53 مليار درهم إماراتي	0.40 مليار درهم إماراتي
الأعمال الخيرية	0.07 مليار درهم إماراتي	0.18 مليار درهم إماراتي

فئة المساعدة	2009	2010
المساعدات التنموية	3.33 مليار درهم إماراتي	1.83 مليار درهم إماراتي
المساعدات الإنسانية	0.52 مليار درهم إماراتي	0.36 مليار درهم إماراتي
الأعمال الخيرية	-	-

مقال ا

إعادة التأكيد على المبادئ الإنسانية: استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة لحالات طوارئ

في السنوات الأخيرة، نتج عن العدد المتزايد لحوادث الطقس السيئ والعدد الكبير من النزاعات، التي أدت لوقوع حالات طارئة معقدة، معاناة إنسانية لعدد هائل من الأشخاص. وللأسف فإن مقياس ومدى شدة هذه الحوادث المأساوية يبدو أنه في تصاعد مستمر عام بعد عام.

وتلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بضمان تلبية الحاجات الإنسانية لمعظم الأشخاص الضعفاء في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة. يجب أن يتم تقديم المساعدات بصورة عاجلة، على أساس احتياجات الأشخاص المتضررين، وأن تقوم هذه المساعدات على المبادئ الإنسانية المقبولة والمعمول بها.

تعريف العمل الإنساني وأهدافه

1. تتمحور أهداف العمل الإنساني حول إنقاذ الأرواح ورفع المعاناة وحماية كرامة الإنسان أثناء الكوارث الطبيعية والأزمات التي من صنع الإنسان وفي أعقابها، كما تهدف إلى الحيلولة دون وقوع مثل هذه المواقف وتعزيز الاستعداد لمواجهتها.

2. يجب توجيه العمل الإنساني بالاستناد إلى المبادئ الإنسانية، بمعنى أن ينصب التركيز على إنقاذ أرواح الأشخاص وتخفيف المعاناة أينما وُجدت؛ وأن يتسم بعدم التحيّز، بمعنى تنفيذ ما يجب القيام به من أعمال على أساس الحاجة فقط، دون التمييز بين الأشخاص المتضررين؛ وأن يتميّز بالحيادية، بمعنى عدم تفضيل أو محاباة العمل الإنساني لأي جانب أثناء الصراعات المسلحة أو حالات النزاع الأخرى التي يتم فيها تقديم العمل الإنساني؛ وأن يتم القيام بالعمل الإنساني باستقلالية، بمعنى استقلال الأغراض الدافعة للعمل الإنساني عن أي أغراض سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو أي أهداف أخرى يمكن أن تكون لدى جهة تنفيذ العمل فيما يخص المناطق التي يتم فيها القيام بالعمل الإنساني.

3. ومن بين ما يتضمنه العمل الإنساني حماية المدنيين إلى جانب أولئك الذين لو يعودوا مشاركين في الأعمال العدائية، بالإضافة إلى توفير الماء والغذاء ومستلزمات الصحة العامة والمأوى والخدمات الصحية ومستلزمات المساعدات الأخرى التي يتم القيام بها لمصلحة المتضررين وتسهيل العودة إلى المعيشة والحياة الطبيعية.

مقتبس من المبادئ والممارسات السليمة للمنح الإنسانية (17 يونيو 2003).

خلال عام 2010، قدمت الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية 401.3 مبلغ مليون درهم إماراتي (109.2 مليون دولار أمريكي). وهو ما يعادل أكثر من 14% من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة خلال العام. وقدمت هذه الجهات المانحة هذه المساعدات إلى 35 دولة، تتراوح ما بين جمهورية اليمن المجاورة إلى هايتي وجنوب إفريقيا.

شهد عام 2010 اثنتين من أكثر الكوارث الطبيعية تدميراً في التاريخ الحديث، هما زلزال هايتي الذي أدى لمصرع 250 ألف شخص، وفيضانات باكستان، والتي أدت لتضرر ما يزيد عن 20 مليون شخص. وقد استجابت الجهات المانحة الإماراتية بسرعة وبفعالية لكلتا الأزمتين.

هايتي

كان توصيل المساعدات إلى هايتي في أعقاب الزلزال الذي وقع في الثاني عشر من يناير 2010 تحدياً كبيراً للجهات الإماراتية المانحة. حيث كانت المرة الأولى التي تستجيب فيها الجهات الإماراتية العاملة في المجال الإنساني لكارثة طبيعية بعيدة بهذا القدر عن الوطن الأم. قدمت كل من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة خليفة للاعمال الانسانية ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية مساعدات تغطي عدة قطاعات تشمل الصحة والمياه ومستلزمات الصحة العامة والغذاء. وبعد إجراء تقييم سريع للاحتياجات، تم شراء معظم المواد والمعدات من السوق المحلي بجمهورية الدومينيكان. تم تقييم الاحتياجات بالتشاور مع قيادات المجتمع المحلي في هايتي وتوصيل مواد الإغاثة بواسطة الصليب الأحمر الهايتي. وبعد الكارثة بفترة قصيرة، وفي ذروة حالة الطوارئ، قامت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بنشر المستشفى الإماراتي الإنساني العالمي في الفترة من منتصف يناير وحتى أواخر شهر فبراير. وتسابقت الفرق الطبية الإماراتية لإنقاذ الأرواح بإجراء العمليات الجراحية وتوفير الرعاية الطبية الطارئة للمئات من المرضى. وبالإضافة إلى العمل البري الميداني، قامت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية الإماراتية بتسهيل شحن حمولات المساعدات الإنسانية من دبي إلى ميناء بورت أو برينس.

باكستان

بفضل الروابط الدبلوماسية والتاريخية، كانت دولة الإمارات العربية مستعدة بشكل جيد للاستجابة لمستوى الفيضانات غير المسبوقة التي حدثت في باكستان بدءًا من شهر يوليو 2010. فبعد الكارثة مباشرةً أمرصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة (حفظه الله)، بتوصيل مواد إغاثة عاجلة لإيواء الأشخاص النازحين والمشردين. كانت الكارثة هائلة والظروف قاسية، وكان حجم الاحتياجات العاجلة لهؤلاء الأشخاص المتضررين ضخماً. وفي مثل هذه الظروف، كانت قدرة الخدمات اللوجستية وكفاءة القوات المسلحة الإماراتية هي الأساس الذي ساعد في تمكينهم من توصيل المساعدات إلى الأشخاص المعزولين في أماكن نائية وكذلك إتاحة الفرصة لإجلاء الأشخاص إلى أماكن آمنة عند الحاجة. إلى جانب هذا، بدأت علاقة شراكة في شهر أغسطس 2010 بين كل من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي واليونيسيف من أجل تطعيم ما يقرب من مليون سيدة وطفل ضد أمراض الحصبة والتيتانوس والسل (الدرن) وشلل الأطفال، مع استمرار تقديم مكملات من فيتامين (أ) والوقاية من مرض الملاريا.

هـ- التوزيع بحسب مجموعات القطاعات

وفقاً للجنة المساعدات الإنمائية، يتم اختيار قطاع وجْهَة المساهمة بناءً على إجابة السؤال التالي: "ما هو المجال المحدد من مجالات الهيكل الاقتصادي أو البنية الاجتماعية للدولة المتلقية من المقرر أن يتم تخصيص المساعدة له؟" وبناءً عليه، فلا توجد علاقة بين فئة القطاع بنوع السلع أو الخدمات المقدمة. تشمل المجموعات الرئيسية للقطاعات ما يلي: البنية الأساسية الاقتصادية وخدماتها، والبنية الأساسية الاجتماعية وخدماتها، وقطاعات الإنتاج، والمساعدات السلعية، ودعم البرنامج العام، والمساعدات الإنسانية.

في عام 2010، كما في 2009، توضح بيانات دولة الإمارات أن المجموعتين الرئيسيتين اللتين تم توجيه تدفقات المساعدات إليهما كانتا البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وخدماتهما. في عام 2010، كانت هناك زيادة ملحوظة في نسبة المساعدات الموجهة لقطاعات "الإنتاج". وكانت هناك زيادة كذلك في نسبة المساعدات الإنسانية، وتلك الموجهة للسلع والبرامج العامة، والموجهة للأعمال الخيرية، إلى جانب وجود زيادة موازية في الأرقام الخاصة بالبنية الأساسية الاجتماعية وخدماتها. وبفضل عمليات التوثيق المحسنة لعام 2010 التي قامت بها الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية، انخفض الرقم الموضح تحت فئة "غير محدد" ليقترب من الصفر تقريباً.

الشكل 5 المساعدات المدفوعة حسب مجموعات القطاعات

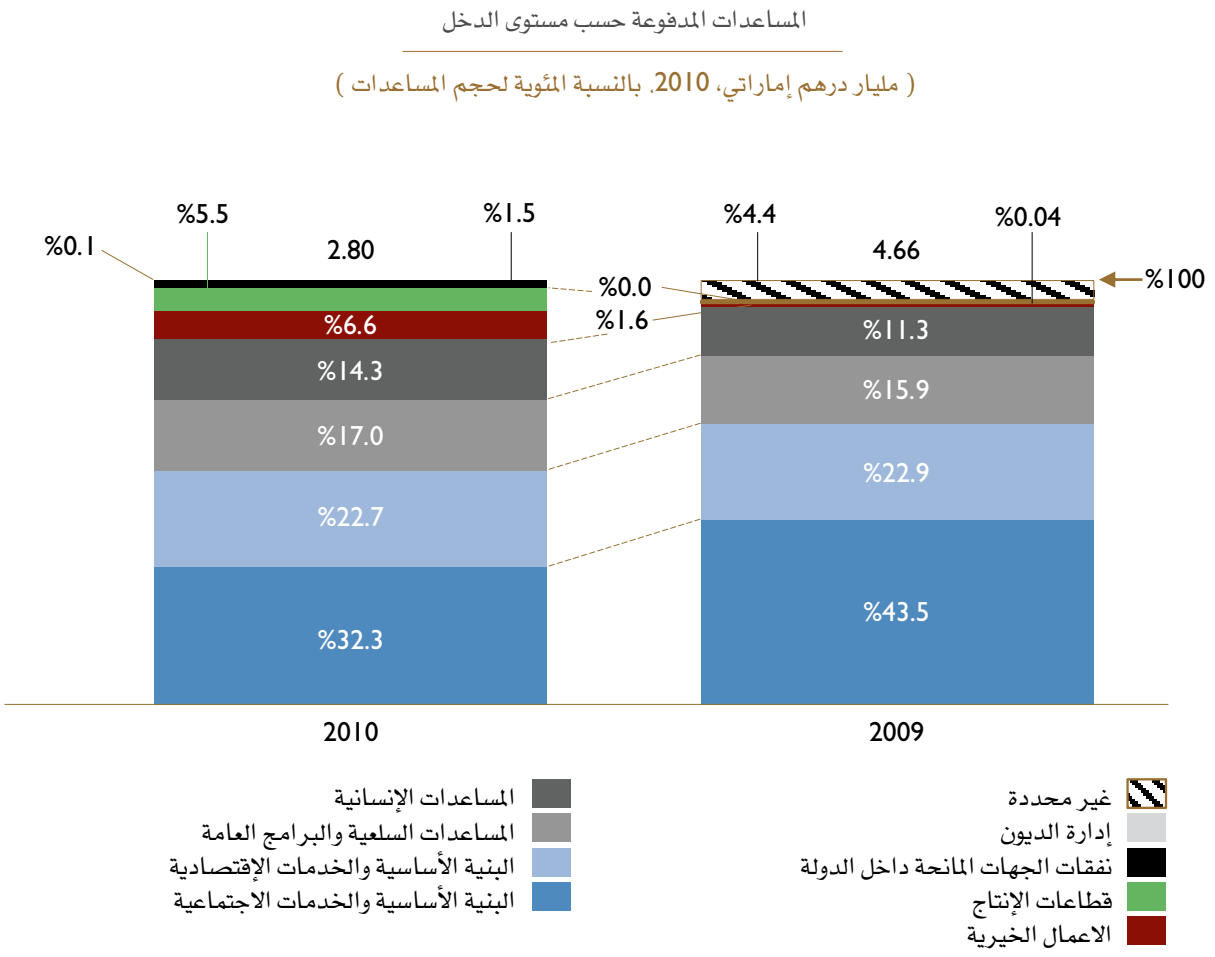

و- التوزيع حسب مستوى الدخل

يضع البنك الدولي ترتيب الدول في ضوء توزيع دخل الدولة بناءً على مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لكل دولة. وتنقسم المجموعات كما يلي: الدول منخفضة الدخل: 1.005 دولار أمريكي أو أقل، الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض: 1.006 دولار أمريكي – 3.975 دولار أمريكي؛ الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع: 3.976 دولار أمريكي – 12.275 دولار أمريكي؛ والدول مرتفعة الدخل: 12.276 دولار أمريكي أو أكثر. تعتبر لجنة المساعدات الإنمائية أن الدول الواقعة ضمن مجموعتي الدول منخفضة الدخل وذات الدخل المتوسط المنخفض مؤهلتان للحصول على مساعدات إنمائية رسمية. وبناءً على توزيع الدخل، استمر توجيه أغلب المساعدات المدفوعة التي قدمتها دولة الإمارات إلى الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، والتي حصلت على حوالي 1.58 مليار درهم إماراتي خلال عام 2010 (56.5%) من إجمالي المدفوعات). تم عرض قائمة كاملة للدول المتلقية للمساعدات من دولة الإمارات خلال 2010، بحسب المنطقة الجغرافية، وتوضح مستوى الدخل لكل دولة في الملحق 1. وكانت الجهات المتلقية الرئيسية للمساعدات الإماراتية هي دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وغالباً ما يتم تصنيف هذه الدول باعتبارها من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض وفقاً لأحدث بيانات البنك الدولي. كان السبب في ارتفاع نصيب الدول مرتفعة الدخل المتلقية للمساعدات الإماراتية هو المساعدات المقدمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي في الغالب كانت موجهة لصالح مراكز الأبحاث العلمية الطبية. وعلى الرغم من أن هذا العمل يتم داخل الولايات المتحدة، إلا أنه من المتوقع أن يكون له تأثير عالمي فيما يخص المزايا التي ستعود على الصحة.

الشكل 6 التوزيع حسب مستوى الدخل

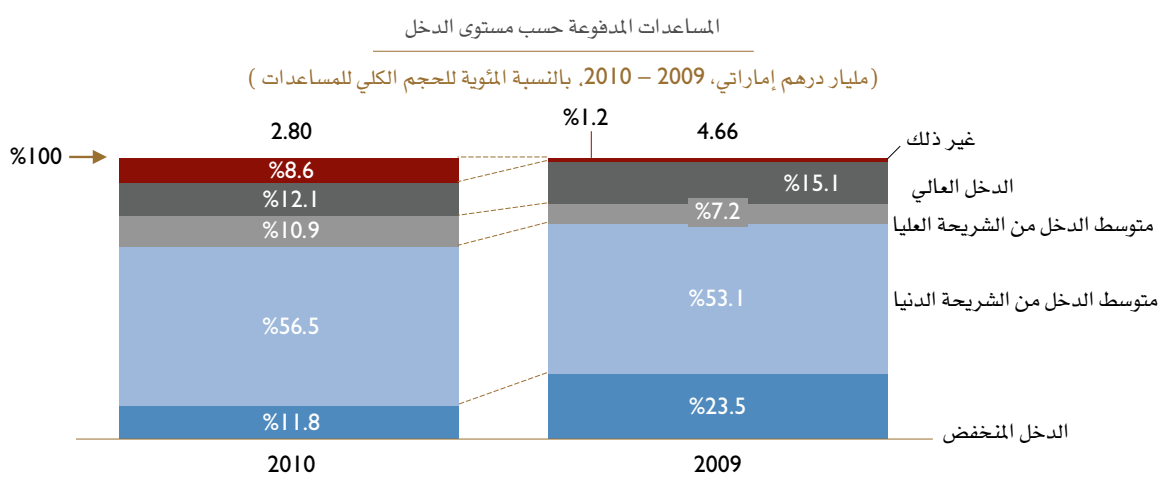

مستوى الدخل	2009	2010
الدخل المنخفض	1.09 مليار درهم إماراتي	0.33 مليار درهم إماراتي
متوسط الدخل من الشريحة الدنيا	2.48 مليار درهم إماراتي	1.58 مليار درهم إماراتي
متوسط الدخل من الشريحة العليا	0.33 مليار درهم إماراتي	0.31 مليار درهم إماراتي
الدخل العالي	0.70 مليار درهم إماراتي	0.34 مليار درهم إماراتي
غير ذلك	0.05 مليار درهم إماراتي	0.24 مليار درهم إماراتي

ز- التوزيع الجغرافي

فيما يختص بالتوزيع الجغرافي، ظلت المساعدات الخارجية الإماراتية في عام 2010 متركزة بصورة كبيرة في آسيا (52.9% من إجمالي المدفوعات) وأفريقيا (26.1% من إجمالي المدفوعات). تم عرض نظرة عامة إلى الدول في القسم الثاني من هذا التقرير.

الشكل 7 المساعدات المدفوعة حسب القارات في عام 2010

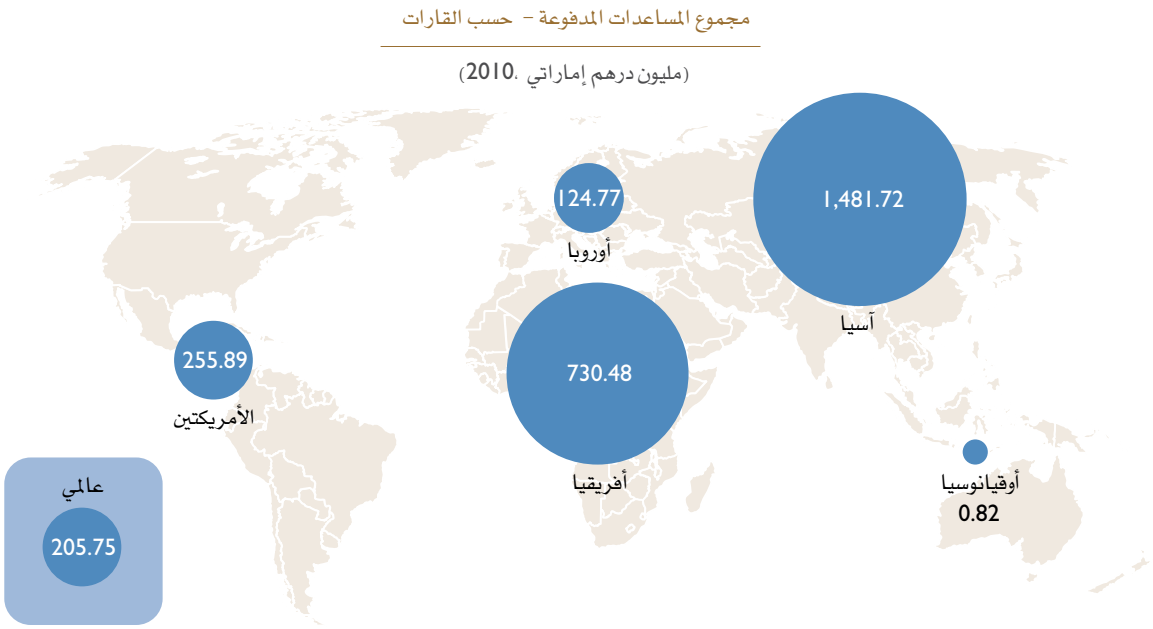

الإقليم	المساعدات المدفوعة - درهم إماراتي	الالتزامات - درهم إماراتي
آسيا	1,481,716,532	1,557,849,145
أفريقيا	730,475,733	1,136,079,247
الأمريكتين	255,886,264	-
عالمي	205,748,276	73,460,000
أوروبا	124,767,927	43,600,000
أوقيانوسيا	823,099	-
المجموع الكلي	2,799,417,831	2,810,988,392

ح- الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية

قامت عدد من الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية بزيادة مساعداتها المدفوعة خلال عام 2010، مقارنة بعام 2009، وتشمل هذه الجهات: مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية (أكثر من 30%)، ومؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية (أكثر من 34%)، ومؤسسة آل مكتوم (أكثر من 11%)، بينما قامت العديد من الجهات الأخرى، من بينها صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية ومؤسسة طيران الإمارات الخيرية ومؤسسة الإمارات للاتصالات - (اتصالات) وشركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار)، بتوثيق المساعدات التي قدمتها لأول مرة مع مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة.

يوضح الشكل 8 تحليلاً للمساعدات المدفوعة من كافة الجهات المانحة التي قامت بتوثيق بيانات مساعداتها الخارجية لعام 2010 لدى مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات. تم عرض فئة "الحكومة" بمزيد من التفصيل في القسم الرابع، بما في ذلك الوزارات الاتحادية، وحكومات الإمارات أو الدوائر المحلية، والهيئات الحكومية الأخرى.

الشكل 8 المساعدات الخارجية حسب الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية

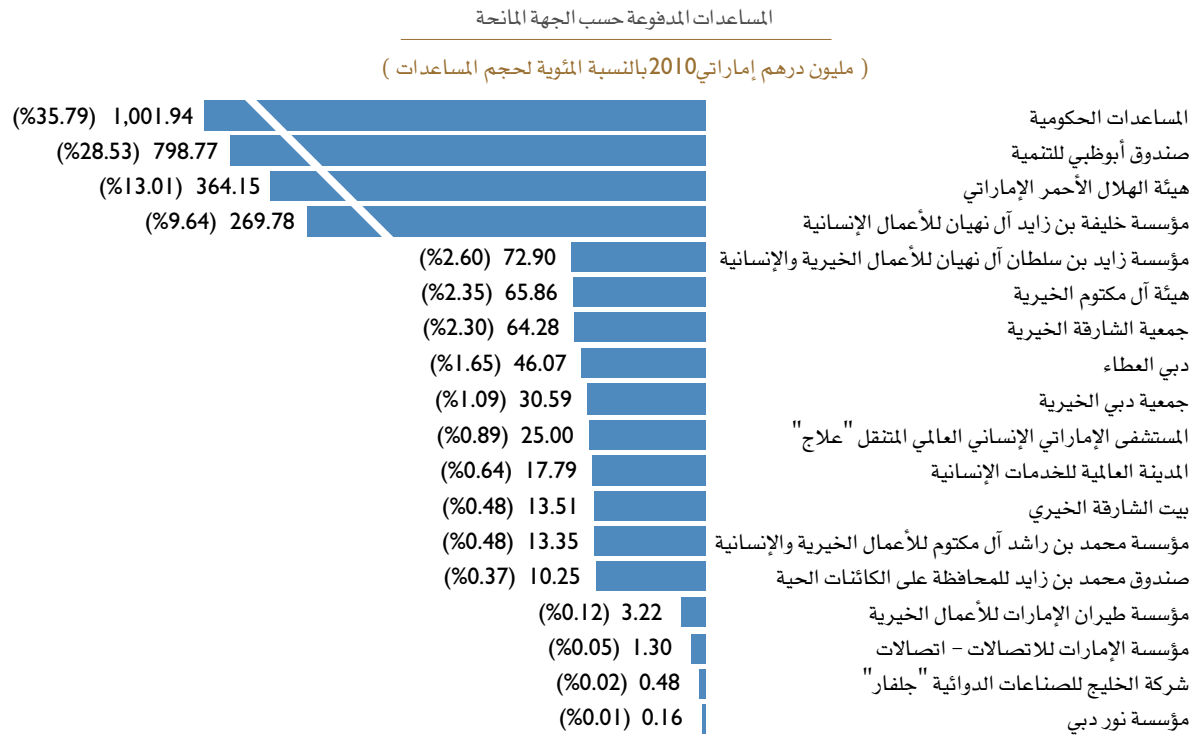

الجهة المانحة	درهم إماراتي	دولار أمريكي
المساعدات الحكومية	1,001,937,917	272,784,622
صندوق أبوظبي للتنمية	798,771,940	217,471,261
هيئة الهلال الأحمر الإماراتي	364,148,700	99,142,036
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	269,784,826	73,450,810
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	72,901,448	19,847,930
هيئة آل مكتوم الخيرية	65,860,149	17,930,887
جمعية الشارقة الخيرية	64,282,039	17,501,236
دبي العطاء	46,074,735	12,544,170
جمعية دبي الخيرية	30,592,370	8,328,987
المستشفى الإماراتي الإنساني العالمي المتنقل "علاج"	25,000,000	6,806,425
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	17,787,184	4,842,686
بيت الشارقة الخيري	13,510,642	3,678,367
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	13,352,780	3,635,388
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	10,253,314	2,791,537
مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الخيرية	3,221,742	877,142
مؤسسة الإمارات للاتصالات – اتصالات	1,300,242	3,540,001
شركة الخليج للصناعات الدوائية "جلفار"	477,804	21,183
مؤسسة نور دبي	160,000	43,561
المجموع الكلي	2,799,417,831	762,161,130

ط- المساعدات الحكومية وغير الحكومية

كانت نسبة المبالغ التي دفعتها الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية خلال عام 2010 من مصادر رسمية تقدر بنحو 83.9%، بينما كانت نسبة المساعدات المقدمة من مصادر خاصة تقدر بنسبة 16.1%. أكدت المؤسسات التالية أن مصادر تمويلاتها تأتي بالكامل من مصادر حكومية (رسمية) وهي الوزارات الاتحادية و الحكومات والدوائر المحلية: حيث أقرت كل من حكومة دولة الإمارات وصندوق أبوظبي للتنمية ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية ومؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الإنسانية والخيرية ومؤسسة آل مكتوم والمدينة العالمية للخدمات الإنسانية وصندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية ومؤسسة نور دبي، بينما أفادت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية أن نسبة 80% من تمويلاتها جاءت من مصادر رسمية. تم تسجيل تمويلات جميع المؤسسات الأخرى كتمويلات من مصادر خاصة.

الشكل 9 المساعدات المدفوعة حسب مصدر التمويل

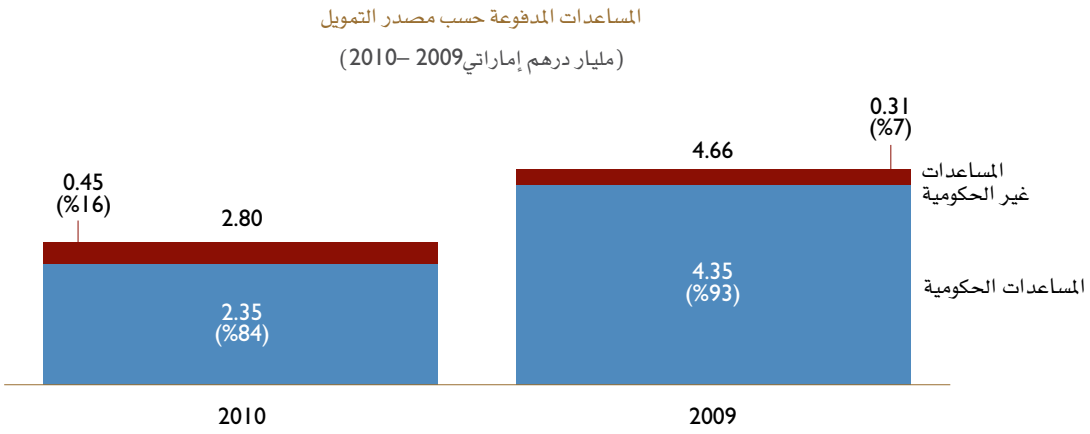

مصدر التمويل	2009	2010
المساعدات الحكومية	4.35 مليار درهم إماراتي	2.35 مليار درهم إماراتي
المساعدات غير الحكومية	0.31 مليار درهم إماراتي	0.45 مليار درهم إماراتي

ي- الالتزامات

بالإضافة إلى المساعدات المدفوعة خلال عام 2010، كانت هناك التزامات إضافية بقيمة 2.81 مليار درهم إماراتي (765.3 مليون دولار أمريكي) موجهة لصالح المساعدات التنموية في السنوات المقبلة. كما بلغت إجمالي قيمة الالتزامات خلال عام 2009 نحو 5.12 مليار درهم إماراتي (1.4 مليار دولار أمريكي). ومن بين تلك الالتزامات، التي يتم دفعها على مدى عدد من السنوات، تم دفع مبلغ 219.6 مليون درهم إماراتي منها خلال 2010 من الالتزامات التي أعلنت في 2009.

الشكل 10 الالتزامات

الالتزامات
(مليار درهم إماراتي، 2009 –2010)

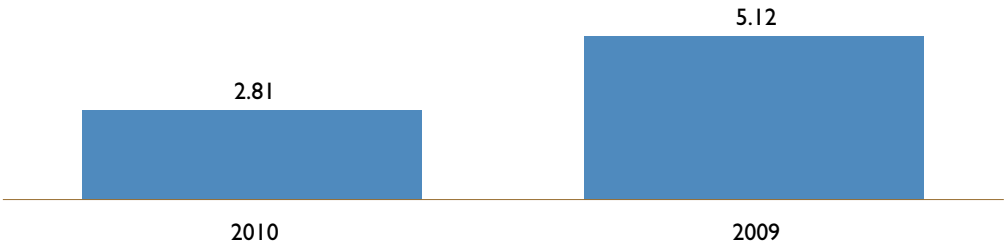

حالة التمويل	2009	2010
المساعدات المدفوعة بالمليار درهم إماراتي (مليار دولار أمريكي)	4.66 (1.27)	2.80 (0.76)
الالتزامات بالمليار درهم إماراتي (مليار دولار أمريكي)	5.12 (1.40)	2.81 (0.77)

مجموع الالتزامات بحسب الجهة المانحة
(درهم إماراتي مليون، 2010)

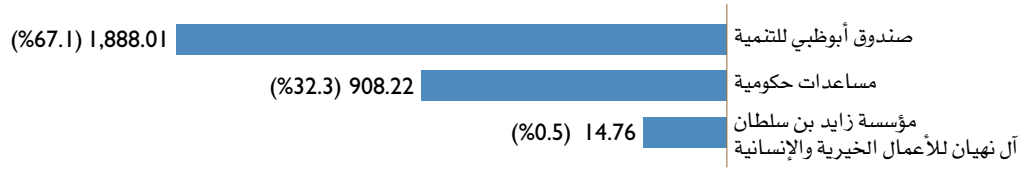

الجهة المانحة	درهم إماراتي	دولار أمريكي
صندوق أبوظبي للتنمية	1,888,007,174	514,443,372
المساعدات الحكومية	908,222,043	247,471,946
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	14,759,175	4,021,574
المجموع الكلي	2,810,988,392	765,936,892

ك- توثيق المساعدات الهادفة للحد من تغيّر المناخ باستخدام معالم ريو

وقعّت الدول المتقدمة، خلال مؤتمر ريو عام 1992، التزاماً بالتخفيف من الآثار السلبية لتغيّر المناخ، بالإضافة إلى مساعدة الدول النامية للتكيّف مع المساعي الرامية لهذا. وخلال عام 1998، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بتطوير بما يُعرف باسم "معالم ريو"، والتي يتم من خلالها مراقبة مدى وفاء هذه الدول بالتزاماتها. يتم وضع علامات لأنشطة المساعدات وفقاً لما إذا كانت أهداف سياساتها موجهة لمعالجة التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغيّر المناخ أو المساعدة في إجراء التكيّف والحد من التصحّر.

عمل مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة على تطبيق هذه العلامات على بيانات المساعدات الخارجية الإماراتية لعام 2010، بقدر الإمكان، ووجد أن هناك مؤسستان تضعان التخفيف من آثار تغير المناخ والتنوع البيولوجي كهدفين أساسيين لهما عند تخصيص مبالغ تمويلاتهما. فهناك مساهمة الحكومة بمبلغ 11.2 مليون درهم إماراتي لصالح الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، والتي تضع موضوع التخفيف من آثار التغيّر في المناخ كهدف أساسي لها، ومشروعات صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، بقيمة إجمالية تبلغ 10.2 مليون درهم إماراتي، والذي يهتم بشكل حصري بالحفاظ على التنوع البيولوجي.

ل- دعم الأهداف الإنمائية للألفية

عرض تقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009 الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأساس أثناء قمة الألفية التي عقدتها عام 2000، وأظهر التقرير كيف ساهمت مساعدات دولة الإمارات على دعم تحقيقها بالعديد من الطرق. ومنذ نشر هذا التقرير، اتخذت حكومة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى المؤسسات الإماراتية والمنظمات غير الحكومية عدداً من الخطوات للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

1

القضاء على الفقر المدقع والجوع

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف
- توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف

2

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

- كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي

3

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي

4

تقليل وفيات الأطفال

- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

5

تحسين الصحة النفاسية

- تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع
- تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية

6

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع من يحتاجونه
- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية وانحسارها

7

كفالة الاستدامة البيئية

- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية
- الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي
- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف

8

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

- المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز
- معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً بما في ذلك معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

في مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية +10 الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 2010، أعلن وفد دولة الإمارات، برئاسة معالي ريم إبراهيم الهاشمي وزيرة الدولة، ما حققته دولة الإمارات في الداخل وكررت التزام الحكومة بمساعدة الدول الأخرى للوفاء بالأهداف.

في ديسمبر 2010، قام مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات بتنظيم ورشة عمل حول الأهداف الإنمائية للألفية شارك فيها المنسق الإقليمي للأمم المتحدة وخبراء آخرون. وفي هذا الاجتماع، أصبح من الواضح ما توليه دولة الإمارات العربية المتحدة من اهتمام خاص للأهداف الإنمائية للألفية، كما ساهمت الخبرة التي اكتسبتها الدولة في تمكينها من تقديم دعم فعّال للمساعدة على تحقيقها. ويتضمن هذا التقرير عدداً من المقالات البارزة التي تُظهر نتائج هذا الاهتمام. حيث يمكن ملاحظة تأثير الدعم الذي قدمته مؤسسة دبي العطاء للتعليم الأساسي في بنجلاديش بين الأسر الفقيرة التي تعمل في مزارع الشاي (مقال 3)؛ وبنجاحها في القضاء على مرض الملاريا في الإمارات العربية المتحدة، ساهم الدعم الذي قدمته حكومة أبوظبي لصالح شراكة الحد من انتشار الملاريا في إعطاء دفعة قوية للجهود العالمية الرامية للقضاء على هذا المرض (مقال 2)؛ كذلك فإن العمل الرائد الذي قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة لتوليد طاقة نظيفة ومتجددة، من خلال مبادرة مصدر واستضافة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، قد ساهم في منح الدولة صوتاً وكلمة مسموعة في المناقشات الدولية حول تمويل ما يتعلق بالحد من تغير المناخ (مقال 4).

يتم من خلال هذه المقالات البارزة إلقاء الضوء على بعض الوسائل التي تعمل من خلالها دولة الإمارات العربية المتحدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بالإضافة إلى عمليات إرسال المساهمات المقدمة في شكل مساعدات غذائية في الأوقات التي يكون هناك حاجة إليها من أجل الحد من فقر والقضاء على الجوع؛ بينما تعمل العديد من المؤسسات على دعم التدخلات المختصة بقطاع الصحة وهو ما يسهم في تقليل معدلات وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم. وتظهر هذه المحاولات في الأشكال والنصوص التالي ذكرها في التقرير.

مقال 2 جهود القضاء على مرض الملاريا

بعد إعلانها دولة خالية من مرض الملاريا في عام 2007، التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالعمل على القضاء على المرض في المنطقة وخارجها. ففي عام 2010 منحت حكومة أبوظبي 5 ملايين دولار أمريكي (18 مليون و250 ألف درهم)، لصالح شراكة دحر الملاريا، وهي شراكة دولية تهدف إلى مكافحة المرض. وتعد هذه الدفعة الأولى من ضمن خمس دفعات بقيمة إجمالية تصل إلى 25 مليون دولار أمريكي (91.8 مليون درهم) كانت قد وعدت بتقديمها.

وتعتبر منظمة الصحة العالمية مرض الملاريا "أسوأ مشكلة صحية على مستوى العالم". وعلى الرغم من إمكانية الحيلولة دون الإصابة بالمرض وعلاجه بسهولة نسبياً، إلا أن المرض لا يزال يتسبب بوفاة 800 ألف شخص سنوياً، ويصيب ما يزيد عن 247 مليون شخص على مستوى العالم.

ونظراً لكونه يصيب في الغالب النساء والأطفال الفقراء، يسهم مرض الملاريا في استمرار الدائرة المفرغة للفقر في العالم النامي؛ حيث إنه يكلف أفريقيا 12 مليار دولار أمريكي في كل عام ويُعد السبب الرئيسي للغياب والتسرب من المدارس الابتدائية. وسيكون لعلاج المرض فوائد عظيمة لمكافحة الفقر في العالم كما سيساعد في تحقيق الهدف الإنمائي رقم ستة من أهداف الألفية الإنمائية، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى.

وعلى مدى السنوات العشر الماضية تمَ إحراز تقدم كبير خاصةً مع تزايد الموارد المتوفرة لدول أفريقيا من الصندوق العالمي لمكافحة مرض الإيدز والسل والملاريا؛ وتوزيع كمية كافية من الناموسيات على 76% من السكان المعرضين للخطر. وبعد أن كانت في وقت سابق السبب الرئيسي لوفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات، أصبحت الملاريا السبب الثالث للوفيات مع نجاح 11 دولة في خفض عدد الحالات المصابة بالمرض والوفيات بنسبة 50%. وبالرغم من هذه الجهود فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

ولدولة الإمارات تجربة خاصة في الحد من مرض الملاريا، نظراً لأن هذا المرض كان متوطناً في الدولة منذ وقت قريب. إلا أنه تم القيام بحملة مكثفة ساهمت في خفض العدد الإجمالي للحالات المصابة بين المواطنين الإماراتيين بصورة كبيرة لتصل من 30% عام 1980 إلى 1.6% في عام 2000، ثم تم القضاء نهائياً على المرض بحلول عام 2007 وفقاً لإحصائيات وزارة الصحة بدولة الإمارات. ويُعزى الفضل في القضاء على المرض، الذي يواصل تدمير حياة 8.1 مليون شخص في شتى أنحاء الشرق الأوسط كل عام، إلى التزام دولة الإمارات ومختلف الجهات

المصدر: ماجي هلاهان من شركة سوميتو مو كيميكال

المعنية فيها بالكشف المبكر عن المرض والتدخل لعلاجه، وكذلك إلى الحد من تكاثر البعوض المسبب للمرض. وللحيلولة دون عودة تفشي المرض، يتم إجراء اختبارات دورية للوافدين، والقضاء على أماكن تكاثر البعوض من خلال استخدام مزيج من المبيدات الحشرية والكائنات البيولوجية التي تلتهم البعوض.

وفي عام 2010، برز دور دولة الإمارات جلياً في الحملة الدولية للحد من انتشار مرض الملاريا بإعلان حكومة أبوظبي بتقديم منحة تبلغ 25 مليون دولار أمريكي، تُدفع على مدى خمس سنوات، لدعم العمل في الشراكة الدولية لدحر الملاريا. وتعمل هذه الشراكة على تعبئة الموارد وحشد حكومات الدول التي ينتشر فيها المرض والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات وشركات الأدوية والعلماء لمحاربة المرض المدمر للصحة. وتمثل المنح التي تقدمها دولة الإمارات ثلث التكلفة الأساسية لشراكة مكافحة انتشار مرض الملاريا، مما يمثل دفعة كبيرة للقيام بعمل منسّق للقضاء على المرض، من خلال إتباع ممارسات أفضل للحيلولة دون الإصابة بالمرض والتشخيص والعلاج.

وبالنظر إلى النجاح الذي حققته مؤخراً، تتمتع دولة الإمارات بمركز متقدم في تعزيز الجهود الدولية عن طريق مشاركة خبراتها، إلى جانب الالتزام بتوفير الموارد السياسية والمالية، لمساعدة الدول الأخرى في التعامل مع المرض والقضاء عليه.

مقـال 3

بنغلاديش: توفير فرص للحصول على التعليم الابتدائي للأطفال

أمضت بروميلا بوري، وهي عاملة تبلغ من العمر 80 عاماً حياتها في العمل في "مزرعة راشدبور للشاي" التي تقع في مدينة سيلهيت في شمال شرقي بنغلاديش. بروميلا لم تلتحق أبداً بالمدرسة، وتتمنى لو أنها حصلت على فرصة لكي تتعلم. وحتى يومنا هذا، يوجد في بنغلاديش حوالي أربعة ملايين طفل لم يلتحقوا يوماً بمقاعد الدراسة، ولكن بفضل جهود مؤسسة دبي العطاء إستطاعت حفيدة بروميلا الحصول على فرصة التعليم في منطقتها.

وتقول بروميلا "لم أنل أي قسط من التعليم، بيد أن حفيدتي كانت أسعد حظاً مني والتحقت بالمدرسة. وكم أشعر بالسعادة وأنا أراها ذاهبة إليها، وأتخيل أنني لو كنت محظوظة مثلها والتحقت بالمدرسة، لكانت حياتي مختلفة الآن".

تعد "مزرعة راشدبور للشاي" واحدة من بين 150 مزرعة للشاي في مقاطعة سيلهيت، التي تتميز بوجود أكبر ثلاث مزارع للشاي على مستوى العالم من حيث المساحة والإنتاج، علماً بإن إنتاج الشاي بدأ فيها منذ عام 1887. وعلى مدار السنوات الأخيرة، تغيّرت أحوال العمال فيها بشكل طفيف.

وأضافت بروميلا: "لقد بدأنا العمل هنا منذ أجيال، إلا أن ظروفنا لم تتحسن كثيراً. والعديد منا يعيش على الكفاف. إن المساكن الرديئة التي نسكنها والأجور المنخفضة التي نتقاضاها بالإضافة إلى ساعات العمل الطويلة أدت إلى حرماننا من الحصول على العديد من حقوق الإنسان الأساسية، وليس هناك مستقبل لأبنائنا سوى أن يكونوا عمالاً في مزارع الشاي".

وطبقاً للدراسة التي أجرتها اليونيسيف عام 2009، يعيش 46% من الأطفال تحت الخط الوطني الرسمي للفقر. إن القضاء على الحلقة المفرغة للفقر يكمن في نشر التعليم، إلا أن هناك ما يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة ملايين طفل، من إجمالي عدد الأطفال ممن هم في سن التعليم الابتدائي والبالغ عددهم 19 مليون طفل في بنغلاديش لا يحصلون على التعليم الابتدائي. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، إلا أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والتحاق الأطفال بالمدارس والاستمرار فيها ومعدلات التحصيل الدراسي ما زالت منخفضة داخل المجتمعات المحلية المهمشة، خاصة بالنسبة للفتيات.

المصدر: مؤسسة دبي العطاء

ويتسرب ثلث عدد الأطفال الذين التحقوا بالمدارس قبل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، ولا يستوفي ما يقارب من 80% من الأطفال الذين أتموا مرحلة التعليم الابتدائي معايير الإلمام بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الحلقة المفرغة للفقر والمعاناة.

وفي إطار جهودها الرامية إلى مساعدة حكومة بنغلاديش على تحقيق الهدف الخاص بتعميم التعليم الابتدائي، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية، أبرمت مؤسسة دبي العطاء شراكة مع منظمة إنقاذ الطفولة لتعزيز فرص حصول الأطفال في القرى البعيدة ببنغلاديش على مستوى جيد من التعليم الابتدائي غير الرسمي. وفي عام 2010، تبرعت مؤسسة دبي العطاء بمبلغ 4.5 مليون درهم إماراتي (1.3 مليون دولار) لبنغلاديش دعماً من جانبها لمشروع شيخون بدائل التعليم للأطفال المعرضين للمخاطر (كلمة "شيخون" باللغة البنغلاديشية تعني التعليم). ومن شأن هذه الأموال تحقيق هذا الهدف لنحو 5000 طفل، بالإضافة إلى تدريب 1،670 مدرس و/أو مدرس مساعد من المجتمع المحلي.

الفصل 2

التوزيع الجغرافي للمساعدات في عام 2010

يتناول هذا الفصل التوزيع الجغرافي للمساعدات الإماراتية المقدمة في عام 2010 مقسمة حسب القارة والإقليم والدولة. وقد قامت دولة الإمارات بتقديم مساعدات ودعم مشاريع في أكثر من 120 دولة في العام نفسه. وكان الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء هما الأكثر تلقياً للمساعدات الإماراتية.

الشكل 11 المساعدات المدفوعة حسب القارات والأقاليم

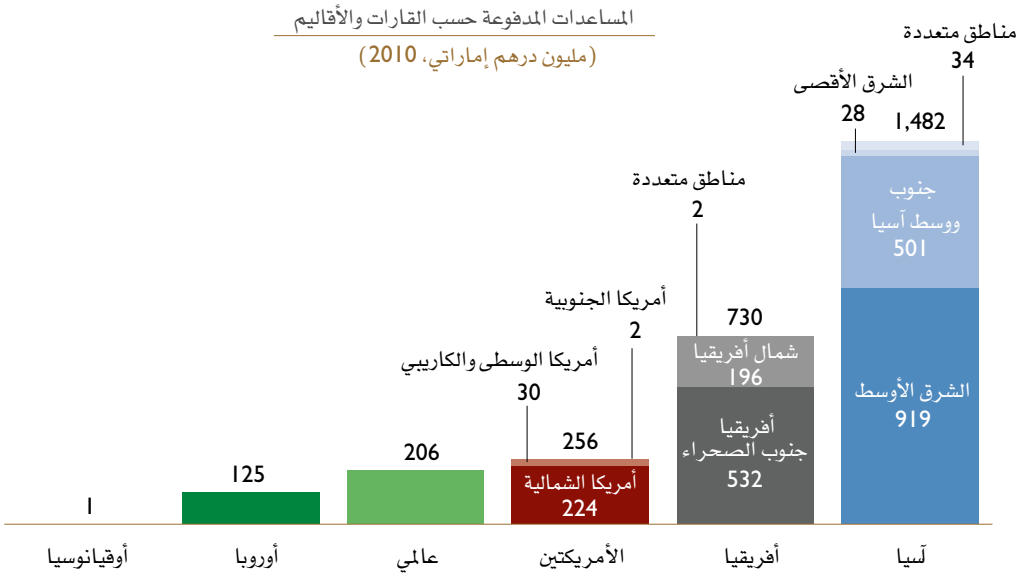

الشكل 12 الالتزامات حسب القارات والأقاليم

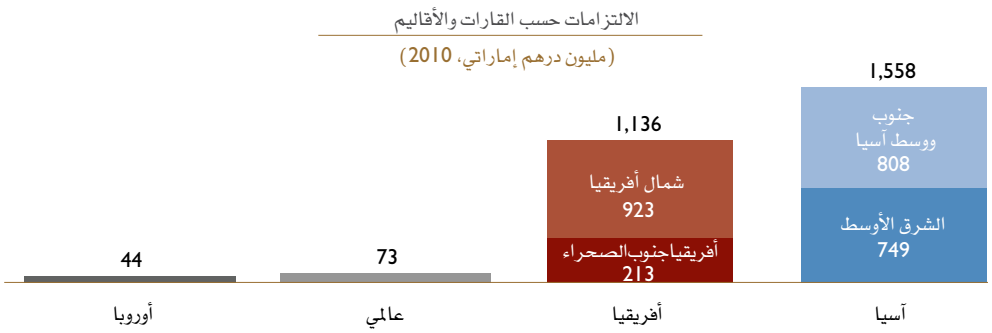

يعرض التوضيح البياني أدناه الدول الأربعين الأكثر تلقياً المساعدات. الإماراتية بالترتيب حسب قيمة المساعدات لكل دولة كما كان للبرامج والهيئات الدولية التي تستفيد منها أكثر من دولة نصيباً كبيراً من المساعدات، يُقدر بنحو 241.4 مليون درهم (65.7 مليون دولار).

الشكل 13 نظرة عامة على الدول الأكثر تلقياً للمساعدات المدفوعة

التوزع الجغرافي للدول الأربعين الأكثر تلقياً للمساعدات

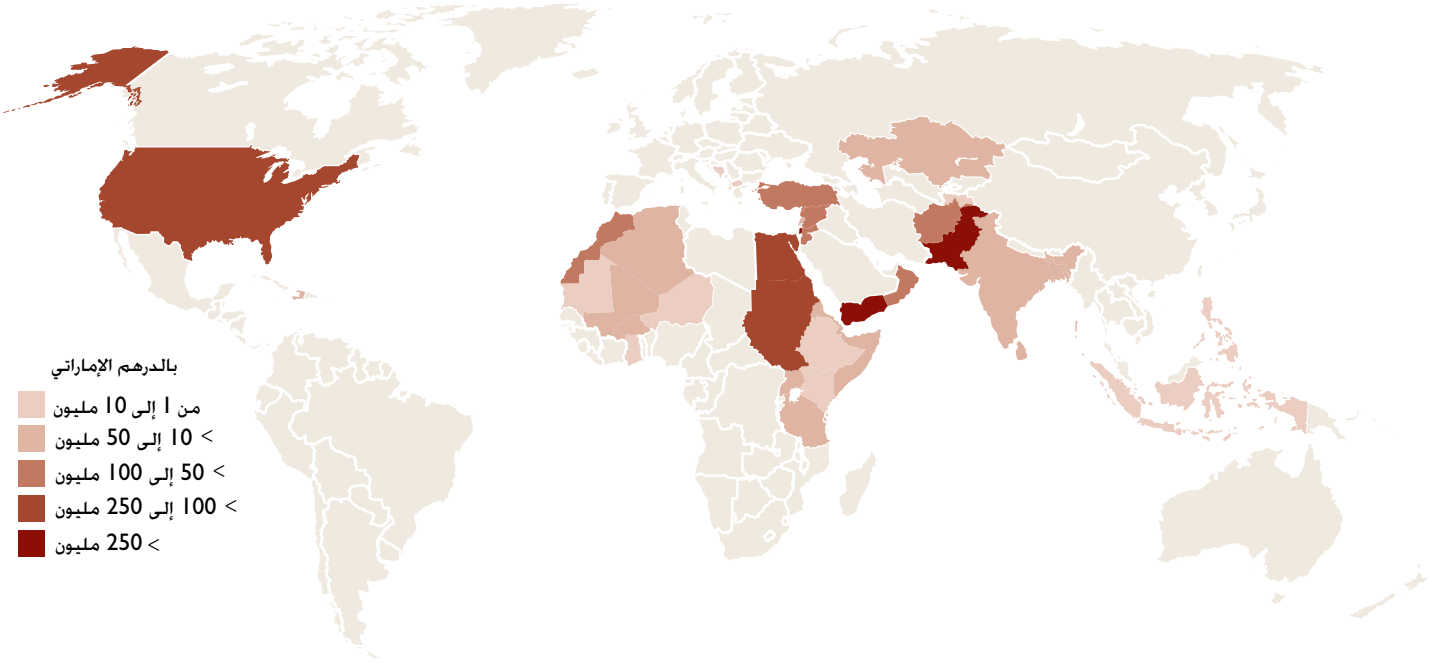

التوزع الجغرافي للدول الأربعين الأكثر تلقياً للمساعدات المدفوعة في عام 2010

(مليون درهم إماراتي)

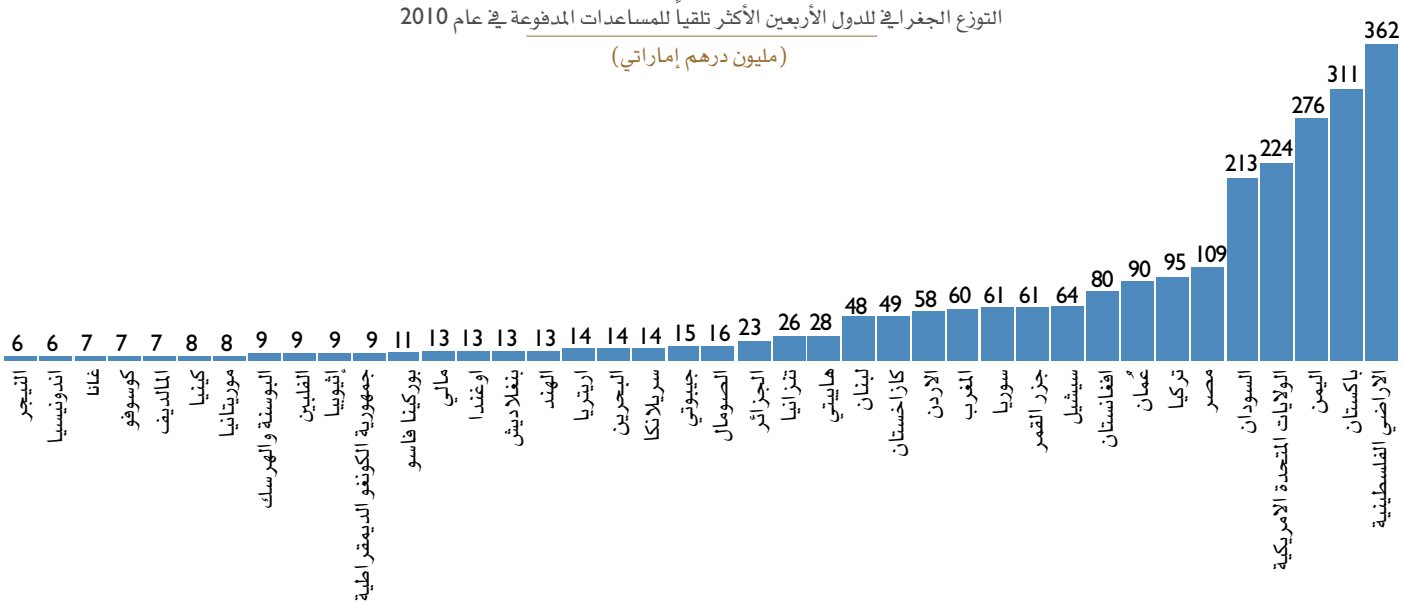

ويقدم الفصل معلومات تفصيلية أكثر حول عشر دول بين الدول الأكثر تلقياً للمساعدات والمؤهلة للحصول على مساعدات إنمائية رسمية (ODA)، وقد تم اختيار هذه الدول نظراً لحجم وتنوع النشاط الإماراتي في كل منها.

الشكل 14 نظرة عامة على الدول العشر الأكثر تلقياً للمساعدات

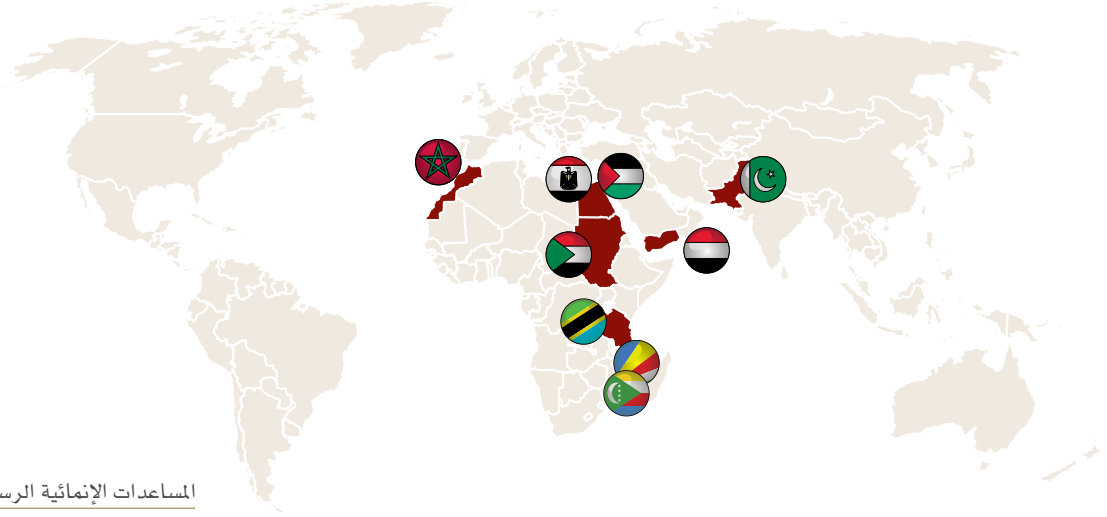

	دليل التنمية البشرية	الناتج القومي الإجمالي للفرد (القوة الشرائية للفرد بالدولار الأمريكي، 2010)	المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي (المتلقي للمساعدات بالنسبة المئوية 2009)
الأراضي الفلسطينية	0.645	1,250*	12.93*
باكستان	0.490	2,678	0.78
اليمن	0.439	2,387	1.01
السودان	0.379	2,051	3.84
مصر	0.620	5,889	0.31
أفغانستان	0.349	1,419	37.15*
سيشيل		19,128	1.80
جزر القُمر	0.428	1,176	5.13
المغرب	0.567	4,628	0.78
تنزانيا	0.398	1,344	6.54

ملاحظات: (*) البيانات الخاصة بالأراضي الفلسطينية تعود إلى عام 2005، والأرقام الخاصة بأفغانستان تعود إلى عام 2008.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشرات التنمية البشرية الدولية.

دليل التنمية البشرية
- عالي جدا
- عالي
- متوسط
- منخفض
- لا يوجد بيانات

الناتج القومي الإجمالي للفرد
- > 21,000
- 21,000 - 14,667 >
- 14,667 - 8,334 >
- 8,334 - 2,001
- 2,001 >
- لا يوجد بيانات

المساعدات الإنمائية الرسمية
- > %10
- %10 - %2
- %2 >
- لا يوجد بيانات

الأراضي الفلسطينية

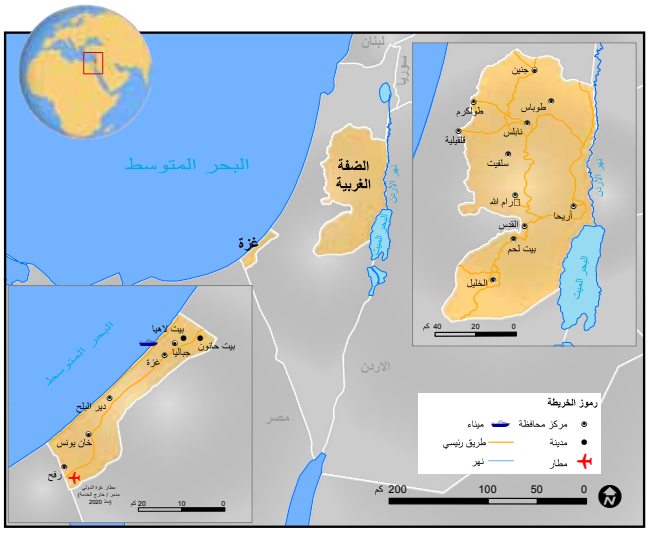

بقي السكان في الأراضي الفلسطينية في العام 2010 في أمس الحاجة للمساعدات الإنسانية من أي وقت مضى، وصاروا يعتمدون إعتماداً كلياً على المساعدات الخارجية. كما تعرض أيضاً قطاع غزة في مطلع نفس العام لأمطار غزيرة وفيضانات مفاجئة مما زاد من حجم الصعوبات التي يعانيها السكان هناك. واصلت الجهات المانحة الإماراتية بتقديم المساعدات الإنسانية للأراضي الفلسطينية رغم الصعوبات الموجودة.

قامت دولة الإمارات بتمويل عدداً من المشاريع في عام 2010 في الأراضي الفلسطينية، بقيمة تبلغ حوالي 362.3 درهم (98.6 مليون دولار)، أو ما يعادل 13% من إجمالي المساعدات، وهو ما وضع الأراضي الفلسطينية على قمة الدول المتلقية للمساعدات الإماراتية في هذا العام. ذهبت النسبة الأكبر من المبلغ المقدم (95%) إلى المشاريع التنموية، وكانت الحكومة الإماراتية هي أكبر جهة مانحة منفردة، بمبلغ وصل إلى 162 مليون درهم، قُدمت 158.4 مليون منها في صورة دعم للميزانية إلى السلطة الفلسطينية. كما أصبحت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، والتي منحت السلطة الفلسطينية 8.3 مليون درهم، أول مؤسسة تتبنى بناء وتطوير مدرسة في إطار مبادرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). واليوم وبعد أن صار اسمها "مدرسة خليفة بن زايد آل نهيان في بيت لاهيا"، تقدم المدرسة خدماتها التعليمية لأكثر من 2،500 طالب[6].

أما غالبية المبالغ المخصصة لعمليات الإغاثة الإنسانية فجاءت من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، حيث كثفت الهيئة من أعمالها في الأراضي الفلسطينية لمعالجة الصعاب والتحديات الصحية والاقتصادية الهائلة التي يواجهها الفلسطينيون، وتبرعت بمبلغ 8.1 مليون درهم لخدمة القطاعات الصحية والملاجئ والعناصر غير الغذائية.

هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ترسل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة.

الشكل 15 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى الأراضي الفلسطينية في عام 2010، حسب مجموعات القطاعات

(مليون درهم إماراتي)

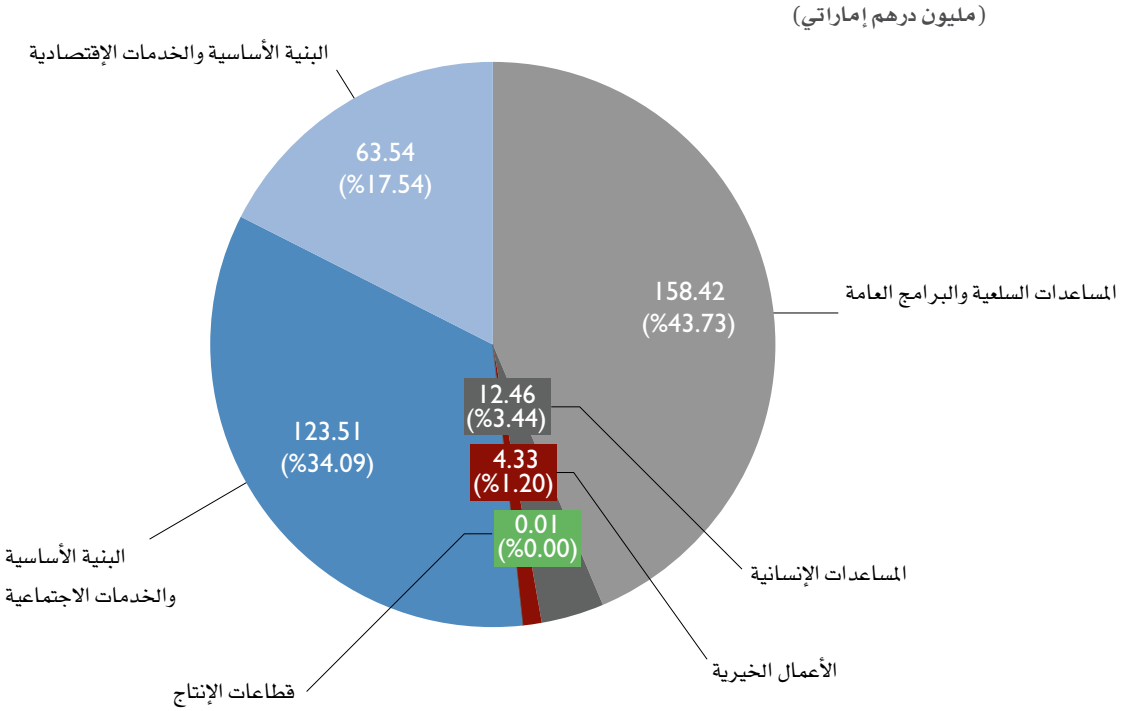

المجموع الكلي: 362.3 مليون درهم إماراتي

الشكل 16 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى الأراضي الفلسطينية في عام 2010، حسب الجهة المانحة

(مليون درهم إماراتي)

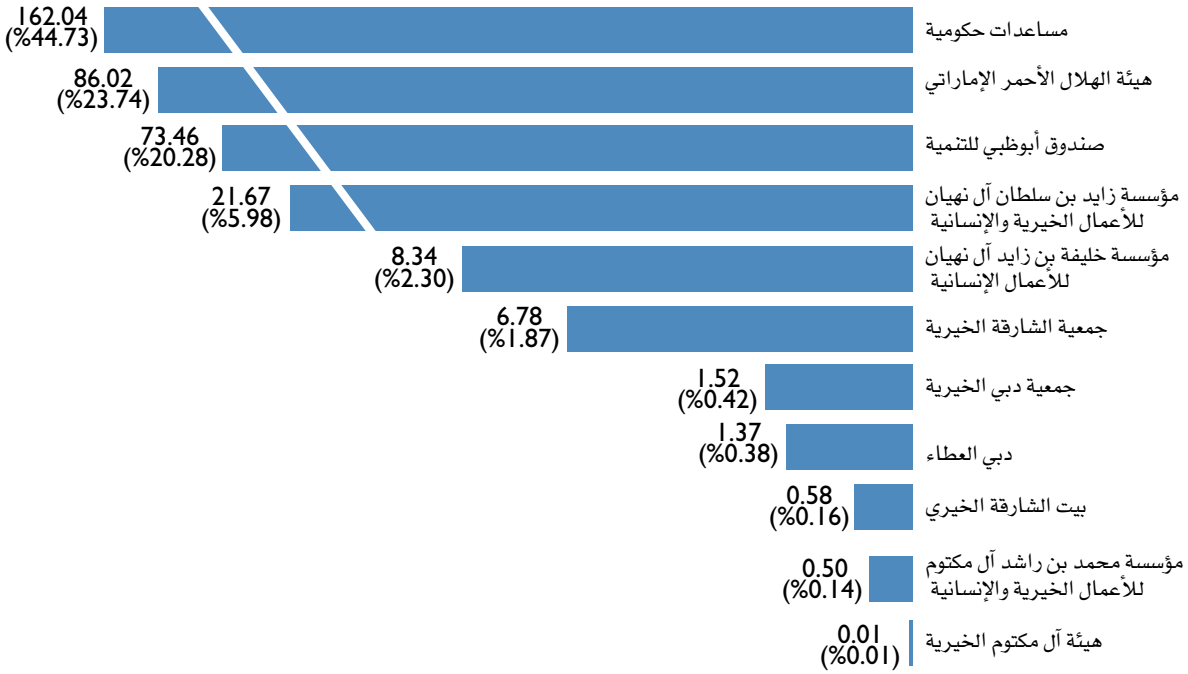

باكستان

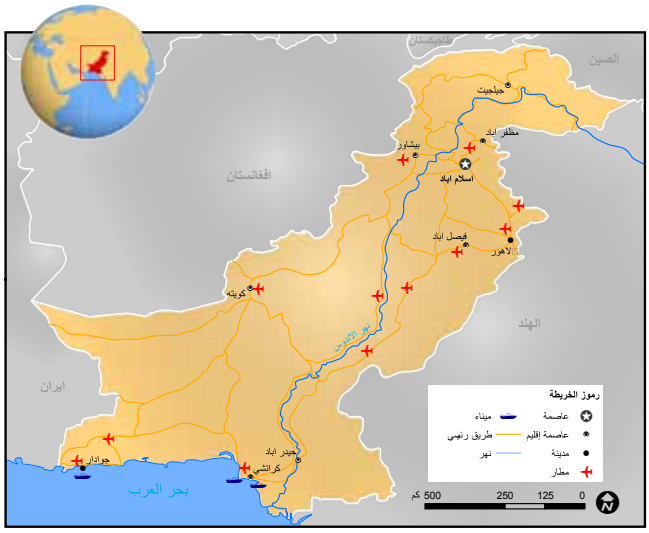

في يوليو 2010، شهدت باكستان أسوأ الفيضانات في تاريخها على الإطلاق، والتي تضرر منها أكثر من 18 مليون شخص – أي عُشر عدد السكان – وخُمس مساحة البلاد. تسببت الفيضانات بقتل اكثر من 1،700 شخص وأصيب نحو 1.7 مليون منزل بأضرار بالغة ودمرت العديد منها. وقُدرت الأضرار والخسائر الناجمة عن تلك الفيضانات بنحو 10 مليارات دولار، حيث غمرت المياه العديد من الطرق وانجرفت الجسور ودُمرت العديد من المدارس والمستشفيات[5]. واستمر نزوح الباكستانيين في فصل الشتاء مع انخفاض درجات الحرارة أثناء الليل إلى ما دون التجمد في بعض المناطق، ليتفاقم حجم الصعوبات التي واجهتها العديد من الأسر المنكوبة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أتت تلك الكارثة مع ما تحمله من تحديات وشدائد بالفعل، في وقت كان يكافح فيه ملايين الباكستانيين لإعادة بناء حياتهم من جديد في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في خيبر بختونخوا في 2009 والتي تسببت في نزوح الملايين ودمرت قسماً كبيراً من البنية التحتية[6].

وقد أثارت هذه الأزمة استجابة كبيرة من قبل دولة الإمارات ومن بين 310.7 مليون درهم (84.6 مليون دولار) من حجم المساعدات المقدمة إلى باكستان في عام 2010، أنفقت 258.4 مليون درهم على المساعدات الإنسانية، وكان النصيب الأكبر منها مساعدات حكومية بقيمة 211.4 مليون درهم. كما أقامت القوات المسلحة الإماراتية جسراً جوياً ما بين المناطق التي أصابها الفيضان لتقديم الإعانة وإخلاء المتضررين، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الغذائية وإقامة المشاريع الصحية. ومن أبرز الجهات المانحة الأخرى التي ساهمت في عمليات إغاثة المنكوبين هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بمبلغ 30.9 مليون درهم، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية بمبلغ 15 مليون درهم، حيث تم تخصيص هذه المبالغ لصالح الملاجئ والمواد غير الغذائية، بالإضافة إلى خدمات التنسيق والدعم والمشاريع الصحية.

كما ساهم القطاع الخاص ضمن قافلة المانحين، ممثلاً في شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار)، حيث قدمت الشركة نصف مليون درهم من المساعدات الطبية.

كما ساهمت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية بمبلغ 44.7 مليون درهم لصالح مجموعة من المشاريع الخيرية منها برامج المساعدات الرمضانية وبرامج التأمين الاجتماعي. كما قدمت الحكومة الإماراتية ومؤسسة دبي العطاء وهيئة الهلال الأحمر دعماً للمشاريع التنموية بنسبة حوالي 2% (7.1 مليون درهم) من إجمالي المساعدات الإماراتية المقدمة لباكستان.

هيئة الهلال الأحمر الإماراتي توزع المواد الغذائية والطبية للمتضررين في فيضانات باكستان في أغسطس 2010.

الشكل 17 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى باكستان في عام 2010، حسب مجموعات القطاعات

(مليون درهم إماراتي)

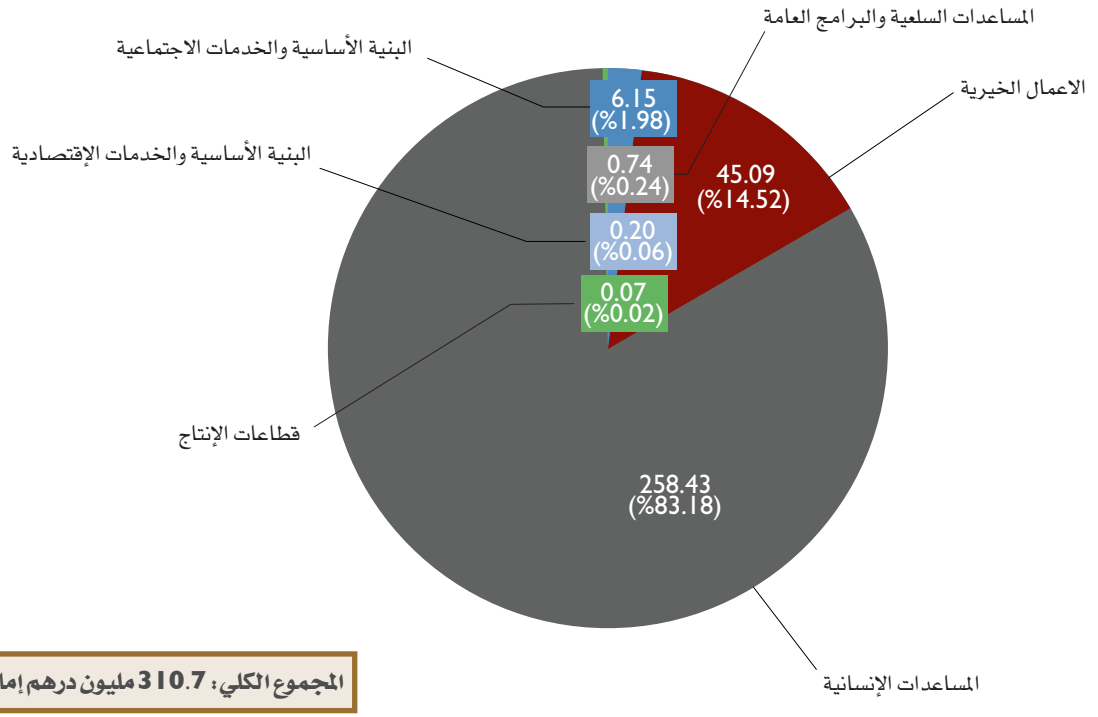

المجموع الكلي: 310.7 مليون درهم إماراتي

الشكل 18 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى باكستان في عام 2010، حسب الجهة المانحة

(مليون درهم إماراتي)

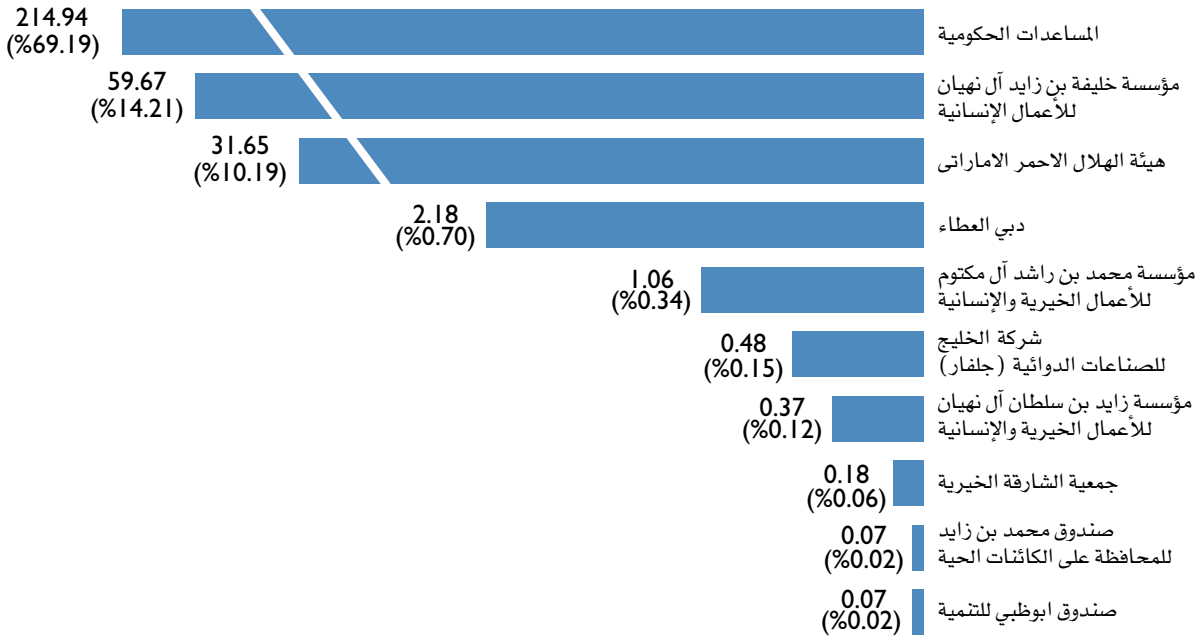

اليمن

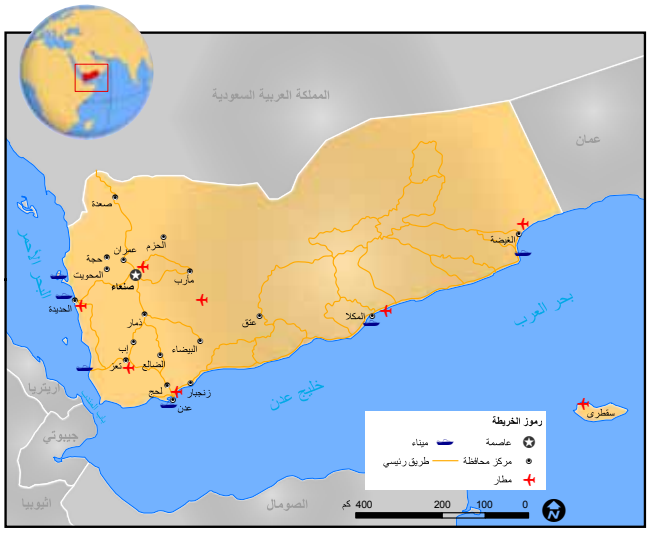

اليمن هي واحدة من أفقر الدول في العالم، حيث تواجه عدداً من المشكلات المعقدة والمتشابكة. وقد وصلت مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى مستويات خطيرة في مناطق كثيرة من اليمن تستدعي معها التحرك العاجل، حتى وصلت إلى المرتبة رقم 133 من بين 182 دولة على مؤشر التنمية البشرية[7]. كما أن ارتفاع معدل البطالة يجعل السكان أكثر عرضةً للتأثر بالتغيرات المحلية أو الدولية مثل زيادة أسعار الغذاء عالمياً. كما أن اليمن واحد من أعلى دول العالم التي تعاني من شح وقلة المياه، حيث يبلغ مستوى العجز السنوي بها الى بليون متر مكعب سنوياً لتتعاظم معها مشكلة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية[8].

وبالإضافة إلى ذلك، تعاني اليمن من الصراعات والصدامات الداخلية منذ سنوات عديدة، مما نتج عنه انقطاع عدد من الخدمات وانخفاض مستوى الأمن ووجود عدد كبير من النازحين داخلياً. وفي 2010 أدت الفيضانات الموسمية واندلاع الصراعات المتفرقة بين مجموعات المعارضة الجنوبية والقوات الحكومية إلى المزيد من حالات النزوح[9]. بالإضافة إلى الصراعات المستمرة بين جماعات الحوثيين والقوات الحكومية في محافظة صعدة الشمالية، وهي الصدامات التي بدأت في نهاية عام 2009 واستمرت حتى الربع الأول من العام التالي. وبحلول نهاية عام 2010 نزح أكثر من 300 ألف شخص من منازلهم. وذكر هؤلاء النازحون أن العوامل التي منعتهم من العودة إلى منازلهم تمثلت في غياب الأمن وخوفهم من الأعمال الانتقامية والدمار الشامل الذي أصاب المنازل والبنية التحتية[10].

واصلت الإمارات دعمها القوي لليمن في 2010، حيث بلغ إجمالي المساعدات المُقدّمة 275.9 مليون درهم (75.1 مليون دولار) إضافة إلى تعهدها بتخصيص 0.8 مليون درهم إضافية. وقد تمّ تقديم نحو 80% تقريباً من المساعدات لصالح عمليات التنمية، وتحديداً تنمية البنية التحتية من أجل إنشاء «مدينة خليفة» للمتضررين من الفيضانات (99.9 مليون درهم) بالإضافة إلى السياحة (80.4 مليون درهم) والبنية التحتية الاجتماعية (16 مليون درهم) والمياه ومستلزمات الصحة العامة (7.3 مليون درهم) والتعليم (5.4 مليون درهم).

وكانت هيئة الهلال الأحمر أكبر جهة مانحة إماراتية لليمن، حيث وجهت النصيب الأكبر من مساعداتها وهو عبارة عن منحة من دولة الإمارات بقيمة (99.9 مليون درهم) نحو بناء مدينة خليفة في محافظة حضرموت شرقي اليمن، كما قدمت 21.9 مليون درهم إضافية لصالح مخيم المزرق2 للنازحين في محافظة حجة، مما وفر المأوى لأكثر من 7 ألف شخص[11]. كما قدمت الحكومة الإماراتية مبلغ 31.8 مليون درهم للمساعدات الإنسانية منها 31.2 مليون درهم خُصصت لصالح برنامج الأغذية العالمي. ومع دخول مشروعها الخاص بتعليم الفتيات في المرحلة الابتدائية عامه الثالث وهو المشروع الممتد لخمسة أعوام، قدمت مؤسسة دبي العطاء منحة قدرها 5.2 مليون درهم لقطاع التعليم. وتتعاون مؤسسة دبي العطاء في هذا المشروع مع اليونيسيف ومؤسسة إنقاذ الطفولة ومنظمة كير الدولية، وقد صُمم المشروع لخدمة ما يقرب من مليوني طفل في محافظات أبين ولحج والأزارق وصنعاء والحديدة.

وبالإضافة إلى المساعدات المقدمة في 2010، تعهد صندوق أبوظبي للتنمية بتخصيص 770 ألف درهم إضافية لصالح التنمية الصناعية في اليمن.

أطفال يحضرون حصة دراسية في مخيم المزرق 2 في اليمن الذي تمّ تمويله وتشغيله من قبل هيئة الهلال الأحمر الإماراتي.

الشكل 19 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى اليمن في عام 2010، حسب مجموعات القطاعات

(مليون درهم إماراتي)

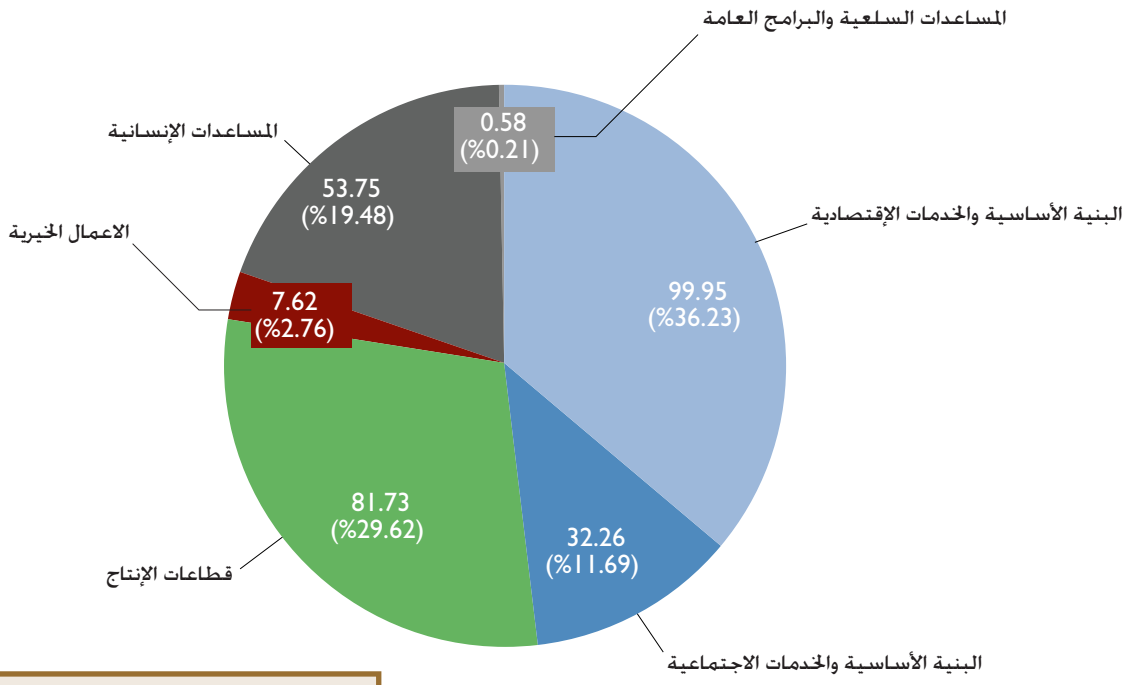

المجموع الكلي: 275.89 مليون درهم إماراتي

الشكل 20 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى اليمن في عام 2010، حسب الجهة المانحة

(مليون درهم إماراتي)

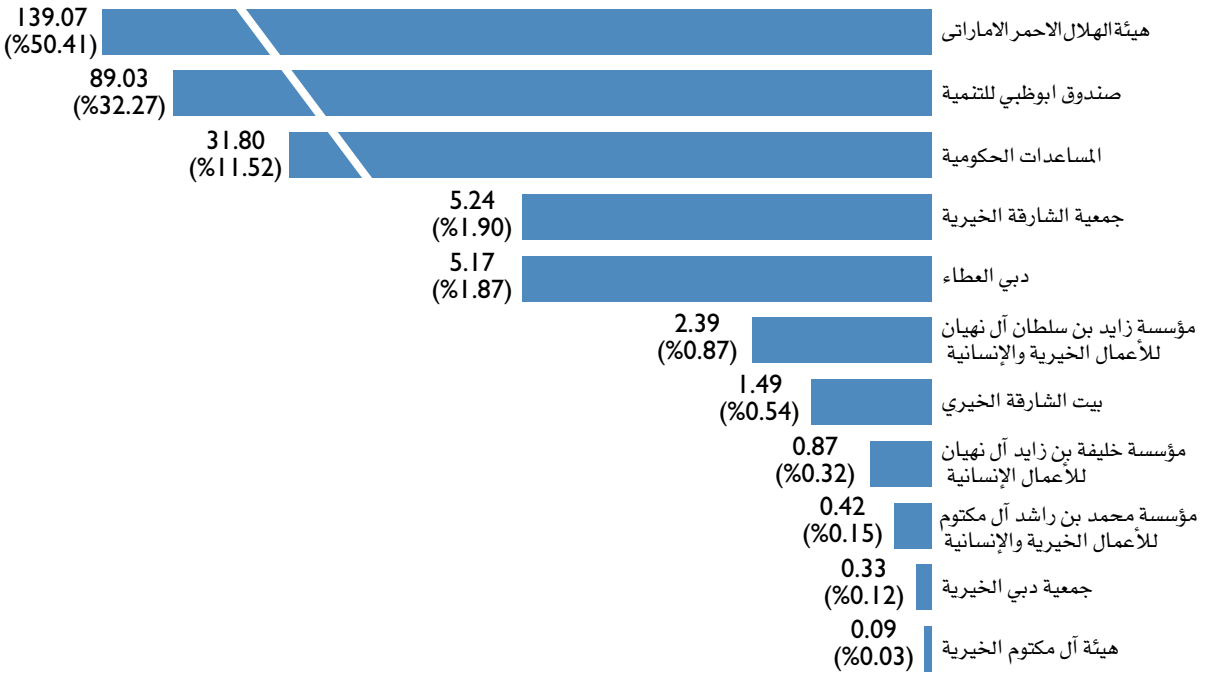

السودان

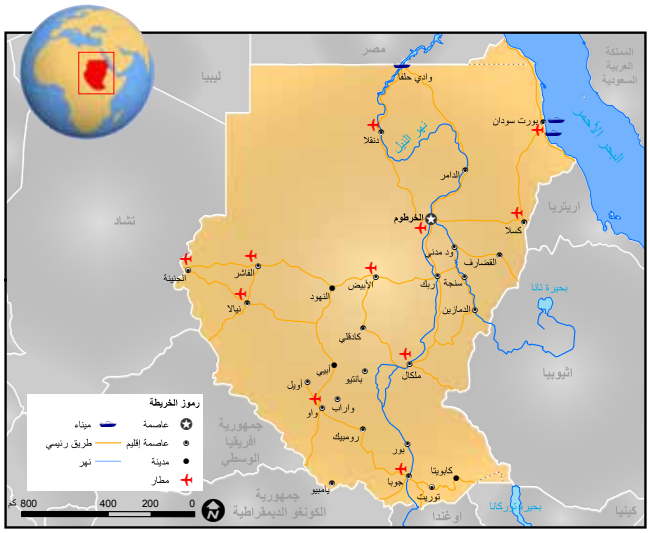

ما يزال السودان – الذي يحتل المرتبة رقم 154 من بين 182 دولة على مؤشر التنمية البشرية – يفتقر إلى الكثير من الاحتياجات على المستوى الإنساني والتنموي. بموجب اتفاقية السلام الموقعة في 2005 لإنهاء عقود من الحروب بين الشمال والجنوب في السودان، ومن المتوقع أن ينتهي الاتفاق إلى إنشاء دولة جديدة في الجنوب في يوليو 2011، لا يزال هناك العديد من المسائل المعلقة، ومنها ترسيم الحدود المشتركة والسيطرة على حقول البترول وحقوق المواطنة والمياه وحقوق الرعي[12].

ومن الصعوبة بمكان تقدير أعداد النازحين بالنظر إلى أن تحركات السكان في هذه المنطقة تتميز بالتنقل المستمر، إلا أنه يعتقد أن ما يقرب من 4.5 إلى 5.2 مليون شخص قد نزحوا داخلياً في السودان، ويرجع السبب في ذلك بالأساس إلى النزاع المستمر في إقليم دارفور غربي السودان، والمعارك الدائرة بين المجموعات الجنوبية المتناحرة، إضافة إلى الميراث الذي خلّفته الحرب بين الشمال والجنوب. وقد بلغت أعداد النازحين الجدد في دارفور ما يقرب من 270 ألف شخص خلال الأشهر التسعة الأولى فقط من عام 2010[13]. كما أن السودان من الدول المعرضة بشدة للكوارث الطبيعية، حيث تُقدّر الأعداد الإضافية من النازحين جرّاء الفيضانات العارمة التي ضربت منطقة أعالي النيل بنحو 50 ألفاً خلال النصف الثاني من العام نفسه[14].

وقد حافظت دولة الإمارات على التزامها الثابت بدعم المشاريع التنموية في السودان في 2010، حيث قدمت ما يزيد على 213.4 مليون درهم (58.1 مليون دولار) لصرفها على المشروعات التنموية والخيرية والإنسانية. وتركزت الغالبية العظمى من المساعدات المدفوعة (95%) على المشروعات التنموية، تمّ تقديمها من قبل عدد من الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية، منها: صندوق أبوظبي للتنمية (141.0 مليون درهم) وهيئة الهلال الأحمر (19.8 مليون درهم) وهيئة آل مكتوم الخيرية (14.1 مليون درهم). كما تعهد صندوق أبوظبي للتنمية بتقديم منحة إضافية بقيمة 36.7 مليون درهم لخدمة سياسات القطاع العام وإدارته.

كما تضمنت المشاريع الرئيسية استمرار دعم صندوق أبوظبي لبناء سد مروي بتقديمه دفعة بقيمة 67 مليون درهم من إجمالي القرض الذي تعهد بتقديمه. يهدف هذا السد إلى تطوير الموارد المستخدمة لتوليد الطاقة الكهرومائية في السودان والعمل على تلبية جانب مهم من احتياجات السودان من الطاقة. كما يدعم الصندوق مشروعاً آخر خاص بزراعة السكر لأغراض التصدير (بقيمة 61.7 مليون درهم).

مشروع سد مروي في السودان الذي تمّ تمويله من قبل صندوق أبوظبي للتنمية حيث تمّ تقديم دفعة ثانية للمشروع.

الشكل 21 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى السودان في عام 2010، حسب مجموعات القطاعات

(مليون درهم إماراتي)

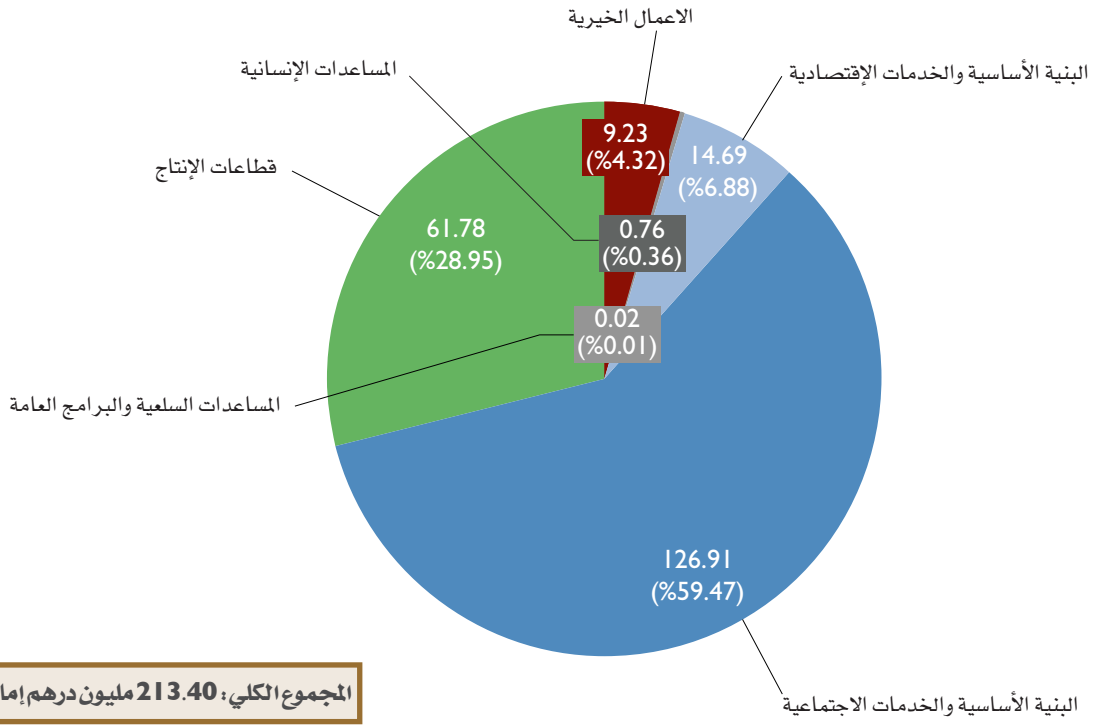

المجموع الكلي: 213.40 مليون درهم إماراتي

الشكل 22 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى السودان في عام 2010، حسب الجهة المانحة

(مليون درهم إماراتي)

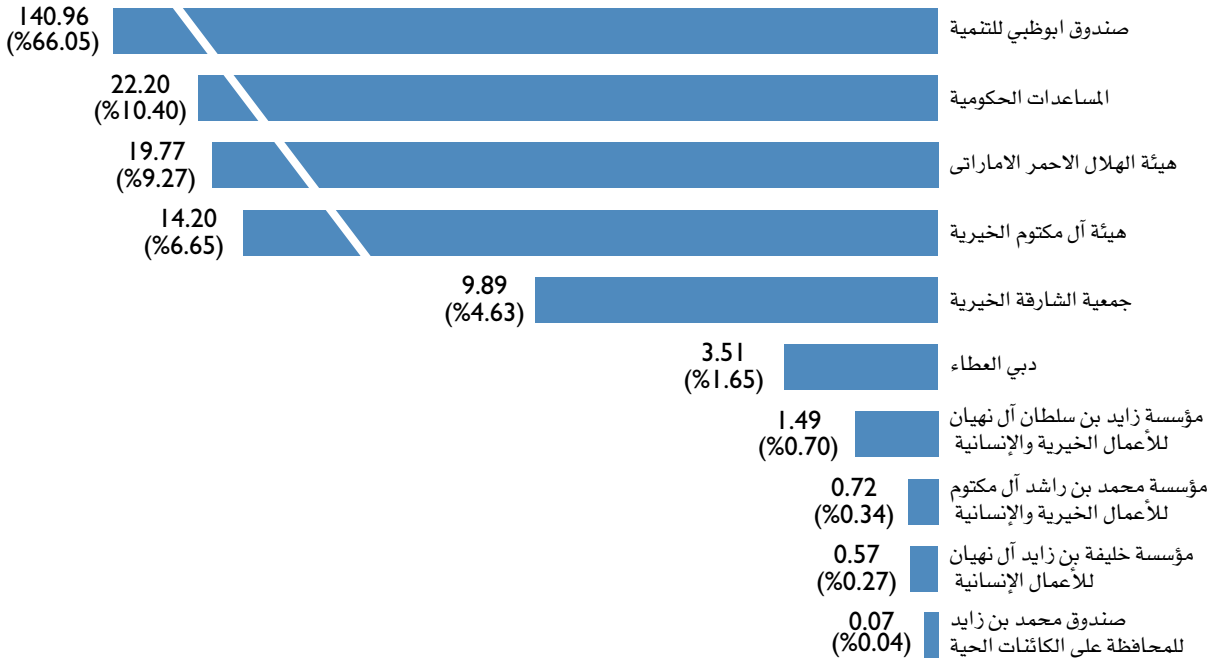

مصر

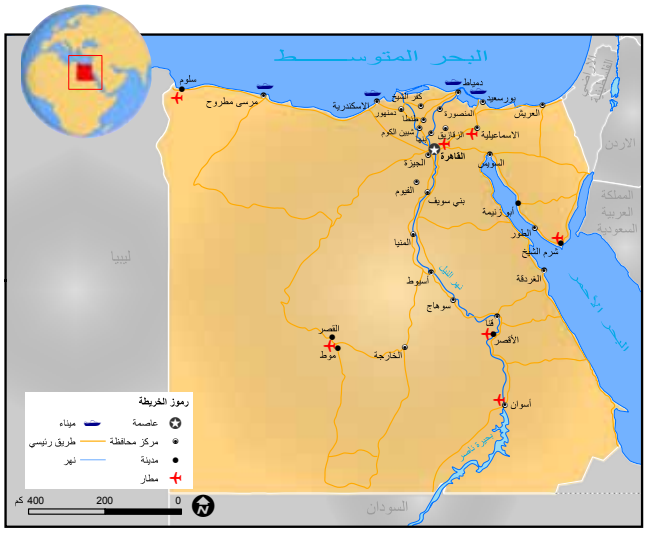

إن النمو السكاني المتزايد في مصر – والذي قد يتجاوز 100 مليون نسمة بحلول عام 2020 وفقاً لبعض التقديرات – يشكل عبئاً مستمراً على الموارد المحدودة بالفعل لهذا البلد. وعلى الرغم من تحقيق مصر تقدماً ملحوظاً في عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وارتقائها من فئة البلدان ذات مؤشر التنمية المنخفض إلى المتوسط على مؤشر التنمية البشرية، إلا أن الاستفادة الاقتصادية المتحققة من ذلك لا تسير على نفس الوتيرة في مناطق البلاد المختلفة مع استمرار معدلات الفقر كما هي[15]. حيث لا تزال شريحة كبيرة من السكان (23%) تعيش تحت خط الفقر، كما يعاني أكثر من 12% من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، تسجل معدلات الفقر ارتفاعاً ملحوظاً في صعيد مصر[16].

قامت دولة الإمارات بتقديم مساعدات ذات أهمية الى مصر عام 2010، حيث بلغ مجموع ما تقدمت به الجهات المانحة 108.7 مليون درهم (29.6 مليون دولار)، أنفقت 94% منها في مشاريع تنموية، وكان أكبر هذه المنح بمبلغ 68.8 مليون درهم مقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية من أجل بناء مدينة ناصر بغرض توفير وحدات سكنية منخفضة التكلفة. بالإضافة إلى العديد من الإسهامات الكبيرة الأخرى والتي شملت منحاً بقيمة 6.9 مليون درهم من جمعية الشارقة الخيرية والتي وجهت لصالح الأيتام من خلال برامج الكفالة والرعاية، وبناء المساكن والفصول الدراسية وحفر الآبار.

وبالإضافة إلى المساعدات المدفوعة في عام 2010، تعهد صندوق أبوظبي للتنمية بتقديم 183.7 مليون درهم إضافية في صورة قرض لصالح مشاريع توليد الطاقة.

قام صندوق أبوظبي للتنمية ببناء مستشفى الشيخ زايد التخصصي كجزء من مدينة الشيخ زايد في مصر، ويقوم هذا المستشفى بتزويد المجتمع المحلي بالخدمات الصحية المتخصصة.

الشكل 23 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى مصر في عام 2010، حسب مجموعات القطاعات

(مليون درهم إماراتي)

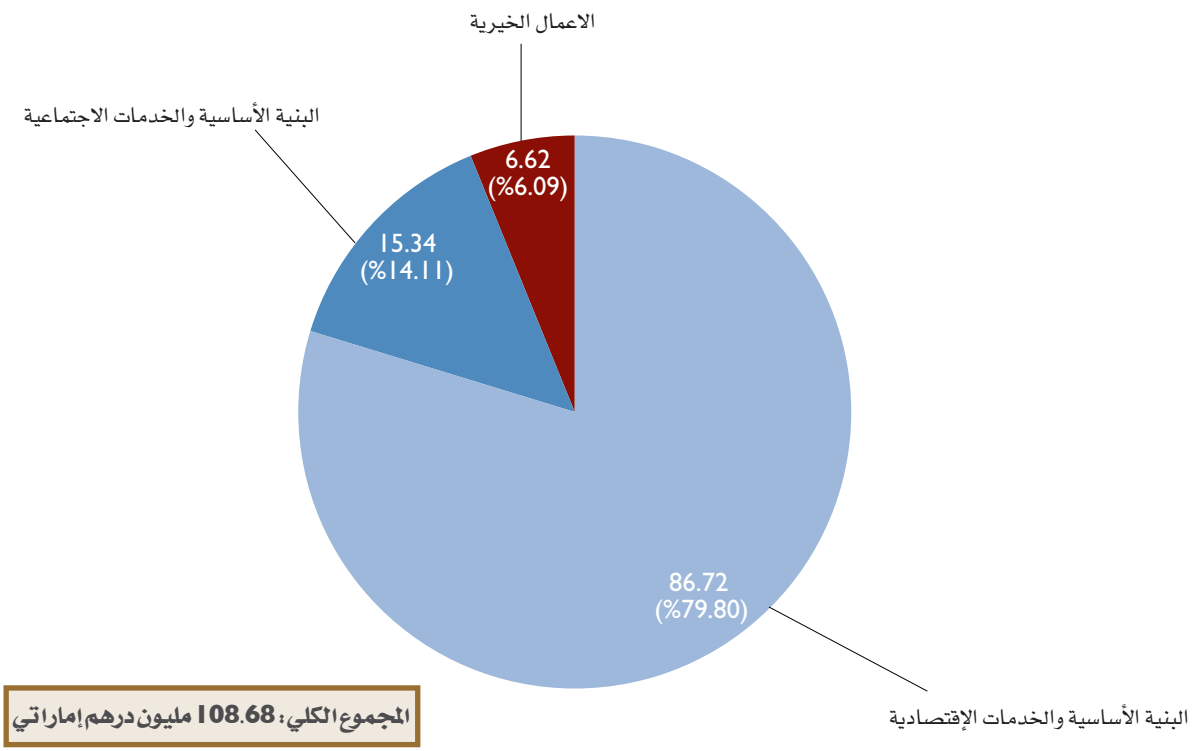

المجموع الكلي: 108.68 مليون درهم إماراتي

الشكل 24 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى مصر في عام 2010، حسب الجهة المانحة

(مليون درهم إماراتي)

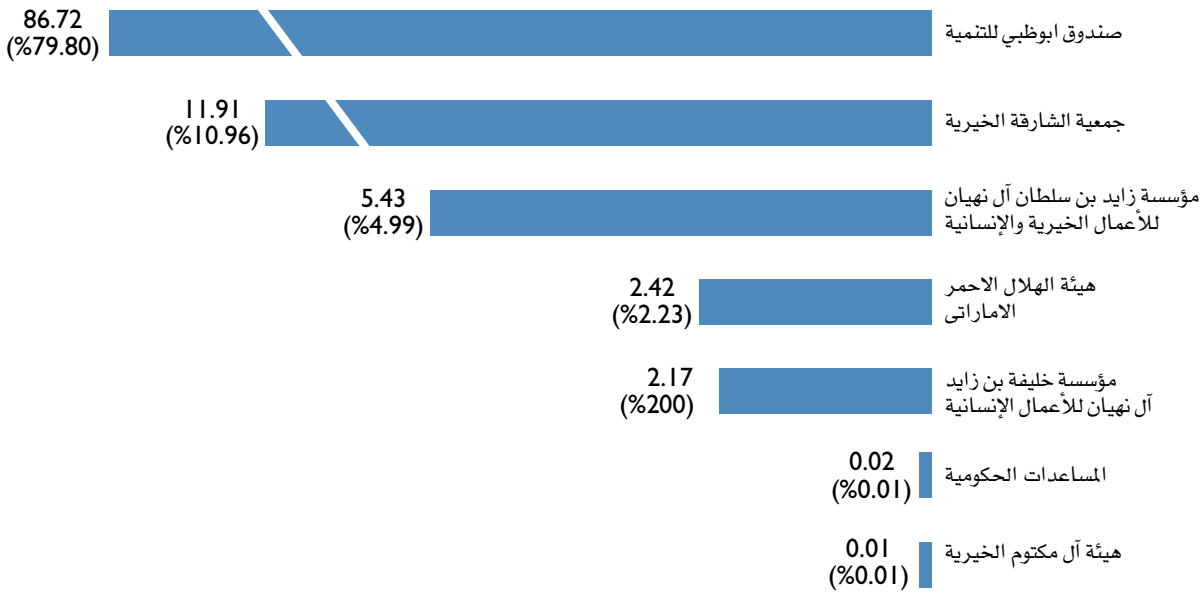

أفغانستان

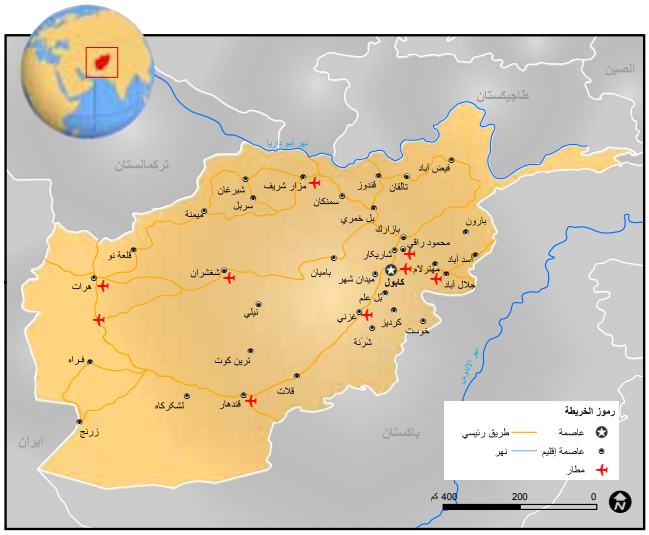

تعاني أفغانستان من وجود العديد من الصراعات واستمرار حالة انعدام الأمن، إضافة إلى الكوارث الطبيعية المتكررة وانعدام الأمن الغذائي، وتبعات ثلاثة عقود من الحرب والاضطرابات المدنية. إن جميع هذه العوامل ساهمت في ارتفاع مستوى الاحتياجات التنموية والإنسانية في أفغانستان إلى درجة حرجة للغاية.

ومع اجتياح الفيضانات العارمة لأفغانستان في يوليو وأغسطس 2010، نزح 200 ألف شخص من منازلهم ولا تزال الحكومة تعاني لتوطين أكثر من 5 ملايين لاجئ عادوا منذ عام 2002، فيما بقي 300 ألف شخص غيرهم من النازحين داخلياً بحلول نهاية يناير 2011 نتيجة للصراع المسلح الذي تشهده البلاد[17]. كما يعيش أكثر من 40% من السكان في فقر مدقع، ولا تزال المشكلات المرتبطة ببسط سيطرة الحكومة داخلياً تعيق تقدم البلاد[18]. كما يظل الأمن الغذائي أحد القضايا الحساسة، ففي ديسمبر 2010 ذكر برنامج الأغذية العالمي أن أسعار بيع التجزئة لدقيق القمح قد زادت بنسبة 47% عما كانت عليه قبل الأزمة (يناير – أكتوبر 2007)، كما ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن ما يقرب من 7.8 مليون نسمة سيكونون بحاجة إلى المساعدات الغذائية في العام المقبل[19].

وفي عام 2010، قدمت الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية مساعدات بقيمة 80.1 مليون درهم (21.9 مليون دولار) للمساهمة في تلبية بعض احتياجات تلك الدولة المنكوبة. حيث قدم صندوق أبوظبي للتنمية 57.4 مليون درهم على صورة منح لتنفيذ عدة مشاريع منها مشروعات لإنشاء الطرق والجسور وإصلاح وترميم مطار مزار شريف. كما قدمت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية مساعدات بقيمة 4.2 مليون درهم، أغلبها بطانيات وملابس لمساعدة السكان الأفغان للاستعداد لفصل الشتاء، وقامت مؤسسة الإمارات للاتصالات – اتصالات بعدد من الأنشطة الخيرية والتنموية بلغ إجمالي تكلفتها 1.3 مليون درهم، ذهب نصفها تقريباً لصالح برنامج توزيع الغذاء الذي استفاد منه 10 آلاف شخص في عدد من المدن الأفغانية.

وبالإضافة إلى المساعدات المدفوعة بالفعل، رصدت الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية مبلغ 753.3 مليون درهم إضافي إلى أفغانستان، شملت تعهداً من جانب صندوق أبوظبي للتنمية بتقديم منح بقيمة 738.6 مليون درهم، منها 670.6 مليون درهم مقدمة لصالح خدمات التأمين الاجتماعي و37.5 مليون درهم لحل النزاعات وإرساء السلام. كما وعدت مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية بتقديم منحة بقيمة 20.1 مليون درهم لقطاع الصحة.

دار الأيتام في أفغانستان، مشروع نفذ بواسطة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية.

الشكل 25 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى أفغانستان في عام 2010، حسب مجموعات القطاعات

(مليون درهم إماراتي)

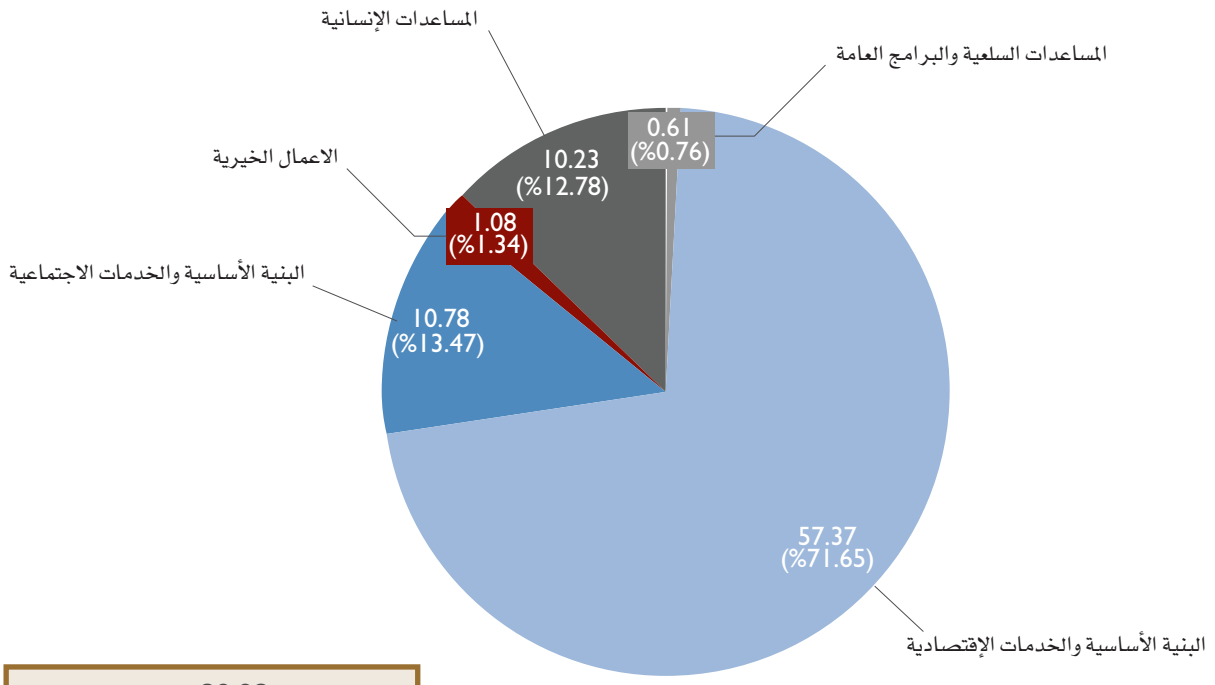

المجموع الكلي: 80.08 مليون درهم إماراتي

الشكل 26 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى أفغانستان في عام 2010، حسب الجهة المانحة

(مليون درهم إماراتي)

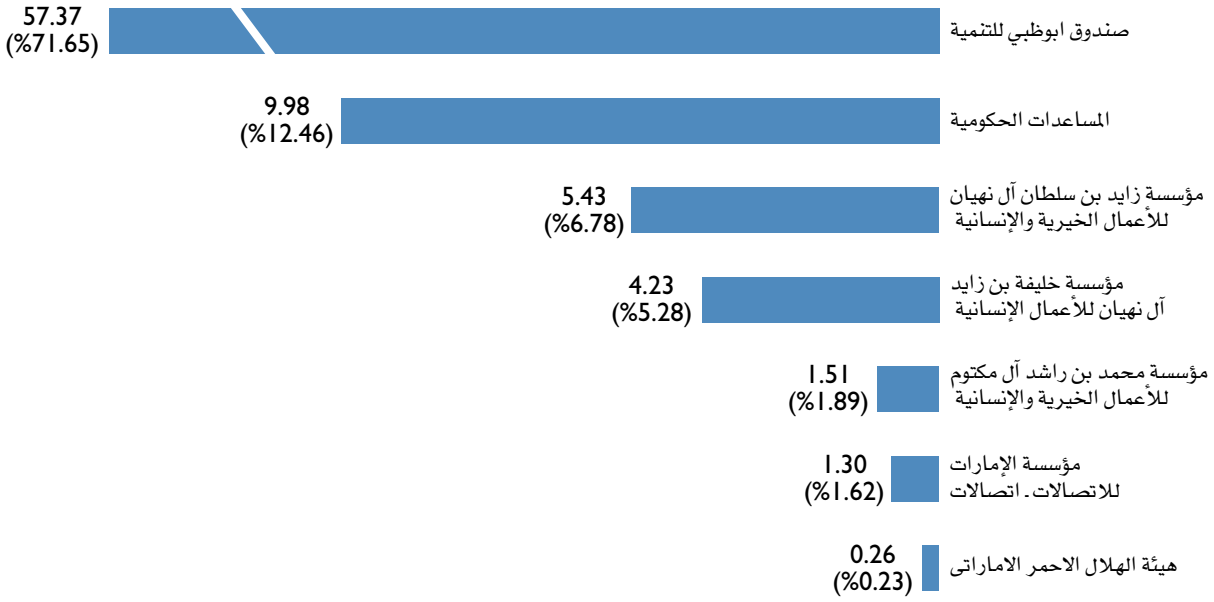

سيشيل

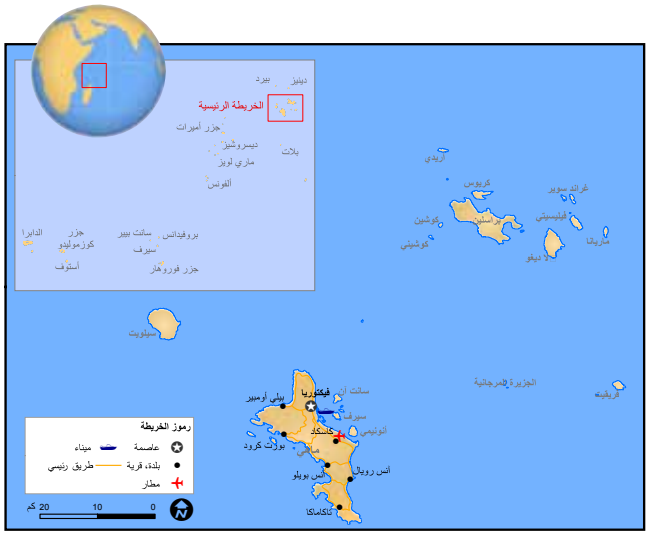

تتألف سيشيل من 115 جزيرة في المحيط الهندي الغربي. وكان للإصلاحات الاقتصادية التي قادتها الحكومة، في إطار الدعم المالي المقدم من صندوق النقد الدولي، أثراً إيجابياً على الاقتصاد المحلي حيث استفادت الدولة بتوزيع شبه عادل للدخل القومي وبتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية مجاناً، علاوة على وجود نظام شامل للرفاهية الاجتماعية[20].

يعتمد اقتصاد سيشيل بالأساس على قطاعي السياحة والصادرات السمكية، مما يجعله سريع التأثر بالتقلبات المناخية والكوارث الطبيعية، وهي العوامل التي نتج عنها معدل نمو سلبي بنسبة 6.8% في 2009. وتعتبر القرصنة إحدى المشكلات التي تواجه سيشيل وتلقي بتأثيراتها السلبية على اقتصاد الدولة. وفي يناير 2011 ذكر وزير البيئة والموارد الطبيعية، جويل مورغان، أن الهجمات البحرية قد شكلت تهديداً مباشراً على قطاعي السياحة وصيد الأسماك، مما أضعف اقتصاد سيشيل مع انخفاض إجمالي الناتج المحلي بحوالي 4% سنوياً. أما بالنسبة للتكلفة والخسائر التي يتكبدها الاقتصاد جرّاء ذلك فقُدرت بمبلغ يصل إلى 10.5 مليار دولار سنوياً[21].

وقد قدمت دولة الإمارات مساعدات بقيمة قامت بصرف 64.1 مليون درهم (17.5 مليون دولار) في 2010، كلها تقريباً في صورة منح حكومية لدعم الموازنة العامة للدولة. ثم وقعت الحكومة اتفاقية في شهر يوليو 2010 بقيمة 15 مليون دولار (55.1 مليون درهم) لمساعدة جزر سيشيل على مكافحة القرصنة وتنظيم عملية الصيد. وستُخصص تلك الأموال لبناء محطة جديدة لخفر السواحل على ساحل ماهي، كما ستخصص أيضاً لتزويد الجزيرة بخمس سفن تقوم بالدوريات البحرية، ليتضاعف بذلك أسطول جزر سيشيل من تلك السفن[22].

وبالإضافة إلى المساعدات المدفوعة في عام 2010، تعهد صندوق أبوظبي للتنمية بتخصيص منحة تبلغ 33.1 مليون درهم إضافية لصالح عمليات تطوير البنية التحتية.

مقال 4 — الإمارات ومبادرات الحد من تغيّر المناخ

تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ إجراءات متوالية للحد من ظاهرة تغيّر المناخ. ففي سياق سعيها المتواصل نحو توفير مستقبل أكثر استدامة وأماناً، تحاول إيجاد وسائل جديدة للتقليل من الانبعاثات الضارة التي تؤدي إلى تغير المناخ، وتنويع مصادر الطاقة والاقتصاد من خلال الاستثمارات في الداخل والخارج.

عملت دولة الإمارات من أجل توفير مستقبل تنخفض فيه نسبة الكربون من خلال مبادرة مصدر بشكل عام وفي أسلوب بناء مدينة مصدر، ذلك المجمع الحضري النامي الذي يعمل بطاقة نظيفة، والذي سيكون بمثابة مركز عالمي لإجراء الأبحاث وتطوير التقنيات المستدامة. كما قامت الدولة بدعم الطاقة النظيفة من خلال سياساتها الداخلية، حيث حددت إمارة أبوظبي نسبة تلبية احتياجات الطاقة المستخدمة من مصادر الطاقة المتجددة إلى 7%، بالإضافة إلى استثماراتها في مجموعة متنوعة من التقنيات والبنى التحتية، بما في ذلك مشروع التقاط غاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه الذي يتم في مدينة المصدر ومصنع "شمس1" لتوليد الطاقة باستخدام الطاقة الشمسية بقدرة تبلغ 100 ميجاوات.

ومع هذا فرؤية دولة الإمارات ليست مقصورة داخل حدود الدولة فحسب، حيث تعد الإمارات عموماً من أكبر المستثمرين في مجال الطاقة الشمسية في أسبانيا، وطاقة الرياح في المملكة المتحدة وفي مشروعات الطاقة المستدامة الأخرى في العديد من المناطق.

وتسعى الدولة لتصدر الجهود العالمية الهادفة إلى الحد من تغيّر المناخ، وإنشاء اقتصاد عالمي أكثر فعالية وقليل الاعتمادية على المصادر المؤدية إلى انبعاث الكربون. لذا نجحت الإمارات عام 2009 في الفوز بالعرض الذي تقدمت به لاستضافة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، وهي المنظمة الدولية المكلفة لتكون المتحدث الرسمي العالمي الذي ينادي بالطاقة المتجددة، والتي سيكون مقرها مدينة مصدر بأبوظبي. وباعتبارها الدولة المضيفة، ستوفر الإمارات دعماً مالياً مكثفاً لإيرينا، يشمل 22 مليون دولار أمريكي سنوياً في التمويل المباشر للسنوات السبع الأولى من عمر الوكالة، ثم 15 مليون دولار أمريكي سنوياً بعد ذلك، بالإضافة إلى تقديم إيجار مجاني ومساهمات عينية أخرى. وصرفت دولة الإمارات خلال عام 2010 لإيرينا مبلغ إجمالي 11.2مليون درهم إماراتي (3 مليون دولار أمريكي).

كما تعهدت دولة الإمارات بتقديم مبلغ 350 مليون دولار أمريكي لدعم مشروعات الطاقة المتجددة في الدول النامية والدول المكونة من جزر صغيرة. وستساهم هذه المبالغ، التي سيتم صرفها على مدى ثمان سنوات من خلال صندوق أبوظبي للتنمية، في توفير دعم قوي لتعزيز استخدام الطاقة المستدامة في بعضٍ من أكثر الأماكن احتياجاً على مستوى العالم.

ويذكر أن دولة الإمارات قد قطعت شوطاً طويلاً منذ أن تم اكتشاف البترول في أوائل الستينات. وعلى مدى الثلاثين عاماً الماضية، مرت الدولة بعمليات تحوّل جذرية. وعلى مدى الثلاثين عاماً القادمة، ستسعى الدولة ليس فقط لمتابعة تنفيذ عمليات تحوّل إضافية تجاه تحقيق تنوّع اقتصادي ولمصادر الطاقة ومستقبل ثابت ومستدام فحسب، بل لمساعدة الدول الأخرى للنجاح في القيام بهذا التحوّل كذلك.

الشكل 27 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى سيشيل في عام 2010، حسب مجموعات القطاعات

(مليون درهم إماراتي)

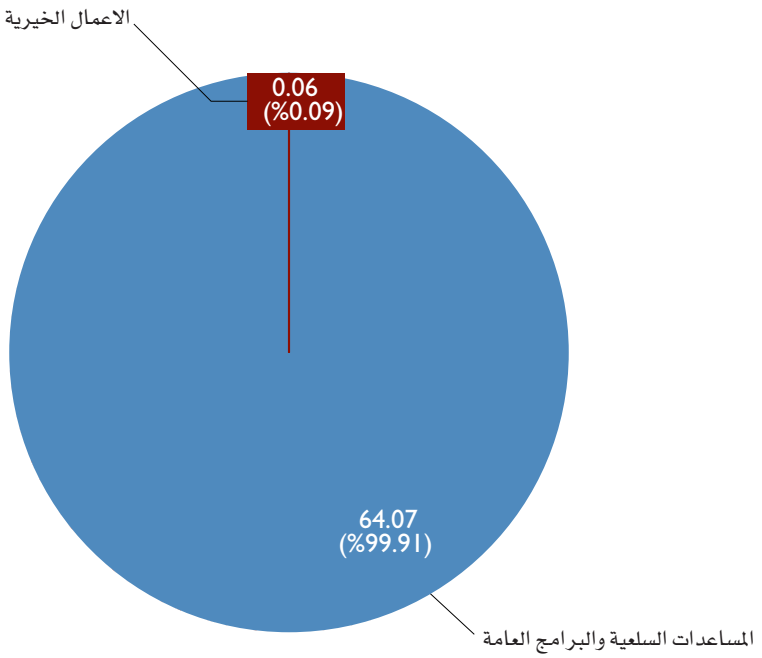

المجموع الكلي: 64.12 مليون درهم إماراتي

الشكل 28 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى سيشيل في عام 2010، حسب الجهة المانحة

(مليون درهم إماراتي)

جزر القُمر

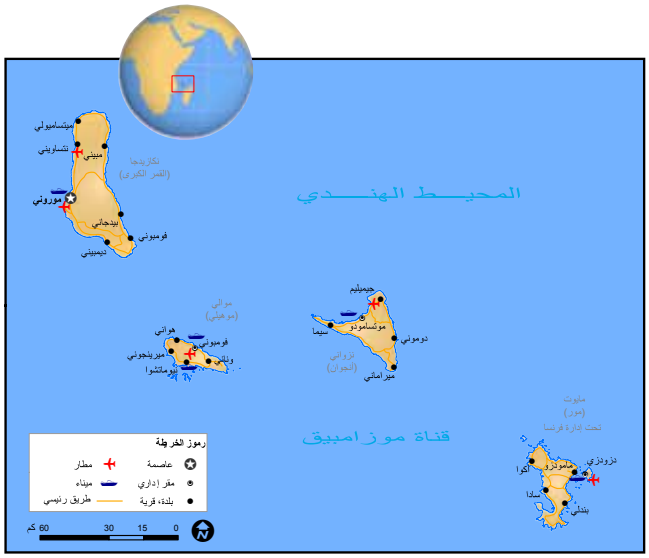

توجد جزر القُمر في المحيط الهندي، ويبلغ عدد السكان 670 ألف نسمة. وتعتبر جزر القُمر دولة هشة يحكمها تاريخ طويل من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، إذ شهدت 21 انقلاباً ومحاولة انقلابية منذ إعلانها الاستقلال عن فرنسا في يوليو 1975[23]. ورغم تحسُّن الأوضاع السياسية منذ عهد قريب، بعد إجراء انتخابات الرئاسة والمحافظين عام 2010، والتي وُصفت بأنها حرة ونزيهة، فلا تزال البلاد تواجه عدداً من التحديات التنموية[24].

وقد احتلت جزر القمر المرتبة رقم 140 من بين 182 دولة على مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2010، ويبلغ دخل 65% من سكانها أقل من دولارين يومياً[25]. كما أن موارد الدولة محدودة وأسواقها المحلية صغيرة مع محدودية قاعدة صادراتها، ووجود أعباء ثقيلة من الديون، كل ذلك أعاق جهود الدولة في مكافحة الفقر[26]. علاوة على ذلك، فإن البنية التحتية للنقل في حالة متدهورة، مما يعيق توزيع الإمدادات والمساعدات الغذائية.

وفي عام 2010، استجابت دولة الإمارات وذلك بسد بعض من هذه الاحتياجات حيث قدمت 61.4 مليون درهم (16.7 مليون دولار) في صورة منح، وقد أتت أكبر منحة من الحكومة بقيمة 50.7 مليون درهم؛ بغرض دعم الموازنة العامة، بالإضافة إلى 7.6 مليون درهم إلى الرعاية الصحية الأساسية والخدمات الطبية. كما قدمت كل من مؤسسة دبي العطاء وهيئة آل مكتوم الخيرية مساهمات كبيرة لخدمة قطاع التعليم، شملت تقديم 1.9 مليون درهم و0.4 مليون درهم على التوالي.

قامت مؤسسة دبي العطاء بالتعاون مع اليونيسيف على تنفيذ مشروع مشترك في جزر القُمر يهدف إلى بناء مرافق مدرسية جديدة، وترميم مباني المدارس المتضررة إضافة إلى تقديم الخدمات التعليمية الأخرى.

الشكل 29 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى جزر القُمر في عام 2010، حسب مجموعات القطاعات

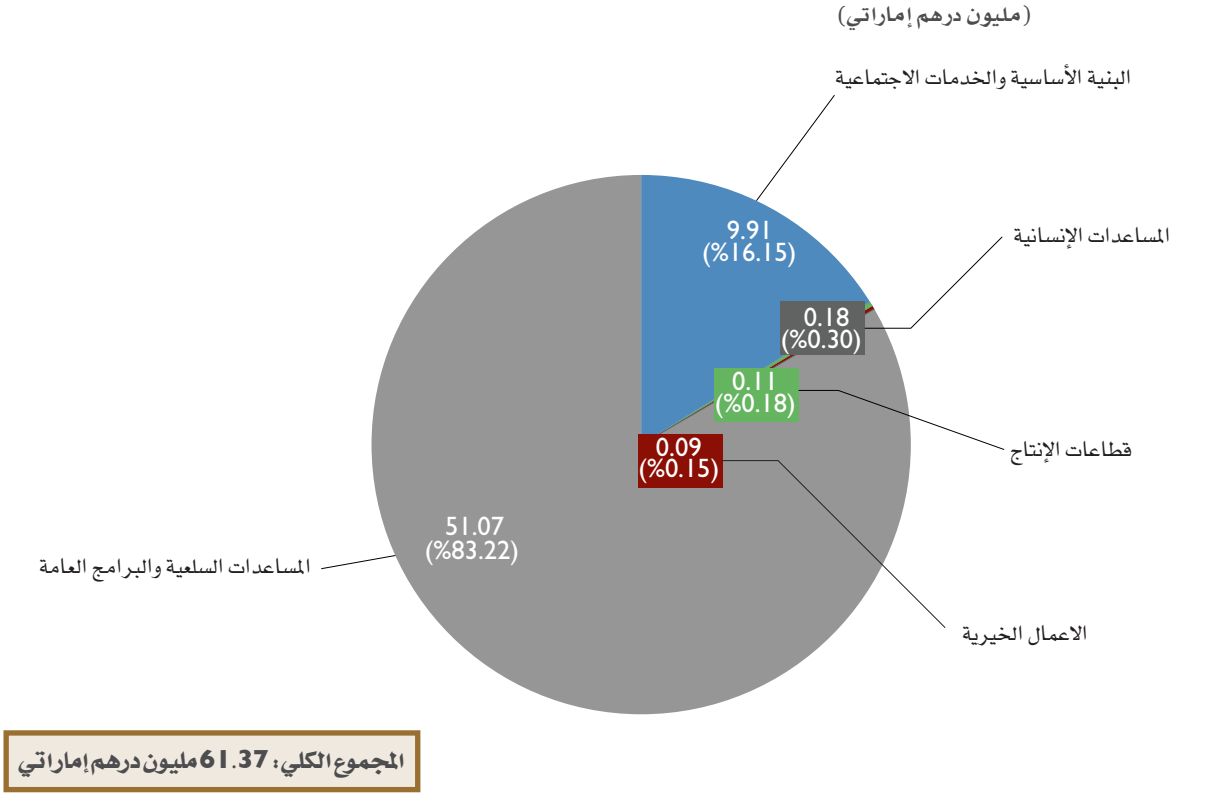

المجموع الكلي: 61.37 مليون درهم إماراتي

الشكل 30 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى جزر القُمر في عام 2010، حسب الجهة المانحة

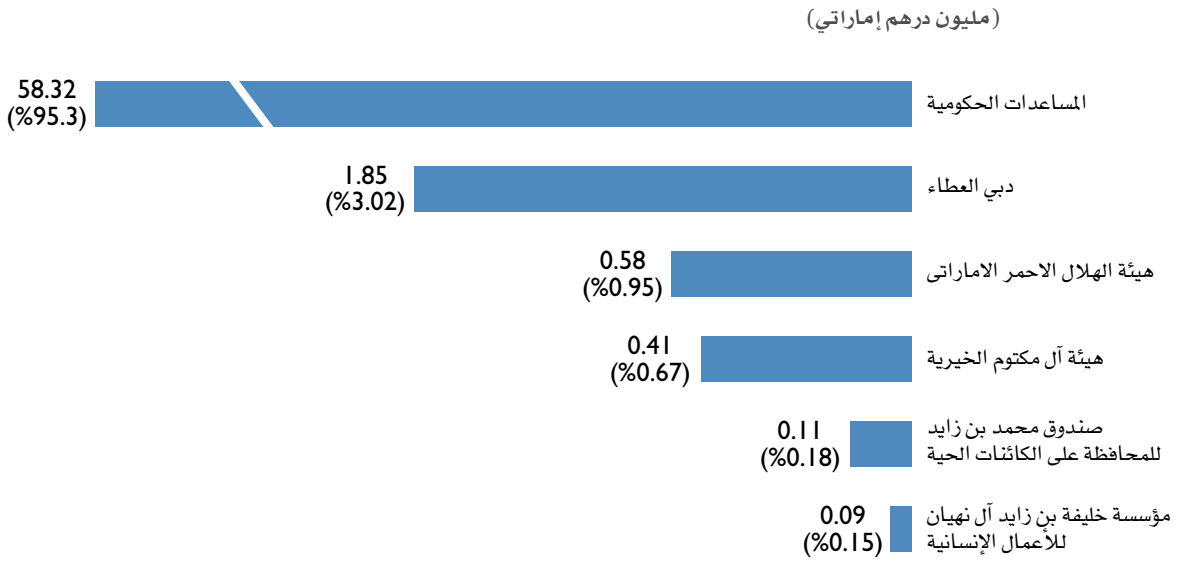

المغرب

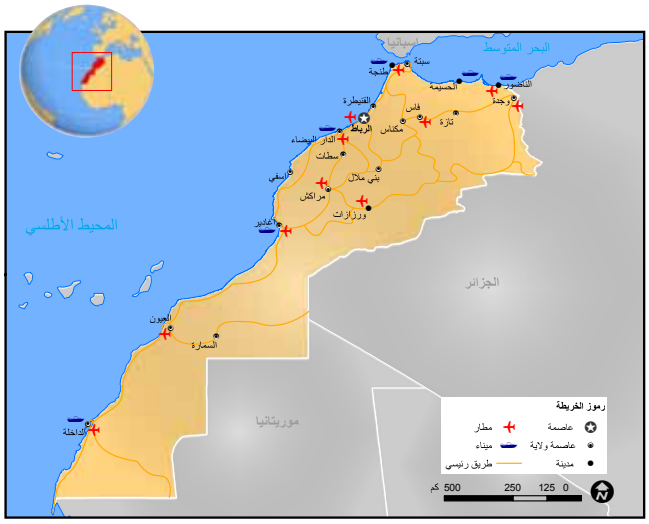

تأتي المغرب في المرتبة رقم 114 على مؤشر التنمية البشرية. وترتفع نسبة الشباب من إجمالي سكان المغرب، البالغ عددهم 29.9 مليون نسمة تقريباً، إذ تقل أعمار ثلثي السكان عن الثلاثين عاماً، مع استمرار معدلات النمو السكاني في الانخفاض، حيث بلغت 2.6% في الفترة ما بين عامي 1971 و1982 ثم 1.4% ما بين عامي 1994 و2004، مما يجعل من الفئة السكانية المتقدمة في العمر أحد الاهتمامات الرئيسية لعملية التنمية[27].

وقد حققت المغرب عدداً من الإنجازات الهامة منذ سبعينات القرن الماضي، إذ ارتفع الدخل القومي الإجمالي للفرد بمقدار خمسة أضعاف، أي من 550 دولار إلى 2.730 دولار، كما زاد متوسط العمر المتوقع من 55 إلى 73 عام خلال نفس الفترة. علاوة على ذلك، فقد شهد التنوع الاقتصادي في المغرب انخفاضاً عاماً في معدلات الفقر التي بلغت 9% في 2007/2006 بعد أن كانت 15.3% خلال الفترة ما بين عامي 2001/2000. وتبقى المغرب عرضة لعدد من المشكلات الطبيعية والاقتصادية، ومن تلك المخاطر التي قد تؤثر على موارده الطبيعية المحدودة، نتيجة للآثار السلبية للتغيرات المناخية، وطقسه المضطرب، بعد أن ضربت الفيضانات العارمة البلاد في نهاية نوفمبر 2010 وتسببت في مقتل ما يزيد عن 30 شخص وتشريد الآلاف[28].

وقدمت الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية مساعدات بقيمة 59.7 مليون درهم (16.2 مليون دولار) إلى المغرب خلال عام 2010، حيث أخذت النسبة الأكبر منه (38 مليون درهم) في صورة قروض من صندوق أبوظبي للتنمية؛ من أجل إنشاء الطريق السريع بين مدينتي فاس ووجدة. كما تلقى القطاع الصحي مساعدات بقيمة 14.1 مليون درهم كمساهمة من مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية في بناء مستشفى خليفة. وقدمت الحكومة الإماراتية أيضاً مساعدات بقيمة 3.5 مليون درهم في صورة مساعدات غذائية إنسانية. كما قام المستشفى الإماراتي الإنساني العالمي المتنقل بعلاج المرضى في مدينة ميسور.

إلى جانب المساعدات المدفوعة فقد تم تخصيص مبلغ 739.2 مليون درهم إماراتي للمغرب، منه 340.7 مليون درهم إماراتي، كمنحة من الحكومة لدعم الموازنة العامة للمغرب، وقرض بقيمة 367.3 مليون درهم إماراتي من صندوق أبوظبي للتنمية لقطاع النقل بالسكك الحديدية. وتتألف بقية المبالغ من عدة قروض مقدمة من الصندوق أيضاً، لاستخدامها في مشروعات الإسكان منخفض التكلفة والمجالات الثقافية والترفيهية.

يعتبر ميناء طنجة واحد من أهم المشاريع التنموية التي تم تمويلها من قبل صندوق أبوظبي للتنمية في المغرب.

الشكل 31 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى المغرب في عام 2010، حسب مجموعات القطاعات

(مليون درهم إماراتي)

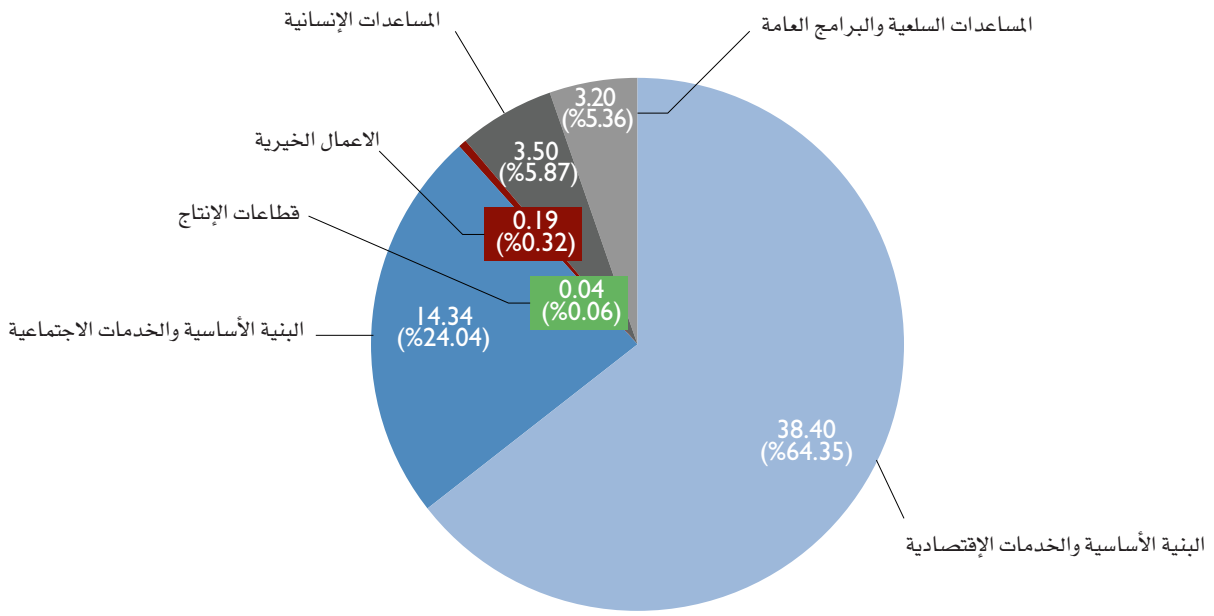

المجموع الكلي: 59.67 مليون درهم إماراتي

الشكل 32 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى المغرب في عام 2010، حسب الجهة المانحة

(مليون درهم إماراتي)

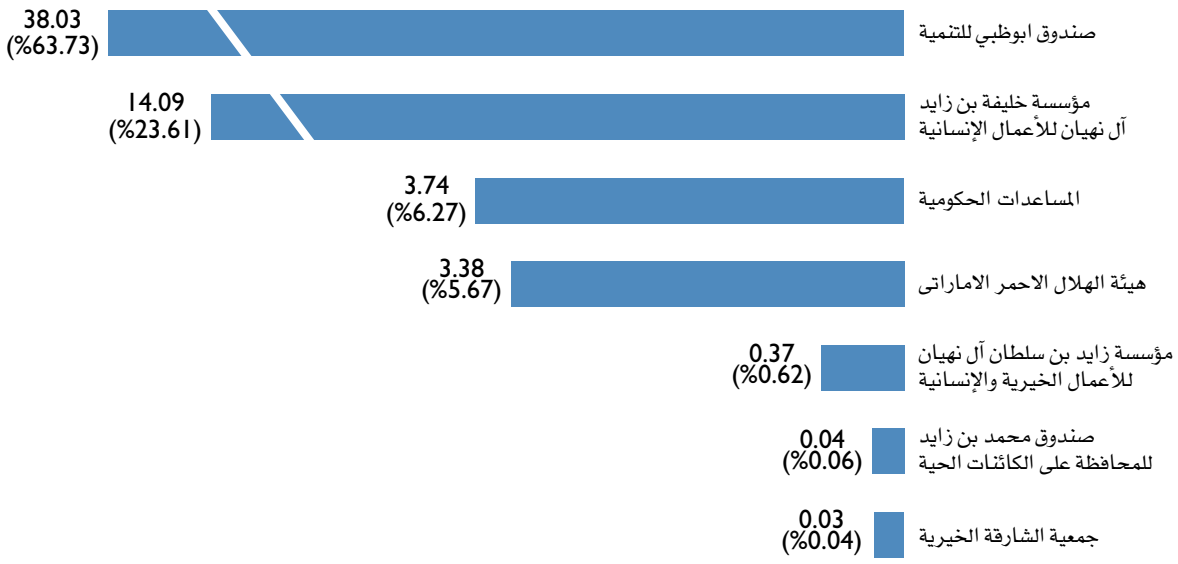

تنزانيا

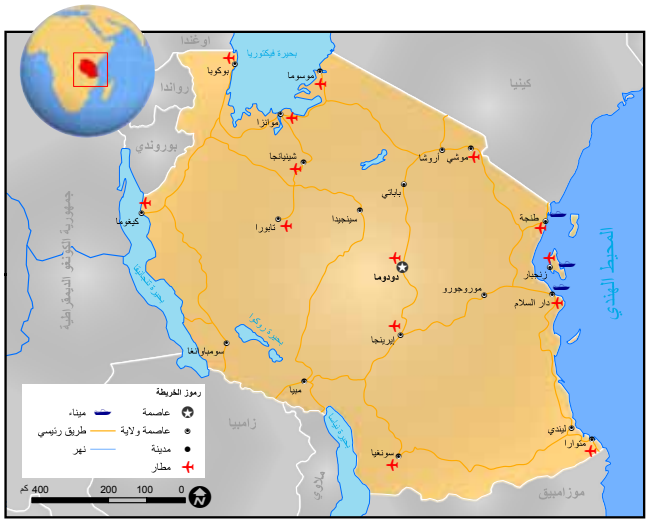

أظهر الناتج المحلي الإجمالي في تنزانيا معدل نمو قارب 7% منذ عام 2005، مدفوعاً بالمكاسب المحققة في قطاعات السياحة والتعدين والتجارة والاتصالات[29]. إلا أن 38.7 مليون شخص (أي حوالي 90% من إجمالي عدد السكان) لا يزالون يقتاتون بدولار وربع في اليوم[30]. وتعتمد البلاد بصورة أساسية على المساعدات الخارجية التي تمثل ثلث موازنة الدولة. وبالإضافة إلى مشكلاتها المحلية، تستضيف تنزانيا العدد الأكبر من السكان اللاجئين في أفريقيا، إذ بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي 250 ألف، وذلك بنهاية عام 2010 [31].

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة للحد من انتشار الأمراض الخطيرة، استمرت نسب الإيدز والملاريا في الارتفاع، ما يمثل تهديداً لمشروعات التنمية في تنزانيا[32]. هناك حوالي 1.4 مليون شخص بالغ مصاب بالإيدز، في حين يتعرض حوالي 93% من السكان لخطر الإصابة بالملاريا. علاوة على ذلك، فإن البنية التحتية المتدهورة للبلاد تجعلها عرضة للكوارث الطبيعية، مثلما حدث في نهاية عام 2009، عندما تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث سيول عارمة والتي خلفت ورائها أكثر من 28 ألف شخص، يعيشون على المساعدات الطارئة، وما يزيد عن 10 آلاف مشرد، وذلك بحلول عام 2010[33].

وقد قدمت الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية في عام 2010 مساعدات بقيمة 25.9 مليون درهم إلى المشاريع والتنموية والخيرية والمساعدات الإنسانية. وقد كان الجانب الأكبر من هذه المساعدات قرضاً بقيمة 22.7 مليون درهم من صندوق أبوظبي للتنمية لإنشاء طريق بطول 77 كيلو متر يربط بين منطقة كيغوما في الغرب وميناء دار السلام. كما قامت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بتقديم حوالي 1.2 مليون درهم، وقامت بتوزيع التمور، ومساعدة الأيتام، والعمل في مشروعات الدعم الإنساني. و قام إيضاً صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، بتقديم دعماً للعديد من مشروعات حماية البيئة، بالعمل مع الجامعات المحلية.

الشكل 33 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى تنزانيا في عام 2010، حسب مجموعات القطاعات

(مليون درهم إماراتي)

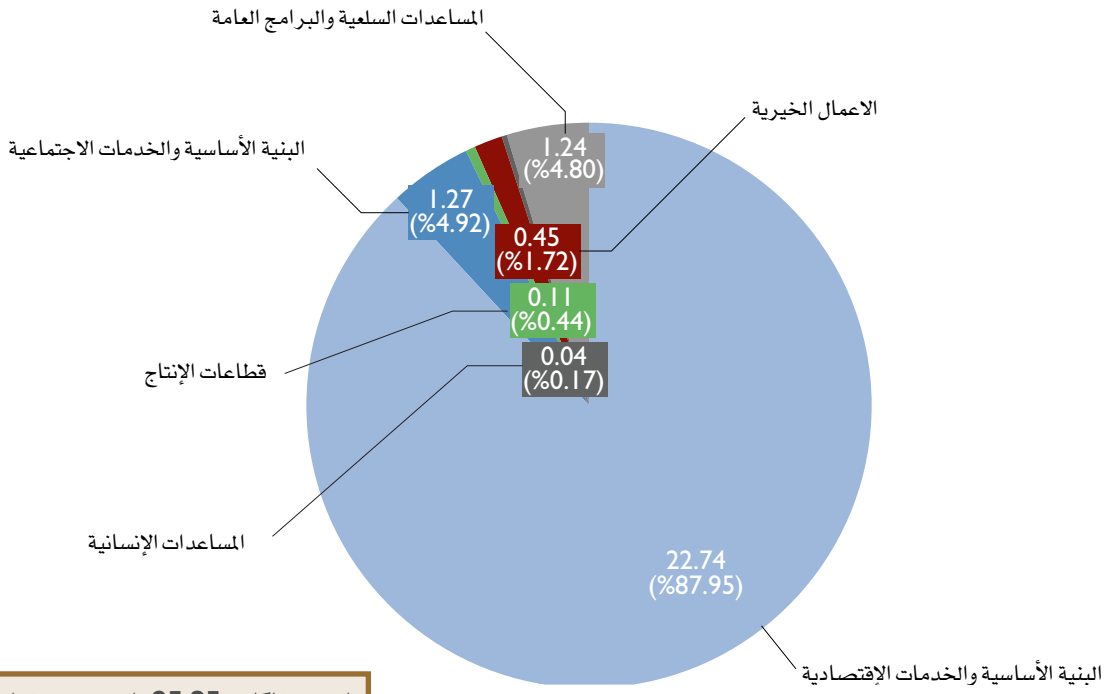

المجموع الكلي: 25.85 مليون درهم إماراتي

الشكل 34 المساعدات الخارجية لدولة الإمارات إلى تنزانيا في عام 2010، حسب الجهة المانحة

(مليون درهم إماراتي)

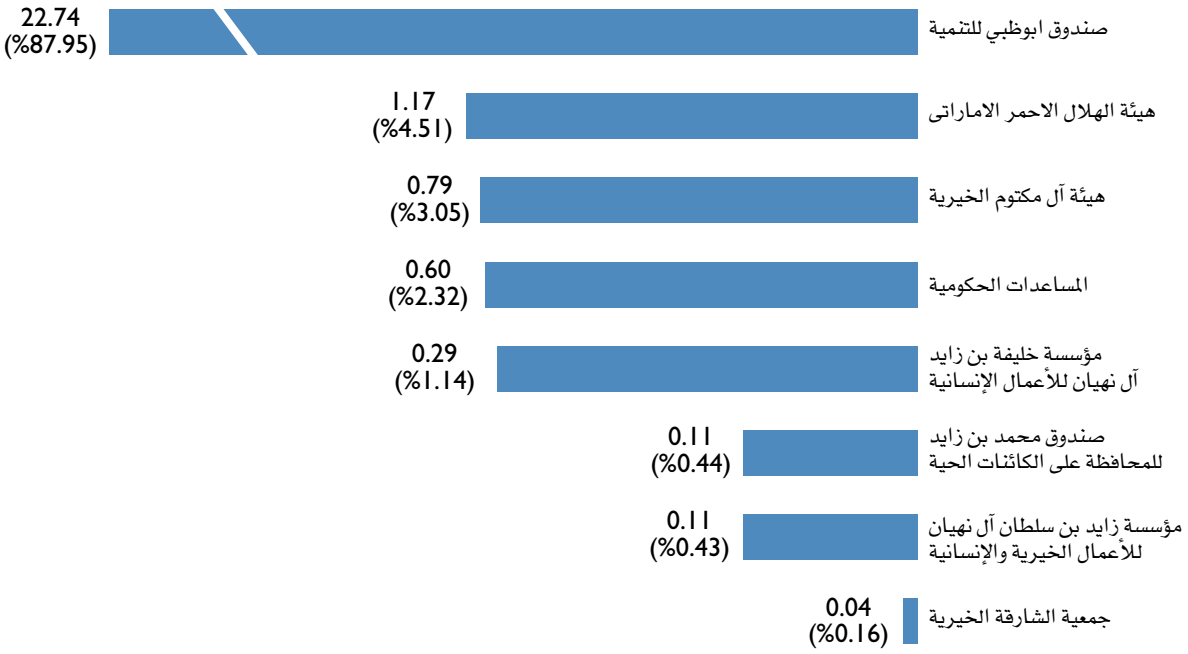

الفصل 3

تصنيف المساعدات حسب القطاع

حددت جميع الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية القطاعات التي قامت بتوجيه مساعداتها إليها خلال عام 2010، وذلك بناءً على التعريف الذي وضعه مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة في "المعايير والدليل التوجيهي لتوثيق بيانات المساعدات الخارجية"[34]. وقد تم تحديد تعريف القطاعات الرئيسية والفرعية للمساعدات الخارجية البالغ عددها 26 قطاع، وهي مقسمة إلى 9 مجموعات، بحيث تكون متطابقة مع التعريفات المطبقة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وخدمة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة (FTS). تم أيضاً تقسيم تلك القطاعات بشكل أكثر تفصيلاً إلى قطاعات فرعية. يمكن الاطلاع على القائمة التفصيلية في الملحق السادس.

يوضح الشكل 35 بالترتيب الأبجدي المساعدات التي تمّ توزيعها في كل قطاع خلال عام 2010. ويعد قطاع المساعدات السلعية والبرامج العامة – القطاع الذي يتضمن دعم الميزانية العامة وبرامج الأمن الغذائي، والذي حصل على النصيب الأكبر من المساعدات بقيمة 474.5 مليون درهم إماراتي (129.2 مليون دولار) أو ما يقرب من 17% من إجمالي المبالغ. كما حصل قطاعا تطوير البنية التحتية والصحة على نسبة 14% لكل منهما، كما حصل قطاع البنية الاجتماعية والخدمات على نسبة 8%. وقد تمّ تناول كل قسم من هذه الأقسام بقدر أكبر من التفصيل أدناه.

قطاع المساعدات الإنسانية – هو القطاع الذي يشمل الاستجابة للطوارئ، مثل توفير مستلزمات المأوى والغذاء والمياه والأدوية وإزالة الألغام وحماية المدنيين وخدمات الدعم – ويعتبر ثاني أكثر قطاع يتلقى مبالغ للمساعدات، وذلك بحصوله على 401.3 مليون درهم إماراتي (109.2 مليون دولار).

النص التالي يعطي تفصيلاً أكثر عن أربعة من القطاعات الأعلى في المساعدات الخارجية الإماراتية.

المساعدات السلعية والبرامج العامة

تلقى هذا القطاع مبلغ إجمالي 474.5 مليون درهم إماراتي (129.2 مليون دولار). تم إنفاق معظمها، أي حوالي 465.6 مليون درهم إماراتي، على دعم الميزانية العامة لنحو 18 دولة مختلفة. وتمّ إنفاق ما يزيد على ثلثي هذا المبلغ في الشرق الأوسط، بينما تمّ إنفاق 25% منه في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء.

كما تمّ إنفاق المبالغ المتبقية بقيمة 8.9 مليون درهم إماراتي على المساعدات الغذائية، وكان أغلبها في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

تطوير البنية التحتية

تلقى هذا القطاع مبلغ 396.3 مليون درهم إماراتي (107.9 مليون دولار). وتمّ إنفاق حوالي 288 مليون درهم إماراتي منه على التنمية الحضرية وأسلوب إداراتها، من بينها 93.6 مليون درهم لعمليات إعادة الإعمار في المناطق المتضررة بالزلازل في تركيا، وحوالي 100 مليون درهم إماراتي في اليمن، ومبلغ 77.7 مليون درهم إماراتي في مصر.

كما تمّ إنفاق مبلغ 9.8 مليون درهم إماراتي على الإسكان منخفض التكلفة، ومبلغ 14.7 مليون درهم إماراتي على التنمية القروية، و83.9 مليون درهم إماراتي على السياسات الإدارية لقطاع تطوير البنية التحتية.

الصحة

حصل قطاع الصحة على مبلغ 374.1 مليون درهم إماراتي (101.8 مليون دولار)، منها 168.6 مليون درهم إماراتي أنفقت على البنية التحتية الأساسية للصحة. وتمّ إنفاق مبلغ 15.5 مليون درهم إماراتي على مكافحة الأمراض المعدية، و18.4 مليون درهم إماراتي على مكافحة الملاريا، و163.9 مليون درهم إماراتي على الخدمات الطبية.

وتمّ إنفاق حوالي 60% تقريباً من المبالغ في منطقة أمريكا الشمالية، من بينها منح بمبالغ كبيرة موجهة إلى مراكز علاج السرطان ووقف لكل مركز، وحصلت قارة آسيا على 18.3% وأفريقيا على حوالي 8%.

البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات

تلقى هذا القطاع مبلغ إجمالي 226.1 مليون درهم إماراتي، وتم إنفاق أغلبه على الرعاية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك مشروعات الإسكان الاجتماعي والتنمية الإجتماعية.

مقال 5

مخيم برج الشمالي في لبنان: "يمكننا القول الآن إننا نعيش بكرامة"

تعمل هيئة الهلال الأحمر الإماراتي على المساهمة في حل جزء من مشكلة ما يزيد على 400،000 لاجئ فلسطيني في لبنان، ويقطن العديد منهم في مخيمات اللاجئين الإثنا عشر المنتشرة في لبنان. وقد تم بناء معظم أماكن السكن الموجودة في هذه المخيمات في منتصف الخمسينات من القرن الماضي لتحل محل الخيام التي آوت اللاجئين الفارين من حرب 1948.

وعلى مدى عقود، فُرضت قيود على جلب مواد البناء إلى ثلاثة مخيمات من الإثني عشر مخيماً، جميعها توجد في منطقة صور، وهي: برج الشمالي والراشدية والبص. ونظراً لهذه القيود، فقد تدهورت الأوضاع تدهوراً شديداً في الأماكن التي يسكن فيها اللاجئين الفقراء وذلك بسبب عدم قدرتهم على صيانتها.

وفي عام 2005، تم رفع القيود ومُنحت التراخيص بإدخال مواد البناء لترميم أماكن السكن، شريطة أن يتم استخدام المواد لهذا الغرض فقط. وبناءً على ذلك، بادرت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بمساعدة المئات من الأشخاص الذين يقطنون منازل غير ملائمة للسكن.

وفي عام 2010، تبرعت الهيئة بمبلغ 3.7 مليون درهم إماراتي (مليون دولار) لإصلاح منازل 124 عائلة، ضمن منحة قيمتها 5 ملايين دولار أمريكي (18.4 مليون درهم إماراتي) لتحسين ظروف السكن في 343 منزلاً في مخيم برج الشمالي غير مؤهل للسكن ولا يحتوي على المعايير الدنيا من السلامة العامة، والظروف الصحية الملائمة. ويهدف مشروع ترميم المساكن، والذي تم تنفيذه بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، إلى ضمان حصول كل عائلة على غرفة واحدة على الأقل تحمي من تقلبات الطقس وتكون مزودة بمنطقة لطهي الطعام ومرافق صحية.

وقال إبراهيم زامل، أحد سكان المخيم: "كان من المعتاد أن تدخل مياه المطر إلى بيتنا، ودائماً ما كان المكان يفيض بالمياه في فصل الشتاء، لذا فإن إعادة بناء منزلنا قد ساهم في تغيير حياتنا إلى الأفضل. ولم يعد أطفالي يشعرون بالحرج من دعوة أصدقائهم إلى المنزل، والأهم من هذا أن تحصيلهم الدراسي في المدرسة قد تحسن بشكل كبير. إنهم الآن

المصدر: وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

أكثر سعادة وسلامة، ويمكنني أن أشعر بهذا الشيء".

ويقول أحمد حسن عبد الكريم الذي يسكن في بيت مبني بالكامل من الصفيح: "كانت درجة الحرارة غير محتملة في الصيف، وكان الطقس في الشتاء بارداً لدرجة التجمد. ودائماً ما كان أطفالي يمرضون ويصيبهم السعال باستمرار، كما كانوا يعانون من أمراض رئوية كالربو. أما الآن بحمد الله، ثم بفضل هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، فقد انتهت هذه المعاناة؛ وأصبح المنزل أفضل من حيث التهوية والنواحي الصحية، وصار لدينا قدر أكبر من الخصوصية".

وبنهاية أغسطس 2011، ستفرغ هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، بالتعاون مع وكالة الأونروا، من تحسين الظروف المعيشية لنحو 343 عائلة وتزويدهم بالمرافق الصحية الملائمة، إلى جانب الحاجات المحددة الخاصة بالأشخاص المعاقين وكبار السن. وسيشعر الجميع، على مستوى العائلات والمجتمع بشكل عام، بفوائد الإقامة داخل منازل أكثر قوة وأمان تغمرها السعادة.

الشكل 35 المساعدات المدفوعة حسب القطاعات ومجموعاتها

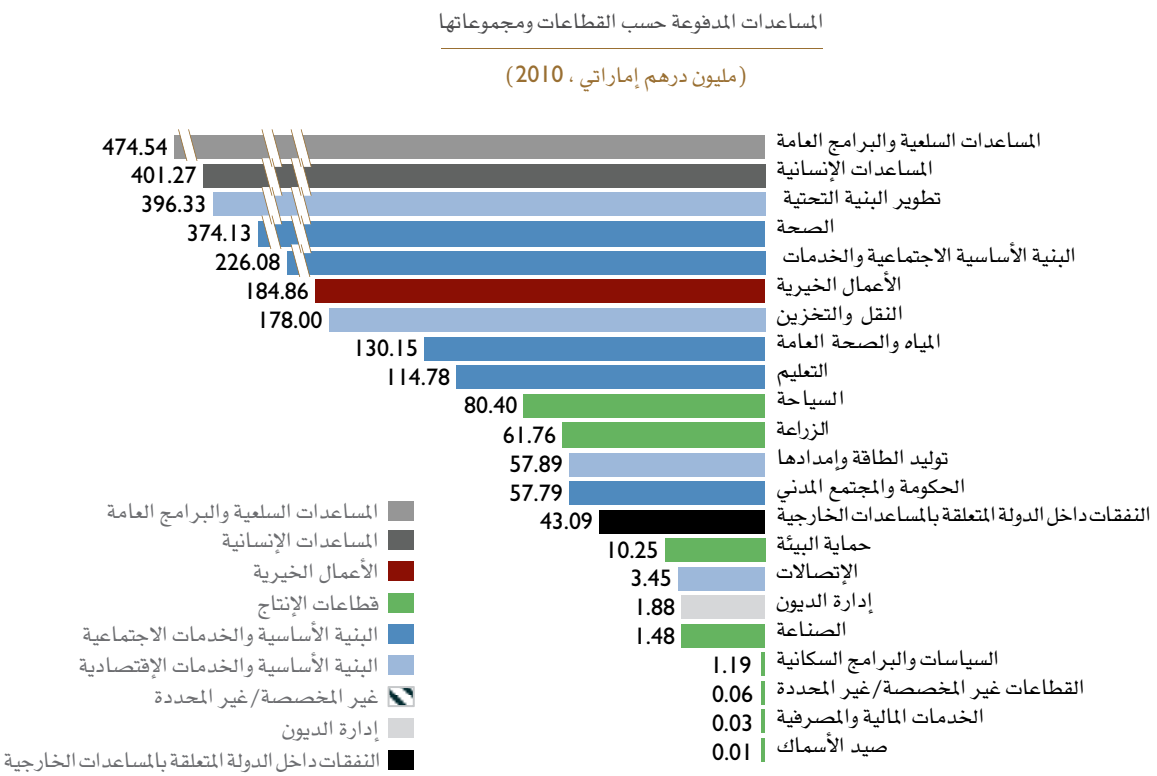

القطاع	درهم إماراتي	دولار أمريكي
المساعدات السلعية والبرامج العامة	474,536,408	129,195,864
المساعدات الإنسانية	401,268,242	109,248,092
تطوير البنية التحتية	396,329,394	107,903,456
الصحة	374,129,509	101,859,382
البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات	226,081,361	61,552,235
الأعمال الخيرية	184,858,756	50,329,092
النقل والتخزين	177,996,360	48,460,757
المياه والصحة العامة	130,149,085	35,434,001
التعليم	114,779,547	31,249,536
السياحة	80,401,970	21,890,000
الزراعة	61,758,800	16,814,226
توليد الطاقة وإمدادها	57,885,992	15,759,867
الحكومة والمجتمع المدني	57,791,207	15,734,061
النفقات داخل الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية	43,094,585	11,732,803
حماية البيئة	10,253,314	2,791,537
الإتصالات	3,452,420	939,946
إدارة الديون	1,881,022	512,121
الصناعة	1,484,572	404,185
السياسات والبرامج السكانية	1,188,000	323,441
القطاعات غير المخصصة/غير المحددة	60,788	16,550
الخدمات المالية والمصرفية	26,000	7,079
صيد الأسماك	10,500	2,859
المجموع الكلي	2,799,417,831	762,161,130

يوضح الشكل 36 التوزيع حسب القطاعات لمبلغ 2.81 مليار درهم إماراتي التي تم الالتزام بها في عام 2010، حيث كان الجزء الأكبر منها مخصص للمساعدات السلعية والبرامج العامة.

الشكل 36 الإلتزامات حسب القطاعات ومجموعاتها

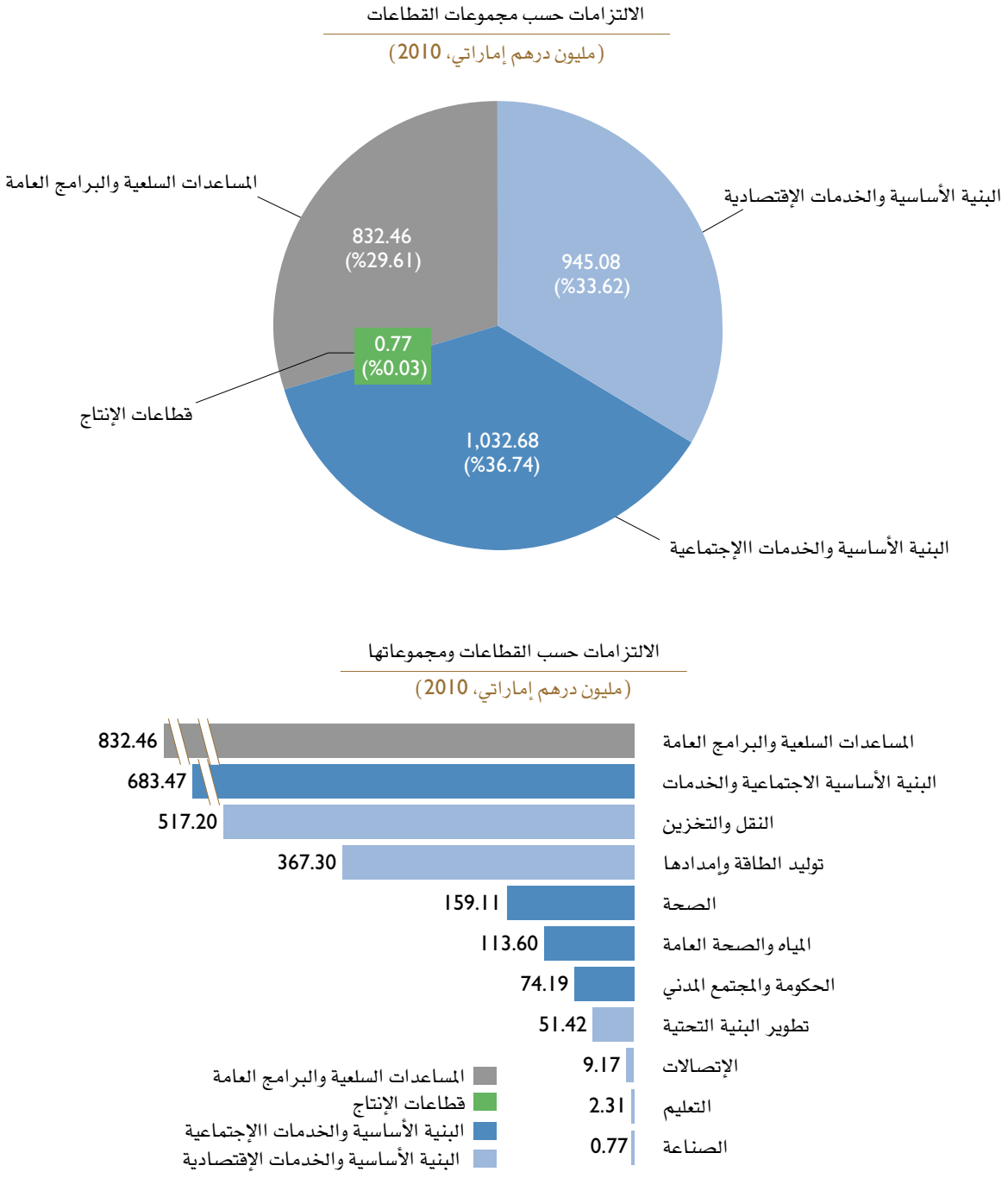

القطاع	درهم إماراتي	دولار أمريكي
المساعدات السلعية والبرامج العامة	832,456,043	226,641,994
البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات	683,471,840	186,080,000
النقل والتخزين	517,195,130	140,810,000
توليد الطاقة وإمدادها	367,300,000	100,000,000
الصحة	159,107,175	43,318,044
المياه والصحة العامة	113,600,000	30,928,396
الحكومة والمجتمع المدني	74,194,600	20,200,000
تطوير البنية التحتية	51,422,000	14,000,000
الإتصالات	9,165,604	2,495,400
التعليم	2,306,000	627,825
الصناعة	770,000	209,638
المجموع الكلي	2,810,988,392	765,311,297

سد تاشير في منغوليا الممول من صندوق أبوظبي للتنمية

الفصل 4

الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية

يتناول هذا الفصل من التقرير بشكل أكثر تفصيلاً أنشطة الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية في عام 2010 وتتضمن مستويات التحليل القطاعات والدول الأساسية التي تم دعمها من كل جهة من الجهات المانحة الإماراتية. ويوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من الجهات التي تقدم المساعدات الإنسانية والتنموية والخيرية، وتختلف أدوار هذه الجهات من بعضها البعض بشكل كبير.

أولاً، هناك عدد من الجهات الحكومية، التي يشار إليها مجتمعة باسم "مساعدات حكومية". وإلى جانب هذه الجهات، هناك صندوق أبوظبي للتنمية، وهو صندوق حكومي يقدم القروض الميسرة والمنح، كما يدير أيضاً القروض والمنح المقدمة من قبل الحكومة. هذا بالإضافة إلى هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، وهي الهيئة الرئيسية في الدولة المعنية بعمليات الإغاثة الإنسانية، وتحصل على دعم من الحكومة وتبرعات من الجمهور.

ثانياً، يوجد عدد من المؤسسات الإنسانية والخيرية، معظمها تأسس في السنوات الأخيرة بمراسيم أميرية من حكام امارة أبوظبي ودبي، حيث تصنف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إسهاماتهم في البرامج الإنسانية والتنموية إسهامات رسمية. ويوجد كذلك عدد من الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات. وتقدم العديد من هذه الجمعيات إسهاماتها للمساعدات الخارجية عن طريق هيئة الهلال الأحمر الاماراتي.

يضم التقرير لكل جهة من الجهات المانحة الإماراتية أشكال حسب الدول الرئيسية ومخططات بيانية حسب القطاعات التي تم دعمها خلال العام 2010. يمكن الإطلاع على أسماء الدول وحجم المساعدات المدفوعة من قبل الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية في الملحق الثاني.

فتاة تتلقى التعليم الابتدائي في مدرسة تم دعمها من قبل مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية في أفغانستان.
(المصدر: مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة)

المساعدات الحكومية

قدم عدد من الوزارات والهيئات والدوائر الحكومية في دولة الإمارات مساعدات خارجية في عام 2010، ولأغراض هذا التقرير، تمّ تجميع هذه الجهات مع بعضها تحت مسمى واحد هو "المساعدات الحكومية". والجهات هي دائرة المالية بأبوظبي، ووزارة شؤون الرئاسة، ووزارة الخارجية، ووزارة الصحة، والقوات المسلحة الإماراتية، والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات، والقيادة العامة لشرطة أبوظبي، والقيادة العامة لشرطة دبي، وهيئة الصحة – أبوظبي، وشركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة)، ومجلس أبوظبي للتعليم، ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، والأمانة العامة للأوقاف بالشارقة، ومكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة. وقد تمّ إدارة مقدار كبير من المنح الحكومية – التي تمّ إنفاقها في العام 2010 والمرصودة للإنفاق في المستقبل – بواسطة صندوق أبوظبي للتنمية، فقد تمّ إدراجها في القسم الخاص بصندوق أبوظبي للتنمية في الشكل 38.

بلغت المساعدات الحكومية في عام 2010 مبلغاً إجمالياً قدره مليار درهم (272.8 مليون دولار) انفقت على المشروعات الإنسانية والتنموية والخيرية في 46 دولة في أنحاء العالم. وقد أنفق ما يزيد عن ثلث المبلغ، أي ما يعادل 296.2 مليون درهم في منطقة الشرق الأوسط، من بينها 162.0 مليون درهم للأراضي الفلسطينية، منها 158.3 مليون درهم خصصت كدعم للموازنة العامة للسلطة الفلسطينية. أما أكبر بند للمساعدات الحكومية فهو البند الذي خصص للفيضانات التي ضربت باكستان ويشكل 21.5% من المساعدات، التي جاء معظمها من أجل المساعدات الإنسانية. ومن الدول الأخرى التي تلقت المساعدات، الولايات المتحدة (113.9 مليون درهم) لإنشاء مركز طبي في واشنطن، وسيشيل (64.1 مليون درهم) لدعم الموازنة العامة، وجزر القُمر (58.3 مليون درهم) معظمها من أجل الرعاية الصحية. هذا بالإضافة إلى المساعدات التي ذهبت للعديد من الدول، حيث قدمت الحكومة مساعدات بقيمة 168.0 مليون درهم على برامج متعددة الأطراف التي تستفيد منها أكثر من دولة.

وتمّ إنفاق أكثر من ثلثي المساعدات الحكومية على التنمية، بما في ذلك تخصيص 465.6 مليون درهم لمساعدات السلع الأساسية وقطاع مساعدات البرامج العامة (الذي يتضمن دعم الموازنة العامة) وتخصيص 151.2 مليون درهم لقطاع الصحة. كما تمّ إنفاق نحو 27% من المساعدات الحكومية على البرامج الإنسانية، مع إنفاق الجزء المتبقي على المشروعات الخيرية.

وبالإضافة إلى المبالغ التي أُنفقت في عام 2010، فقد قدمت الحكومة أيضاً خمس التزامات مالية قدرها 908.2 مليون درهم (247.3 مليون دولار)؛ بحيث يتم تخصيص نحو 73.5 مليون درهم للمشاريع الصحية متعددة الأطراف، وتخصيص 2.3 مليون درهم للبرامج التعليمية في لبنان، وتخصيص 832.5 مليون درهم للأردن والمغرب وسوريا لدعم الموازنة العامة.

خصصت القوات المسلحة الإماراتية عدداً من طائرات النقل الجوي والطائرات العمودية لإخلاء سكان المناطق المنكوبة والمحاصرين جراء الفيضانات في شمال غرب باكستان.

الشكل 37 نظرة عامة على المساعدات الحكومية خلال عام 2010

المساعدات الحكومية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

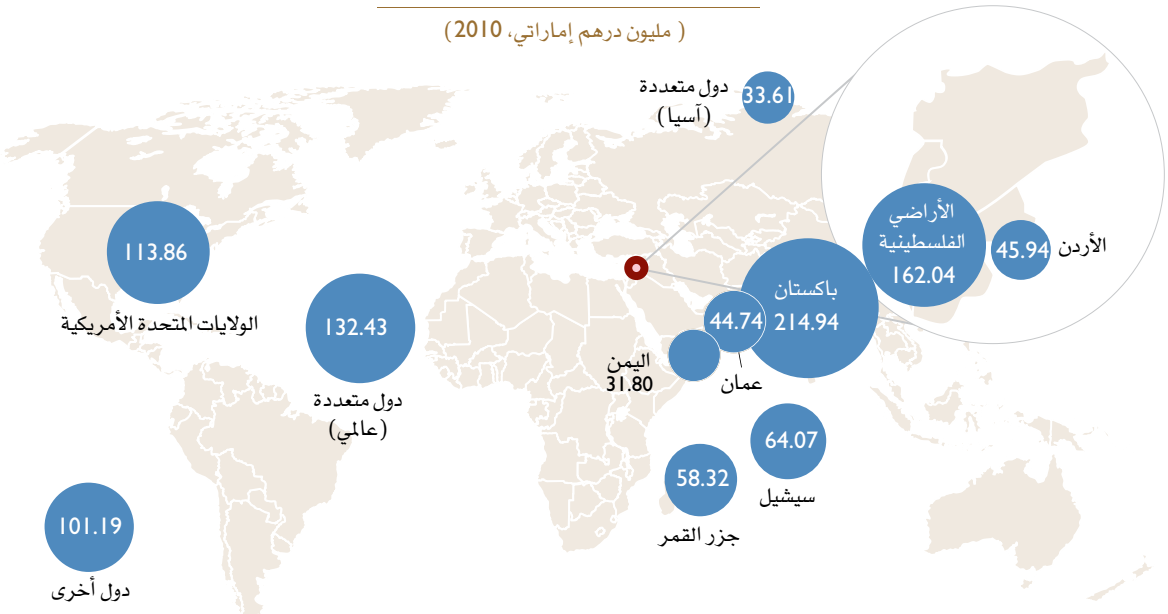

الدولة	الالتزامات – درهم إماراتي
سوريا	353,981,796
المغرب	340,661,747
الأردن	137,812,500
دول متعددة (عالمي)	73,460,000
لبنان	2,306,000
المجموع الكلي	908,222,043

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
آسيا	572,455,479
الشرق الأقصى	1,258,049
الشرق الأوسط	296,183,873
دول متعددة (آسيا)	33,611,309
جنوب ووسط آسيا	241,402,248
أفريقيا	172,641,502
دول متعددة (أفريقيا)	27,941,765
شمال أفريقيا	5,642,131
أفريقيا جنوب الصحراء	139,057,606
عالمي	132,431,057
الأمريكتين	121,509,131
أمريكا الوسطى والكاريبي	7,646,131
أمريكا الشمالية	113,863,000
أوروبا	2,900,748
المجموع الكلي	1,001,937,917

المساعدات الحكومية – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

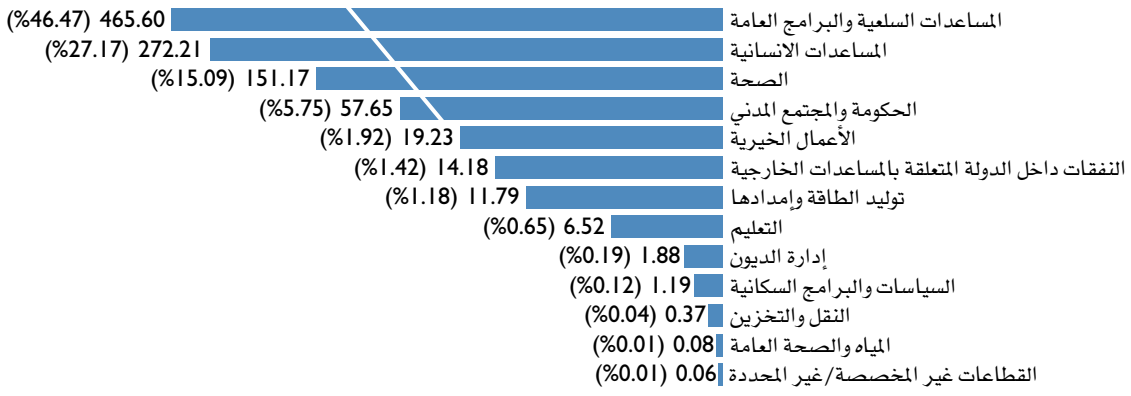

صندوق أبوظبي للتنمية

يعتبر صندوق أبوظبي للتنمية مؤسسة ذات كيان مستقل مملوكة لحكومة أبوظبي. وقد تمّ تأسيسه بموجب قرار من المغفور له بإذن الله سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في يوليو 1971 ، بهدف تقديم المساعدات إلى الدول النامية، في صورة قروض ميسرة ومنح تنموية واستثمارات. ومنذ تأسيسه، قدم الصندوق الدعم لمشروعات التنمية في 53 دولة، بقيمة 12.5 مليار درهم، وشملت المشروعات قطاعات مهمة مثل البنية التحتية والزراعة والكهرباء والمياه والخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية والسياحة والاتصالات. ويدير صندوق أبوظبي للتنمية أيضاً القروض والمنح المقدمة من حكومة أبوظبي، التي تقدر بقيمة 10 مليار درهم[35].

في عام 2010، قدم صندوق أبوظبي للتنمية مساعدات بقيمة 798.8 مليون درهم (236.8 مليون دولار) على شكل منح وقروض إلى 22 دولة في جميع أنحاء العالم، مما يجعله يأتي في المركز الثاني بعد المساعدات الحكومية فيما يتعلق بحجم المساعدات المقدمة. بالإضافة إلى ذلك، فقد رصد الصندوق 1.89 مليار درهم (514.6 مليون دولار) أخرى للمشروعات التنموية في جميع أنحاء العالم. وإلى جانب القروض والمنح المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية، فإن المساعدات المدفوعة و الالتزامات المذكورة هنا تتضمن مقداراً كبيراً من المنح المقدمة من حكومة أبوظبي، والتي يديرها الصندوق.

حصلت جمهورية السودان على أكبر مبلغ من المساعدات، بقيمة نحو 141.0 مليون درهم على هيئة ثلاثة قروض، أحدها لبرنامج زراعي (61.7 مليون درهم) والثاني لمشروع سد مروي (67.0 مليون درهم) والثالث لسد الروصيرص (12.3 مليون درهم). وحصلت تركيا على قروض بقيمة إجمالية 93.6 مليون درهم من أجل إعادة إعمار المناطق المتأثرة بالزلزال.

وقد أنفق صندوق أبوظبي للتنمية 331.9 مليون درهم (90.4 مليون دولار) على المنح وأنفق 466.9 مليون درهم (127.1 مليون دولار) على القروض، وكان معظمها في أفريقيا وآسيا، حيث كان القرض المذكور أعلاه لتركيا هو القرض الوحيد الذي مُنح في منطقة أخرى. وقد بلغت حصة برامج تطوير البنية التحتية أكثر من ربع المبالغ المنفقة، في حين بلغت حصة قطاعي النقل والتخزين 22%، والمياه والصرف الصحي 15%.

في عام 2010، رصد صندوق أبوظبي للتنمية أيضاً إلتزاماً بنحو 1.89 مليار درهم (514.6 مليون دولار) للمنح والقروض لثلاث عشرة دولة. وتضمن منحة قدرها 738.6 مليون درهم لأفغانستان من أجل مجموعة من المشاريع، التي يُعتبر أبرزها 670.6 مليون درهم للإسكان الإجتماعي، وثلاثة قروض للمغرب بقيمة إجمالية 398.5 مليون درهم لإنشاء متحف (12.9 مليون درهم) وخط قطار عالي السرعة (367.3 مليون درهم) ومشروع إسكان منخفض التكلفة (18.4 مليون درهم) وتقديم قروض بقيمة 183.7 مليون درهم لكل من البحرين ومصر من أجل مشروعات الطاقة الكهربائية.

قام صندوق أبوظبي للتنمية بتمويل مشروع ري بوادي الرمل في تونس.

الشكل 38 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2010

صندوق أبوظبي للتنمية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

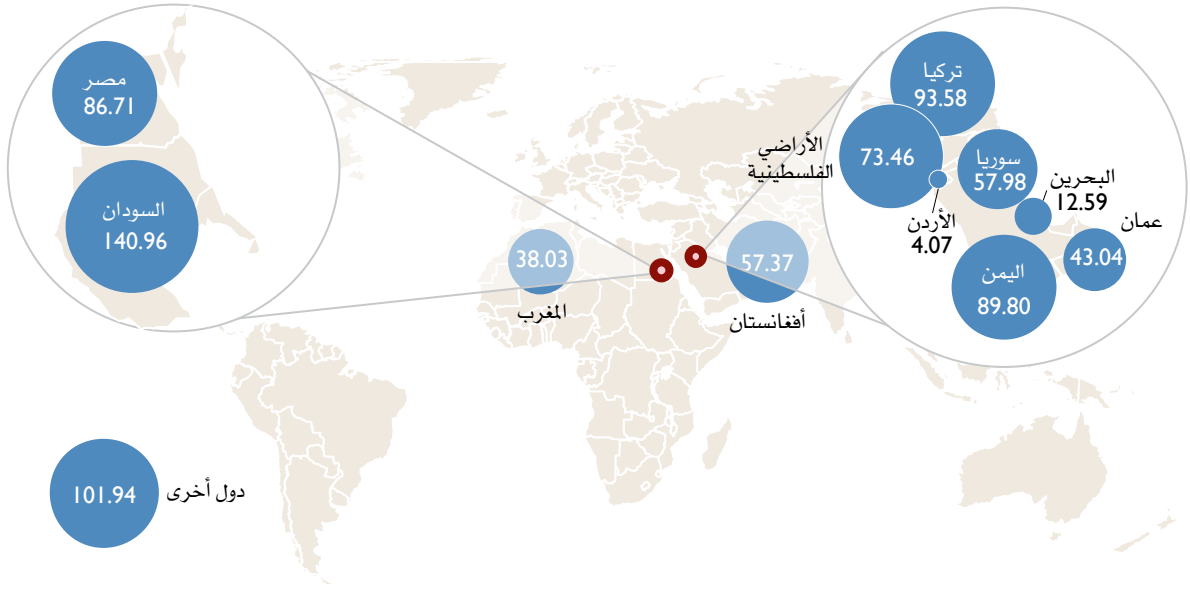

الدولة	الالتزامات – درهم إماراتي
أفغانستان	738,586,674
المغرب	398,520,500
دول أخرى	275,212,000
البحرين	183,650,000
مصر	183,650,000
الأردن	70,888,000
مالي	70,000,000
السودان	36,730,000
اليمن	770,000
المجموع الكلي	1,888,007,174

الاقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
آسيا	365,340,560
الشرق الأوسط	299,084,840
جنوب ووسط آسيا	66,255,720
أفريقيا	339,851,380
شمال أفريقيا	145,151,380
أفريقيا جنوب الصحراء	194,700,000
أوروبا	93,580,000
المجموع الكلي	798,771,940

صندوق أبوظبي للتنمية – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

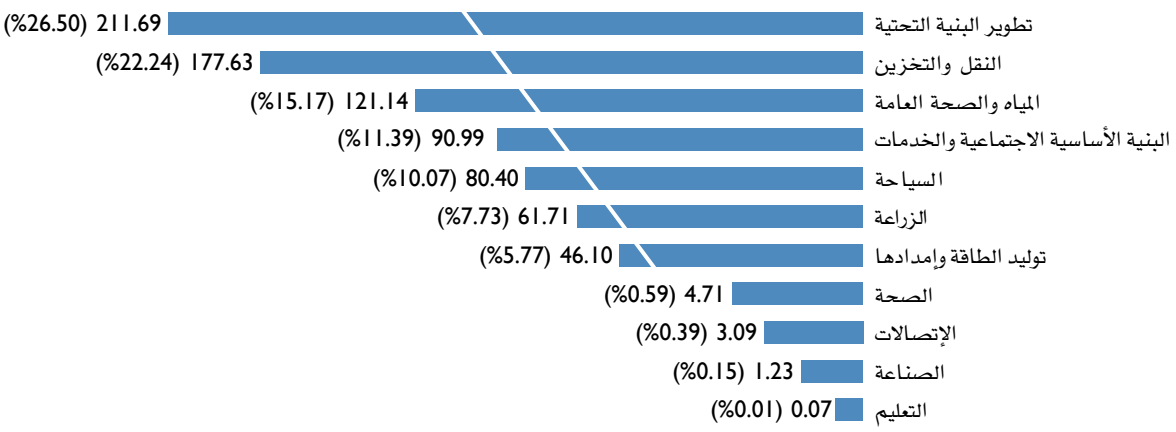

هيئة الهلال الأحمر الإماراتي

تأسست هيئة الهلال الأحمر الإماراتي عام 1983، وانضمت إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفتها العضو رقم 139 عام 1986، وهي الهيئة الرئيسية لدولة الإمارات المعنية بعمليات الإغاثة الإنسانية. وتتمتع الهيئة بكيان مستقل، ولكنها تقوم بدور أساسي في الجهود الإنسانية لدولة الامارات. ومنذ تأسيسها، ساعدت الهيئة في مشروعات في أكثر من 100 دولة في جميع أنحاء العالم. ويتولى رئاسة الهيئة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في المنطقة الغربية لإمارة أبوظبي[36].

قدمت الهيئة في عام 2010 مساعدات بمبلغ إجمالي قدره 364.1 مليون درهم (99.1 مليون دولار)، مما جعلها تأتي في المركز الثالث من حيث أكبر الجهات المانحة الاماراتية. وقدمت الهيئة مساعدات لبرامج في أكثر من 50 دولة، حيث تمّ إنفاق 77.5% من المساعدات على مشاريع تنموية و21.1% على مشاريع إنسانية والباقي على الأعمال الخيرية. وقد تمّ إنفاق ما يزيد عن نصف المبالغ على مشاريع البنية التحتية. وكانت اليمن من أكبر الدول المستفيدة من المساعدات للعام الثاني على التوالي، حيث حصلت على 38% من إجمالي مساعدات الهيئة، أو 139.1 مليون درهم، تمّ تخصيص الجزء الأكبر منها (99.9 مليون درهم) لبناء مدينة خليفة لإيواء المتأثرين بالفيضان في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، فقد واصلت الهيئة دعمها للنازحين في مخيم المزرق 2 في محافظة حجة في شمال البلاد.

كما واصلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2010 على التزامها بمساندة الشعب الفلسطيني، وقامت بتقديم مساعدات بقيمة 86.0 مليون درهم إماراتي خلال العام. بالإضافة إلى هذا فقد لعبت الهيئة دوراً مهماً في عمليتي الإغاثة الإنسانية الرئيسيتين اللتين تمّ القيام بهما خلال عام 2010. فالعملية الأولى تمت كجزء من الاستجابة التي قدمتها دولة الإمارات بعد زلزال هاييتي في شهر يناير، حيث قامت بتقديم مساعدات بقيمة 6.7 مليون درهم إماراتي، اما العملية الثانية فقد كانت في النصف الثاني من العام، وهي الاستجابة للفيضانات التي وقعت في باكستان، وقدمت مساعدات إنسانية بقيمة 31.2 مليون درهم إماراتي، وكان جزء منها الجهود المتعلقة بحملة التطعيم، التي تمّ تنفيذها بمشاركة اليونيسيف (1.8 مليون درهم إماراتي) والتي ستستمر خلال عام 2011.

هيئة الهلال الأحمر الإماراتي تقوم بتوزيع المواد الغذائية والطبية للمتضررين من الزلزال المدمر الذي تعرضت له هاييتي.

الشكل 39 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2010

هيئة الهلال الأحمر الإماراتي – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

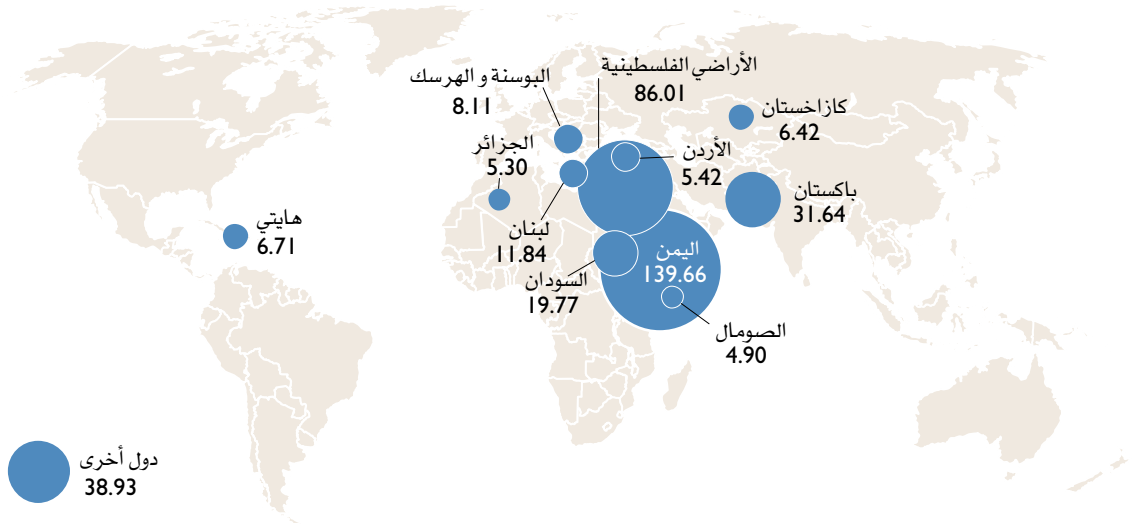

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
آسيا	287,663,491
الشرق الأوسط	243,112,976
جنوب ووسط آسيا	41,496,343
الشرق الأقصى	3,054,172
أفريقيا	51,200,490
أفريقيا جنوب الصحراء	40,093,627
شمال أفريقيا	11,106,863
أوروبا	15,367,717
الأمريكتين	6,751,500
أمريكا الوسطى والكاريبي	6,733,100
أمريكا الجنوبية	18,400
عالمي	3,165,501
المجموع الكلي	364,148,700

هيئة الهلال الأحمر الإماراتي – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

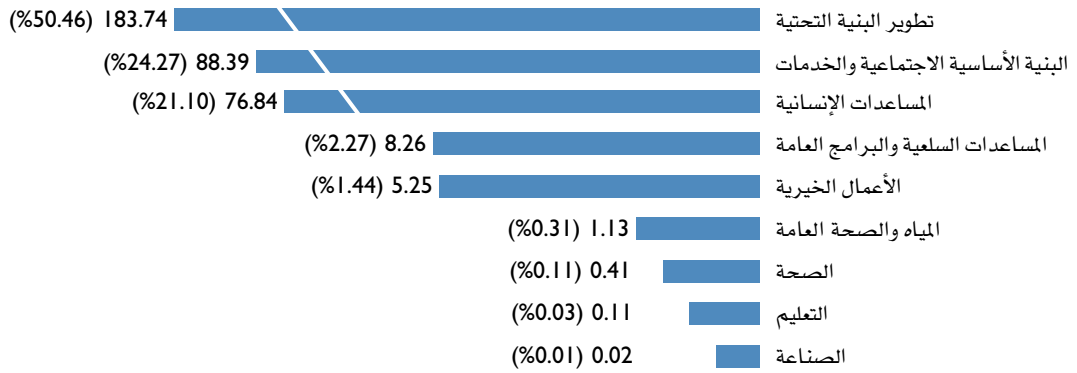

مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

تمّ إنشاء مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية عام 2007 بهدف مساعدة الفقراء ودعم طلاب العلوم وتطوير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية. وتقدم المؤسسة خدمات الإغاثة لضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات البشرية وتدعم المراكز الصحية والاجتماعية والمنظمات العائلية والمهنية ومؤسسات رعاية كبار السن. ومنذ بداية عملها، قامت المؤسسة بتمويل مشروعات في أكثر من 35 دولة في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأوقيانوسيا[37].

في عام 2010، قدمت المؤسسة مساعدات بلغت قيمتها 269.8 مليون درهم (73.5 مليون دولار). وقد جاءت في المركز الرابع بين أكبر الجهات المانحة في دولة الإمارات، وتدعم مشروعات في 59 دولة. وكانت الولايات المتحدة هي أكبر دولة متلقية للمساعدات، حيث حصلت على منحتين بمبلغ إجمالي قيمته 110.3 مليون درهم من أجل المشاريع الصحية: 102.9 مليون درهم للبنية التحتية الصحية، بالتعاون مع مركز إم دي أندرسون للسرطان و7.4 مليون درهم للتحكم في الأمراض المعدية. وحصلت آسيا على 47% من المساعدات، حيث تمّ تقديم منح مختلفة بقيمة إجمالية 125.8 مليون درهم منها 59.7 مليون درهم و42.7 مليون درهم مُنحت إلى باكستان وكازاخستان على التوالي. وقد تمّ إنفاق نحو 68% من المساعدات على البرامج التنموية، في حين أنفق 24% على الأعمال الخيرية وأنفق الباقي على المساعدات الإنسانية. وقد تمّ إنفاق 63% من المساعدات على المشروعات الصحية.

مقال 6

التدريب المهني في لبنان: نحو توفير المزيد من الفرص ومستقبل مشرق

بدأ محمد حسن العمل وهو في سن صغير، وذلك بسبب سوء أحوال عائلته المادية. ونظراً لعدم حصوله على فرصة للتعليم أو التدريب الجيد فقد كانت الظروف قاسية، وأرباب العمل غير متسامحين.

ويقول محمد وهو طالب في تخصص ميكانيكا السيارات: "تنقلت بين العديد من المهن والوظائف، وقد كانت ظروف العمل سيئة للغاية. ففي الكثير من الأحيان، كنت أتعرض لسوء المعاملة من قبل بعض أرباب العمل بالإضافة إلى أنه كان لزاماً علي أن أعمل لساعات طويلة تمتد من الصباح إلى الغروب."

ومثل العديد من الشباب في جيله، فقد وجد محمد صعوبة في المضي قدماً، إلا أن افتتاح معهد خليفة بن زايد آل نهيان للتعليم المهني في صيدا، أعطاه دافعاً وأملاً في مستقبل أفضل.

وأضاف محمد، "شجعني افتتاح المعهد في السعي للحصول على التدريب الجيد. أشعر الآن بأنني أسير على الطريق الصحيح، حيث أصبح بإمكاني أن أعتمد على نفسي ويكون لي مصدر رزق كي أساعد أهلي ونفسي في هذه الحياة المليئة بالتحديات، وأن أكون فرداً منتجاً وصالحاً في المجتمع بدلاً من أكون عالة عليه".

قدمت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية في العام 2010، منحة قدرها 367،500 درهم إماراتي (100،054 دولار) لدعم معهد خليفة بن زايد للتعليم المهني. يوفر هذا المعهد تعليماً مهنياً على مستوى عالٍ لمحمد والعديد من شباب جيله. ويقدم المعهد خدماته

المصدر: مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

لنحو 300 طالب، أغلبهم من المنقطعين عن الدراسة، كما يوفر عدة تخصصات منها التوصيلات الكهربائية، والميكانيكا وكهرباء السيارات، وصناعة وصيانة أجهزة التبريد والتجميد، ودراسات الحاسب الآلي وأساسيات المحاسبة، بالإضافة إلى محو الأمية. ويقدم المعهد أنواع مختلفة من الشهادات بعد إتمام عام أو عامين، أو ثلاثة أعوام من الدراسة.

الشكل 40 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية خلال عام 2010

مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

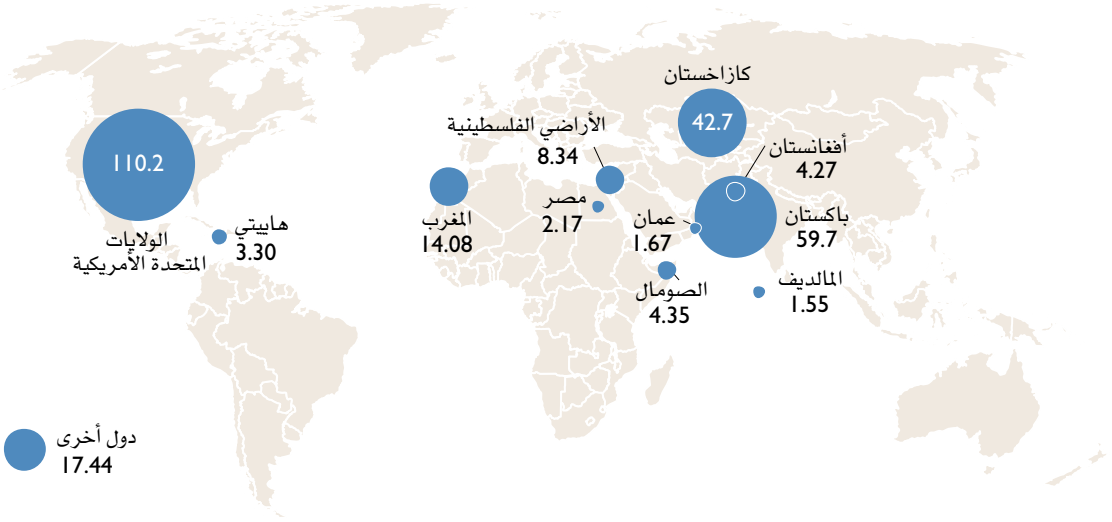

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
آسيا	125,837,841
جنوب ووسط آسيا	109,820,401
الشرق الأوسط	14,364,590
الشرق الأقصى	1,652,850
الأمريكتين	113,550,000
أمريكا الشمالية	110,250,000
أمريكا الوسطى والكاريبي	3,300,000
أفريقيا	27,448,886
شمال أفريقيا	16,354,376
أفريقيا جنوب الصحراء	11,094,510
أوروبا	2,672,632
أوقيانوسيا	275,468
المجموع الكلي	269,784,826

مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

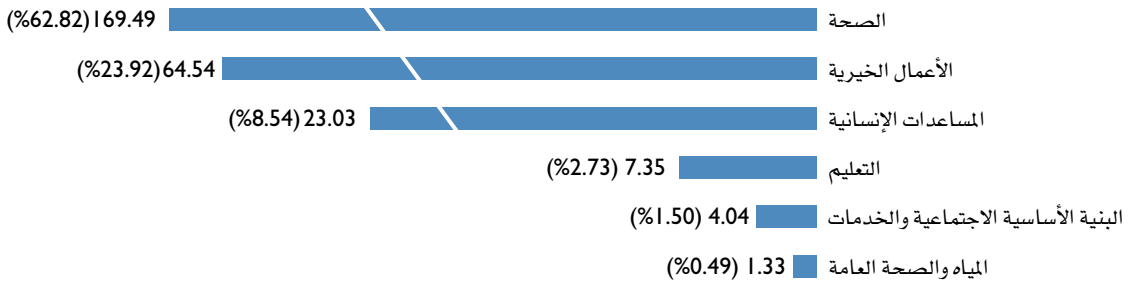

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

تمّ إنشاء مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية في أغسطس من عام 1992، بهدف القيام بالأعمال الإنسانية وتقديم المساعدات العامة داخل الدولة وخارجها. وتقدم المؤسسة منحاً دراسية وتدعم مجالات الكتابة والترجمة والنشر. كما تقدم الدعم للمستشفيات والعيادات ودور الأيتام وبيوت المسنين. وقد قامت المؤسسة بتمويل مراكز اجتماعية وطبية وثقافية في قارات العالم الست. كما تقدم خدمات الإغاثة لضحايا الكوارث الطبيعية والبشرية.

وقد قدمت مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية منحاً قدرها 72.9 مليون درهم (19.8 مليون دولار) في 2010، لدعم المشروعات في 56 دولة في أنحاء العالم. وقد تمّ إنفاق أكثر من نصف المبلغ في الشرق الأوسط، حيث أنفق 30% منه في الأراضي الفلسطينية، وكان معظمها من أجل مشروعات الصحة والتعليم بما فيها إنشاء مدرسة في غزة (5.5 مليون درهم) وبناء كلية تعليمية (10.0 مليون درهم) وتطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية (5.9 مليون درهم). وقدمت المؤسسة أيضاً مساعدات الى لبنان، فقد حصلت لبنان على مساعدات بقيمة 9.7 مليون درهم لمشروعات الصحة والتعليم، في حين تضمنت المنح المقدمة إلى مصر 4.3 مليون درهم لإنشاء مركز زايد لتعليم اللغة العربية.

قدمت المؤسسة كذلك مساعدات مدفوعة بقيمة 5.4 مليون درهم في عام 2010 لإنشاء مستشفى للنساء والأطفال في كابول، والتزاماً بقيمة 14.7 مليون درهم لنفس المشروع في المستقبل.

قامت المؤسسة بتقديم مساعدات إلى أثيوبيا (5.2 مليون درهم إماراتي)، وكوسوفو (4.6 مليون درهم إماراتي) لصالح المشاريع الخيرية. أما في كينيا فقد تمّ تقديم مساعدات لمشاريع التعليم بقيمة (4.5 مليون درهم إماراتي)، وفي اليمن (2.4 مليون درهم إماراتي) لصالح الرعاية الصحية، بما في ذلك برامج صحة الأمومة والطفولة.

تشمل القطاعات الرئيسية التي دعمتها مؤسسة زايد خلال عام 2010 التعليم (بنسبة 38.4%) والصحة (بنسبة 26.9%)، والعمال الخرية بنسبة (26.7%)، والخدمات والبنية التحتية الاجتماعية (بنسبة 6.4%).

احد المراكز الثقافية والاجتماعية التي قامت مؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية ببناءها بالبوسنة والهرسك.

الشكل 41 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية خلال عام 2010

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

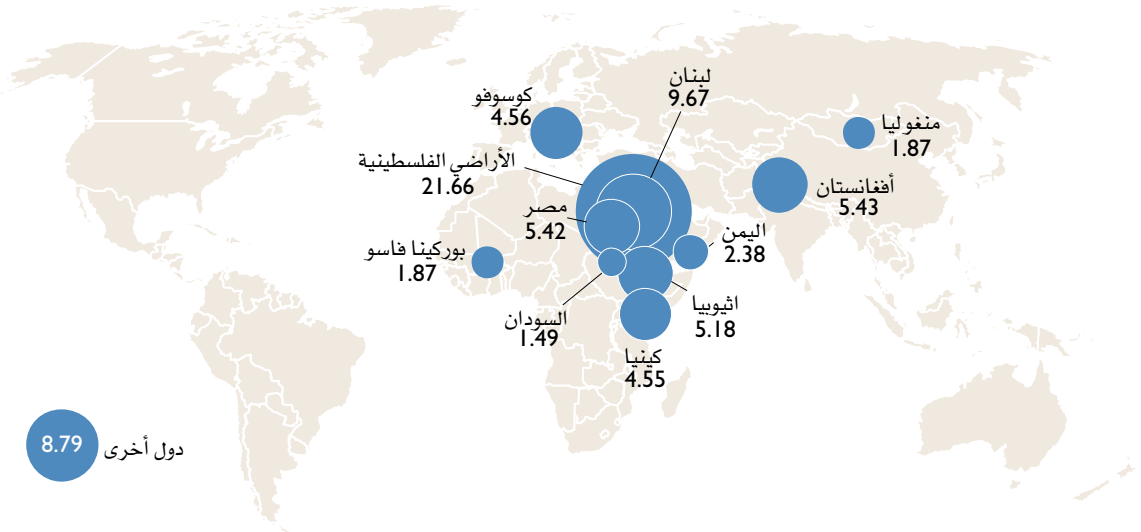

الإقليم	الالتزامات – درهم إماراتي
أفغانستان	14,759,175
المجموع الكلي	14,759,175

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
آسيا	50,203,089
الشرق الأوسط	40,473,681
جنوب ووسط آسيا	7,061,650
الشرق الأقصى	2,667,758
أفريقيا	16,387,580
شمال أفريقيا	367,100
أفريقيا جنوب الصحراء	16,020,480
أوروبا	5,987,731
الأمريكتين	304,693
أمريكا الجنوبية	212,918
أمريكا الشمالية	91,775
أوقيانوسيا	18,355
المجموع الكلي	72,901,448

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

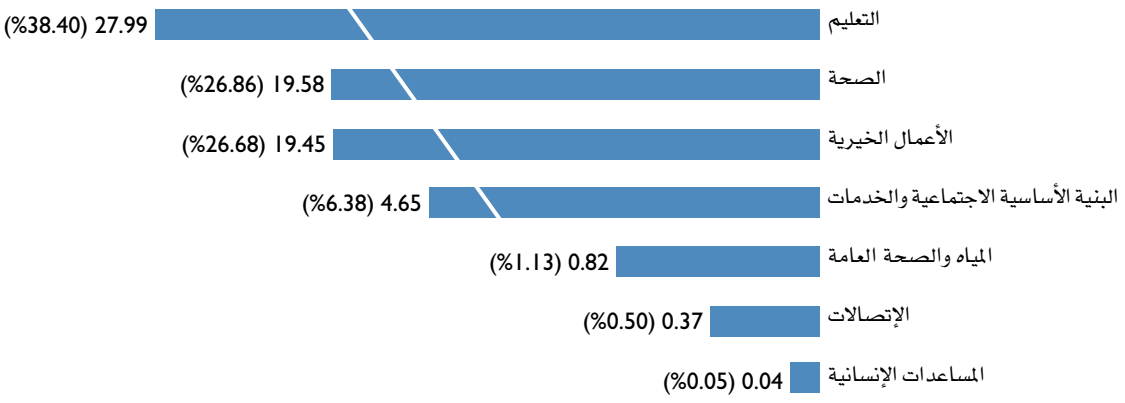

هيئة آل مكتوم الخيرية

قامت هيئة آل مكتوم الخيرية، التي بدأت عملها كمركز ثقافي في دبلن، بإنشاء مقر لها في دبي عام 1999 وتوسعت من حينها في أكثر من 60 دولة في العالم. وتهدف المؤسسة إلى الارتقاء بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والخدمات الصحية والتعليمية، ولتحقيق هذه الغاية، فقد قامت ببناء عدد من المراكز الطبية والثقافية والمدارس والأكاديميات. كما ترعى الهيئة دور الأيتام وتساعد الأسر الفقيرة وتقدم الدعم لطلاب الطب. وشاركت الهيئة في عدد من بعثات الإغاثة في الدول المتأثرة بالحروب أو الكوارث الطبيعية.

قدمت الهيئة مساعدات بقيمة 65.9 مليون درهم (17.9 مليون دولار) في عام 2010، وتمّ توجيه معظمها للمشاريع التنموية والخيرية. وقد تمّ تخصيص الجزء الأكبر (28.0 مليون درهم) لمشروعات في بلدان متعددة. وكانت السودان هي أكبر الدول المستفيدة، حيث حصلت على 14.2 مليون درهم، من بينها 10.2 مليون درهم لبناء مدرسة. وقد تمّ منح ما يقرب من نصف المبلغ لدول في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، منها 27.7 مليون درهم خُصصت للبرامج التعليمية في تلك المنطقة.

هيئة آل مكتوم الخيرية تفتتح كلية العلوم البحتة والتطبيقية في الخرطوم بالسودان.

الشكل 42 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من هيئة آل مكتوم الخيرية خلال عام 2010

هيئة آل مكتوم الخيرية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

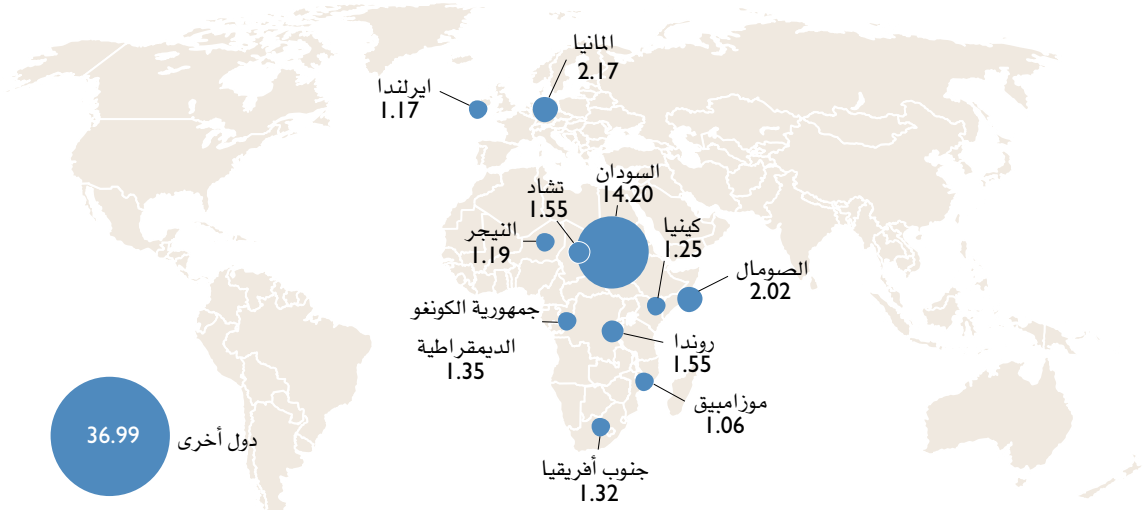

الإقليم	المساعدات المدفوعة - درهم إماراتي
أفريقيا	31,824,012
أفريقيا جنوب الصحراء	31,824,012
عالمي	27,963,159
أوروبا	3,702,063
آسيا	1,906,360
الشرق الأوسط	1,906,360
الأمريكتين	464,555
أمريكا الوسطى والكاريبي	464,555
المجموع الكلي	65,860,149

هيئة آل مكتوم الخيرية – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

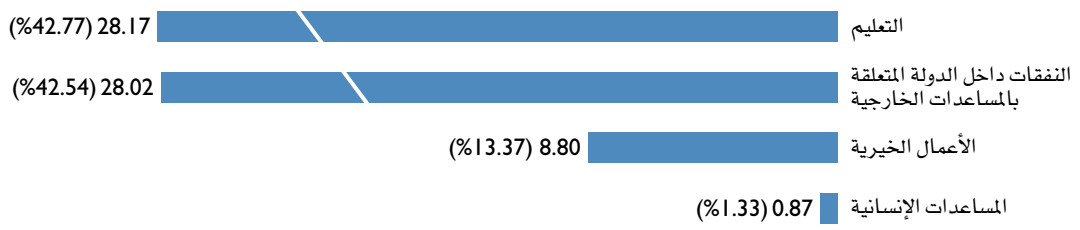

جمعية الشارقة الخيرية

تأسست الجمعية عام 1989 وقدمت الدعم لمشروعات متعددة في أنحاء العالم. وترعى الجمعية الطلاب وتساعد الأيتام والأسر الفقيرة وتقوم ببناء المدارس والعيادات والمساجد وحفر الآبار وتوفير وجبات الإفطار ولحوم الأضاحي. كما تستجيب الجمعية للكوارث الإنسانية الطارئة أيضاً.

وفي عام 2010، قدمت الجمعية مساعدات إلى أكثر من 50 دولة في جميع أنحاء العالم بقيمة 64.3 مليون درهم (17.5 مليون دولار). وقد تمّ تقسيم المبالغ بين أكثر من 500 منحة مختلفة، كان أكبرها 2.1 مليون درهم لبناء مسجد في مصر. وأنفقت الجمعية نحو 42% من المساعدات اي ما يعادل 26.7 مليون درهم في منطقة الشرق الأوسط، حصلت منها مصر على 11.9 مليون درهم، وكان معظمها لمشاريع البنية التحتية الاجتماعية والأعمال الخيرية. وحصل السودان على 9.9 مليون درهم، تمّ توجيه معظمها أيضاً لنفس القطاعين. وقد تمّ إنفاق ما يقارب من نصف المبالغ على قطاع الأعمال الخيرية.

قدمت الجمعية مساعدات لصالح المشاريع الخيرية إلى الهند بقيمة 6.8 مليون درهم إماراتي، ولكفالة الأيتام في كل من الأراضي الفلسطينية بقيمة 6.8 مليون درهم إماراتي، واليمن بقيمة 5.2 مليون درهم إماراتي، وقد تم أيضا تقديم مساعدات لصالح المشاريع الخيرية في كل من بنغلاديش بقيمة 3.7 مليون درهم إماراتي، وبوركينا فاسو بقيمة 3.2 مليون درهم إماراتي.

مستشفى جمعية الشارقة الخيرية الذي تمّ تمويله من قبل جمعية الشارقة الخيرية في بنغلاديش.

الشكل 43 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من جمعية الشارقة الخيرية خلال عام 2010

جمعية الشارقة الخيرية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

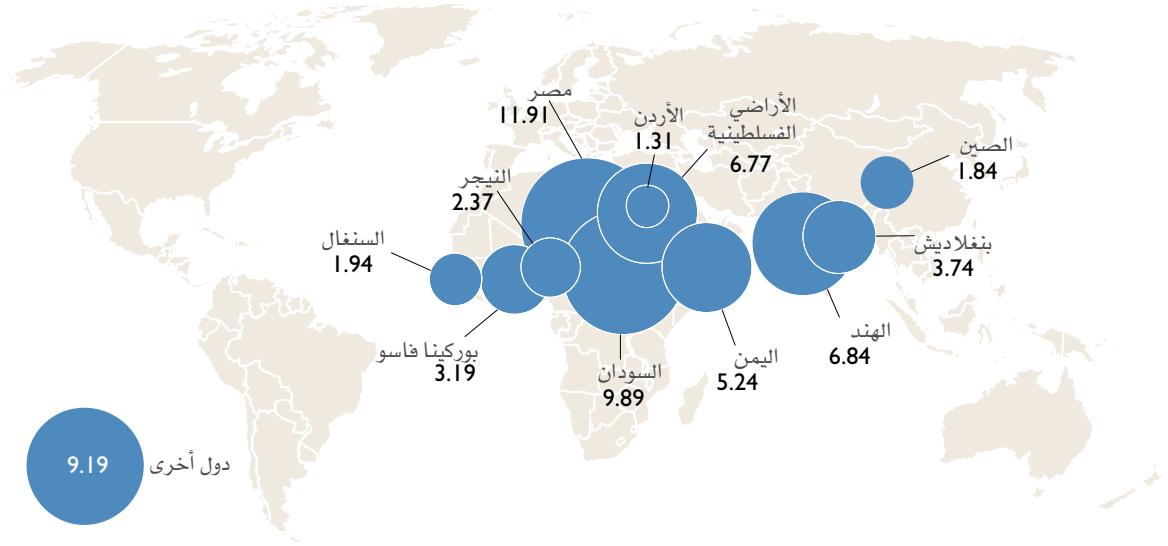

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
آسيا	41,005,915
الشرق الأوسط	26,703,078
جنوب ووسط آسيا	12,202,277
الشرق الأقصى	2,100,560
أفريقيا	23,159,125
أفريقيا جنوب الصحراء	23,034,125
شمال أفريقيا	65,000
مناطق متعددة (أفريقيا)	60,000
الأمريكتين	77,000
أمريكا الجنوبية	47,000
أمريكا الشمالية	30,000
أوروبا	40,000
المجموع الكلي	64,282,039

جمعية الشارقة الخيرية – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

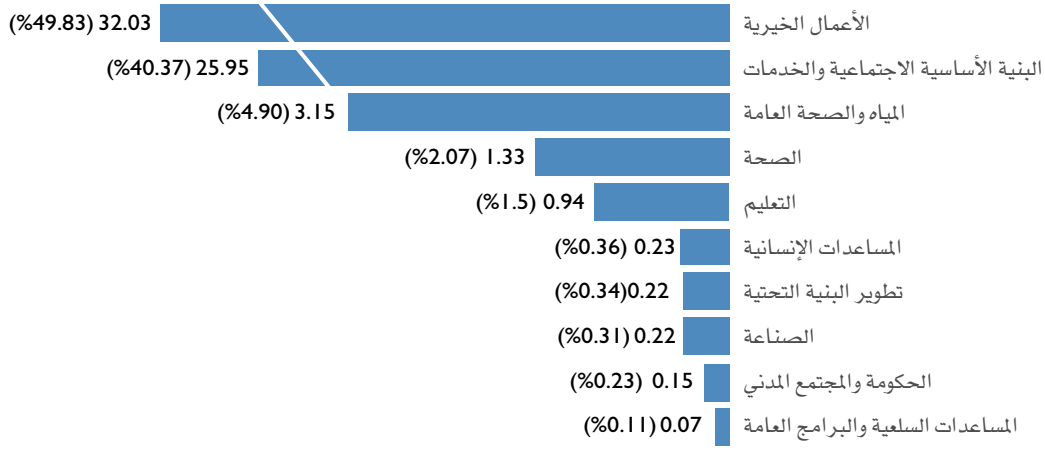

مؤسسة دبي العطاء

تمّ إطلاق مؤسسة دبي العطاء في سبتمبر 2007 بحملة ضخمة ناجحة لجمع التبرعات تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله). وتسترشد المؤسسة برؤية صاحب السمو بأن التعليم هو أكثر الطرق فعالية لمحاربة الفقر. وتهدف المؤسسة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى التعليم الأساسي في الدول النامية، دعماً منها للهدف الثاني من أهداف الإنمائية للألفية، وذلك عن طريق إزالة المعوقات الأساسية التي تواجه التعليم. وبالتالي، فهي تسعى لتحسين البنية التحتية والصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي. تعمل مؤسسة دبي العطاء مع شركائها الدوليين في برامج التعليم الأساسي في أكثر من عشرين دولة في جميع أنحاء العالم[38].

قدمت مؤسسة دبي العطاء مساعدات بلغت 46.1 مليون درهم (12.5 مليون دولار) في العام 2010. وقد تمّ إنفاق ما يقرب من 86% من هذا المبلغ على مشروعات التعليم والصحة في 19 دولة أفريقية وآسيوية، مع إنفاق باقي المبلغ وهو 6.1 مليون درهم على المساعدات الإنسانية في هاييتي. وقد ذهب أكثر من نصف المبلغ الإجمالي لبرامج التعليم في الدول الواقعة في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، وكانت دولة مالي من أكبر الدول المتلقية للمساعدات بحصولها على ما يقارب من 12 مليون درهم إماراتي، حيث تمّ إنفاقها على تحسين جودة مرافق المياه والصحة العامة في المدارس، وقد تمّ هذا بالشراكة مع اليونيسيف ومنظمة المعونة للمياه وأوكسفام البريطانية ومنظمة كير الدولية ومنظمة إنقاذ الطفولة.

كما دعمت مؤسسة دبي العطاء برامج مهمة في اليمن تهدف إلى التركيز على تشجيع الفتيات في المدارس الصديقة للأطفال، بالإضافة إلى تعزيز إمكانية الحصول على التعليم الأساسي على درجة عالية من الجودة. وقامت المؤسسة بتمويل مرافق ومشاريع للتعليم والتدريب لبدائل التعليم في بنغلاديش لصالح الأطفال المعرضين للمخاطر (راجع مقال 3). كما دعمت التعليم ومرافق المياه والصحة العامة وسيراليون في المجتمعات الضعيفة، بينما كان التركيز في السودان على تعزيز وزيادة إمكانية الحصول على فرص التعليم الأساسي الجيد.

مؤسسة دبي العطاء قامت بدعم التعليم الابتدائي في منطقة برانكا النائية والفقيرة في موريتانيا.

الشكل 44 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة دبي العطاء خلال عام 2010

مؤسسة دبي العطاء – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

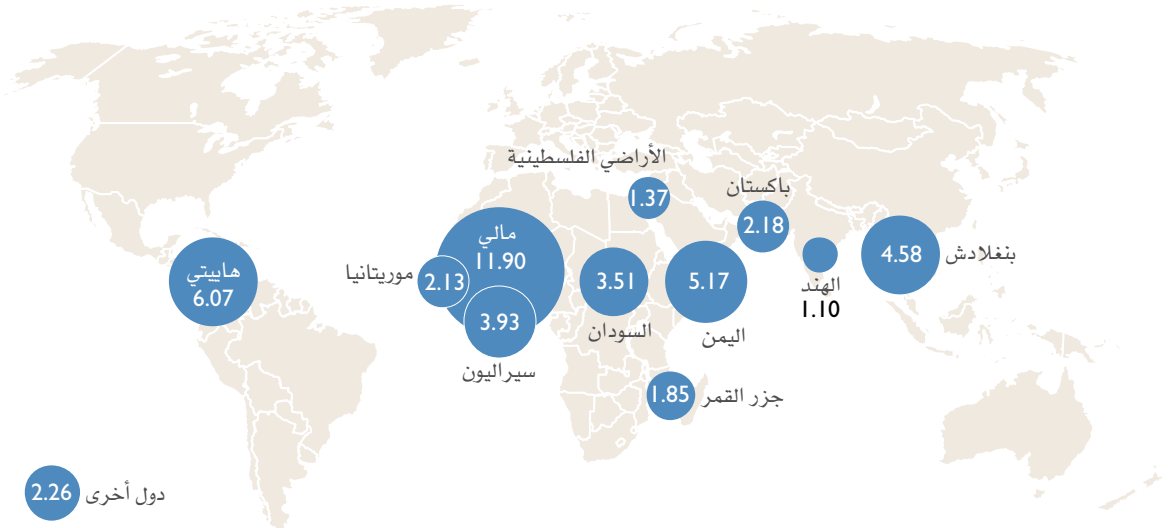

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
أفريقيا	24,629,046
أفريقيا جنوب الصحراء	24,629,046
آسيا	15,373,960
جنوب ووسط آسيا	8,493,771
الشرق الأوسط	6,549,706
الشرق الأقصى	330,483
الأمريكتين	6,071,730
أمريكا الوسطى والكاريبى	6,071,730
المجموع الكلي	46,074,735

مؤسسة دبي العطاء – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

جمعية دبي الخيرية

تأسست جمعية دبي الخيرية عام 1994، وقامت بتمويل مشروعات في آسيا وأفريقيا وبناء المساجد والمدارس وحفر الآبار. وتدعم الجمعية المشاريع التنموية والثقافية وتوفر وجبات الإفطار في رمضان وملابس العيد ولحوم الأضاحي[39].

وفي 2010، قدمت الجمعية 30.6 مليون درهم (8.3 مليون دولار) إلى مشروعات في 25 دولة في جميع أنحاء العالم. وقد تم توجيه ثلاثة أرباع المبالغ إلى المشاريع الخيرية، في حين تم توجيه الباقي إلى المشاريع التنموية في أفريقيا وآسيا. وحصلت الدول الواقعة في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء على 55 بالمائة من المساعدات، وقد حصلت أوغندا على الجزء الأكبر منها بقيمة 10.1 مليون درهم. وقد دعمت الجمعية – بتقديمها أكثر من 140 منحة منفصلة – نطاقاً من القطاعات، من بينها البنية التحتية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي والتعليم. وكانت أكبر منحة فردية بقيمة 4.4 مليون درهم لبناء مسجد في أوغندا.

جمعية دبي الخيرية قامت بتمويل حفر آبار لتزويد المجتمع المحلي بمياه شرب نظيفة في بنين.

الشكل 45 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من جمعية دبي الخيرية خلال عام 2010

جمعية دبي الخيرية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

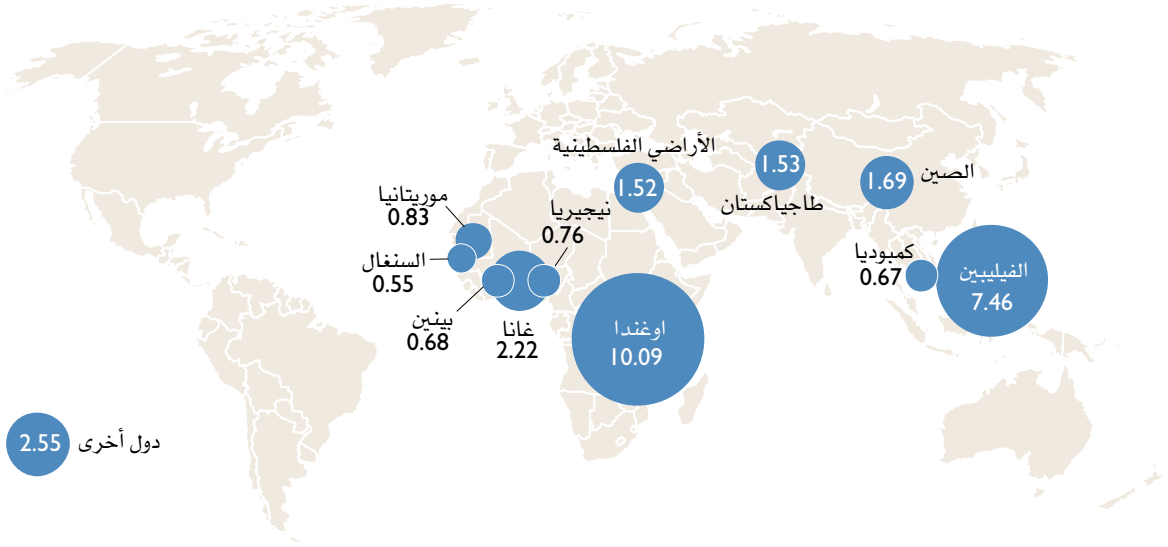

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
أفريقيا	16,892,721
أفريقيا جنوب الصحراء	16,892,721
آسيا	13,684,649
الشرق الأقصى	10,292,922
الشرق الأوسط	1,862,193
جنوب ووسط آسيا	1,529,534
الأمريكتين	15,000
المجموع الكلي	30,592,370

جمعية دبي الخيرية – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

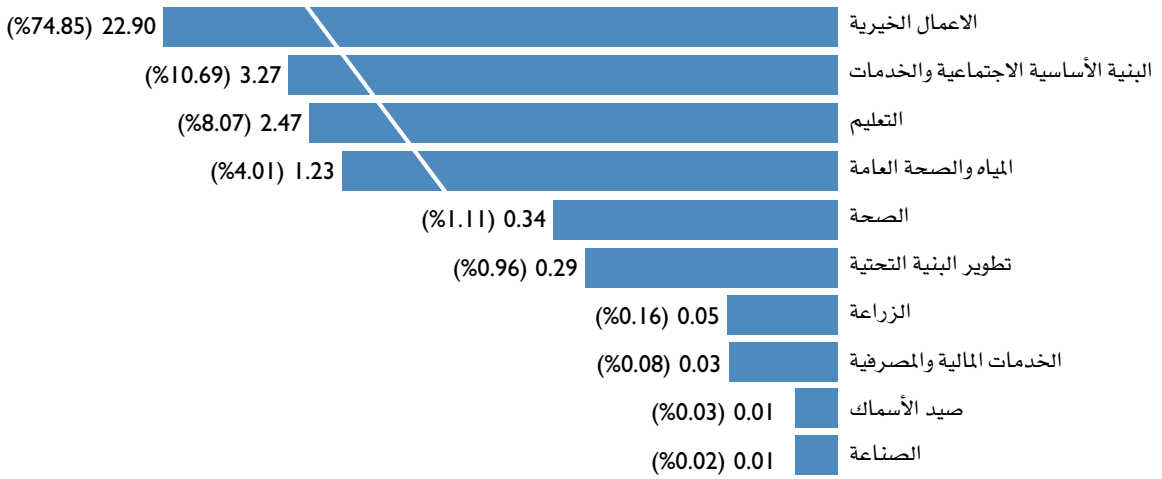

المستشفى الإماراتي الإنساني العالمي المتنقل "علاج"

تمّ إطلاق مستشفى الإمارات المتنقل عام 2009 كجزء من مبادرة زايد العطاء، التي بدأت عام 2003. ويقدم المستشفى الخدمات الطبية الفورية في المناطق المنكوبة، بهدف الوصول في غضون 12 ساعة من وقوع الكوارث الطبيعية مثل الزلازل. وكانت أولى مهام المستشفى في السودان، وبعد نجاحه في تلك المهمة، ظل المستشفى يعمل من حينها في مصر والمغرب وهايتي والبوسنة وباكستان وسوريا وإريتريا وإندونيسيا. ويُعرف المستشفى باسم "علاج"، ويُمضي المستشفى ثلاثة أشهر في كل دولة يزورها، وذلك لضمان تقديم خدمات التشخيص والعلاج والرعاية اللاحقة عالية المستوى.

ويضم فريق المستشفى مندوبين من الجهات الحكومية وغير الحكومية وغير الربحية، وهي: وزارتا الصحة والداخلية، والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات، والقوات المسلحة الإماراتية، وهيئة الصحة في أبوظبي، وشركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة)، وهيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، وصندوق الزكاة، وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي، وشركة الأنظمة المتقدمة والمتكاملة، ومستشفى النور، والمؤسسة الوطنية للتدريب، ومركز الإمارات للقلب، ومجموعة الإمارات للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ومركز الإمارات للتطوع الاجتماعي.

وفي عام 2010، قدم المستشفى المتنقل مساعدات بقيمة 25.0 مليون درهم (6.8 مليون دولار) للخدمات الطبية التي استفادت منها دول عدة.

المستشفى الإماراتي المتنقل في إحدى مهامه الطبية في مدينة ميسور التي تبعد عن العاصمة المغربية "الرباط" 450 كيلومترا.

الشكل 46 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من المستشفى الإماراتي الإنساني المتنقل "علاج" خلال عام 2010

المستشفى الإماراتي الإنساني العالمي المتنقل "علاج" – المساعدات الخارجية المدفوعة:

(مليون درهم إماراتي، 2010)

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
دول متعددة (عالمي)	25,000,000
المجموع الكلي	25,000,000

المستشفى الإماراتي الإنساني العالمي المتنقل "علاج" – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

تأسست المدينة العالمية للخدمات الإنسانية عام 2007. وهي محور عالمي للمساعدات الإنسانية تهدف إلى توفير المنشآت والخدمات لجميع العاملين في مجال المساعدات على المستوى الدولي. وهي مؤسسة غير دينية وغير سياسية وغير ربحية ترأسها صاحبة السمو الملكي الأميرة هيا بنت الحسين. وتعتبر المدينة منطقة حرة مستقلة أنشأتها حكومة دبي، فهي لا تجمع المشاركين في بيئة آمنة فحسب، بل توفر أيضاً للشركات التجارية الفرصة للعمل من موقع ذي إستراتيجية عالية[40].

قدمت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية مساعدات بقيمة 17.8 مليون درهم (4.8 مليون دولار) في 2010، كلها كانت في شكل مواد عينية. وقد تمّ تقديم جميع المساعدات في صورة خدمات دعم وتنسيق للأغراض الإنسانية، باستثناء مساعدات التنمية بقيمة 368 ألف درهم والتي قُدمت إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) من أجل خدمات الرعاية الاجتماعية. وقد تمّ توجيه جميع المبالغ للبرامج التي تفيد العديد من الدول، باستثناء توجيه 1.6 مليون درهم إلى هاييتي على وجه الخصوص.

تدعم المدينة العالمية للخدمات الإنسانية جهود الإغاثة والتنمية، بالإضافة إلى دعم العاملين في المجال الإنساني محلياً ودولياً بتسهيلات وخدمات مختلفة.

الشكل 47 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من المدينة العالمية للخدمات الإنسانية خلال عام 2010

المدينة العالمية للخدمات الإنسانية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
دول متعددة (عالمي)	16,133,434
أمريكا الوسطى والكاريبي	1,653,750
المجموع الكلي	17,787,184

المدينة العالمية للخدمات الإنسانية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

بيت الشارقة الخيري

تأسس بيت الشارقة الخيري عام 1996 ويقوم بالأعمال الخيرية داخل البلاد وخارجها. وتعمل المؤسسة بشكل أساسي في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وبناء المساجد ورعاية الأيتام وتقديم خدمات الإغاثة الإنسانية.

وفي عام 2010، قدمت المؤسسة منحاً بقيمة 13.5 مليون درهم (3.7 مليون دولار) لمشروعات في 13 دولة في آسيا وأفريقيا. وحصلت الدول الواقعة في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء على ما يقارب من ربع المبالغ، في حين حصلت كل من الهند وإندونيسيا وبنغلاديش على أكثر من 2.0 مليون درهم من أجل مشروعات خيرية وتنموية. وكان إجمالي المنح التي قدمتها المؤسسة أكثر من 130 منحة، كان أكبرها هو تقديم 1.4 مليون درهم لبناء مسجد في بنغلاديش. وتضمنت البرامج الأخرى توزيع الطعام في الاحتفالات الدينية ورعاية الأيتام وحفر الآبار.

جمعية بيت الشارقة الخيري تزود دار أيتام بكسوة العيد في صيدا بلبنان.

الشكل 48 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من بيت الشارقة الخيري خلال عام 2010

بيت الشارقة الخيري – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

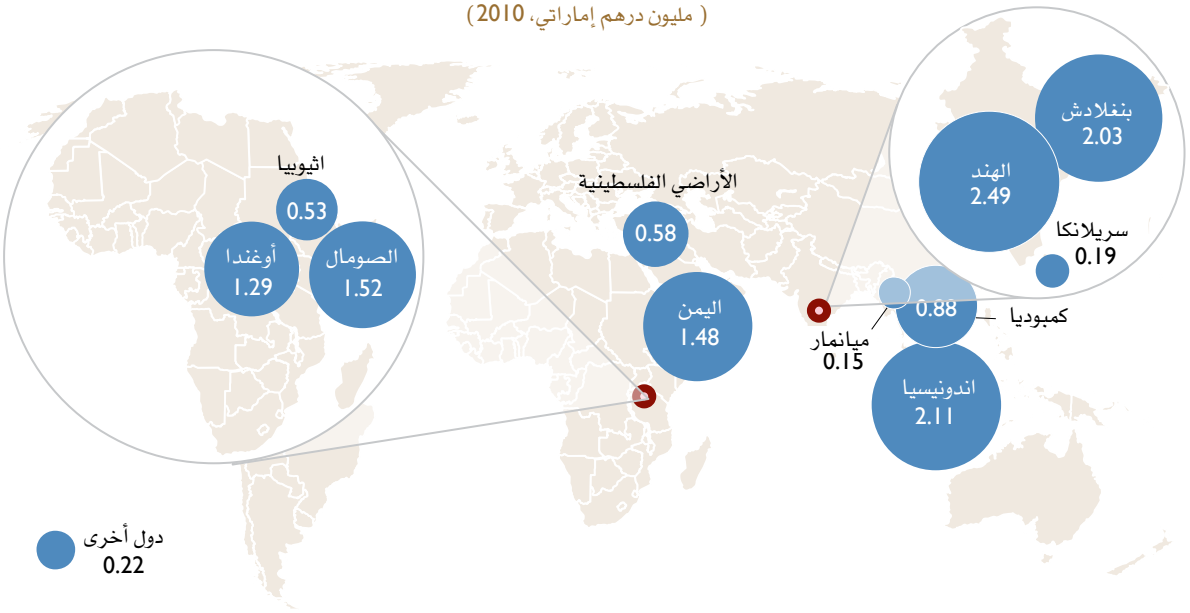

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
آسيا	10,154,750
جنوب ووسط آسيا	4,863,733
الشرق الأقصى	3,121,495
الشرق الأوسط	2,169,522
أفريقيا	3,355,892
أفريقيا جنوب الصحراء	3,355,892
المجموع الكلي	13,510,642

بيت الشارقة الخيري – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

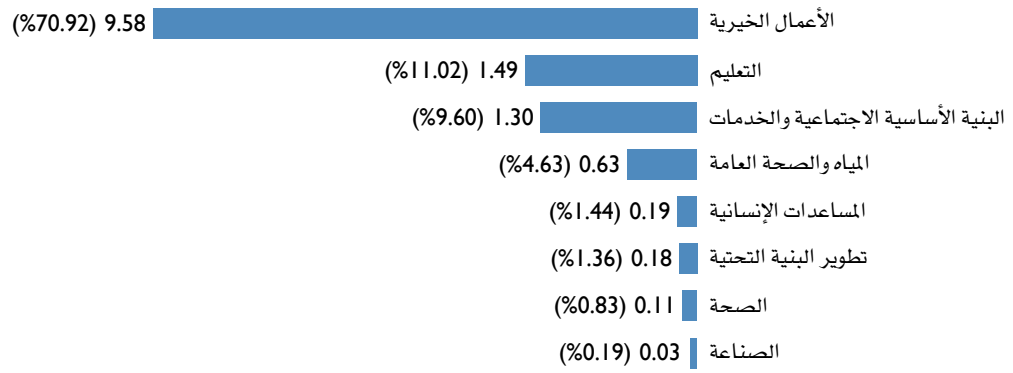

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية

تمّ إنشاء مؤسسة محمد بن راشد عام 1997. ويقع مقر المؤسسة في دبي، وتعمل على الصعيدين الداخلي والخارجي لتقديم الخدمات مثل بناء المستشفيات والمدارس والمراكز الثقافية وحفر الآبار والاستجابة للطوارئ وشملت مناطق العمل الرئيسية للمؤسسة في السابق العراق والأراضي الفلسطينية والسودان واليمن وكوسوفو وتركيا[41].

وقد أنفقت المؤسسة 13.3 مليون درهم (3.6 مليون دولار) على برامج المساعدات الخارجية لها في عام 2010، من بينها 7.6 مليون درهم على المشروعات التنموية. وقدمت المؤسسة الدعم لمشروعات في 18 دولة في أفريقيا وآسيا وقدمت أيضاً منحة قدرها 2.75 مليون درهم إلى هاييتي، كجزء من استجابة دولة الإمارات لحالة الطوارئ الإنسانية التي حدثت أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في شهر يناير 2010. وقد تمّ إنفاق نحو 28% من المبالغ في الشرق الأوسط، وكانت العراق من أبرز المستفيدين، حيث حصلت على 1.7 مليون درهم لدعم البنية التحتية الصحية والاجتماعية. وتمّ توجيه ما يقرب من نصف المبالغ إلى مشروعات ذات صلة بالبنية التحتية والخدمات الاجتماعية. ومن المشروعات المدعمة دور الأيتام والآبار والمساجد والمنشآت الصحية.

توزيع الطرود الغذائية إلى 4,000 أسرة في غزة .

الشكل 49 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية و الإنسانية خلال عام 2010

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

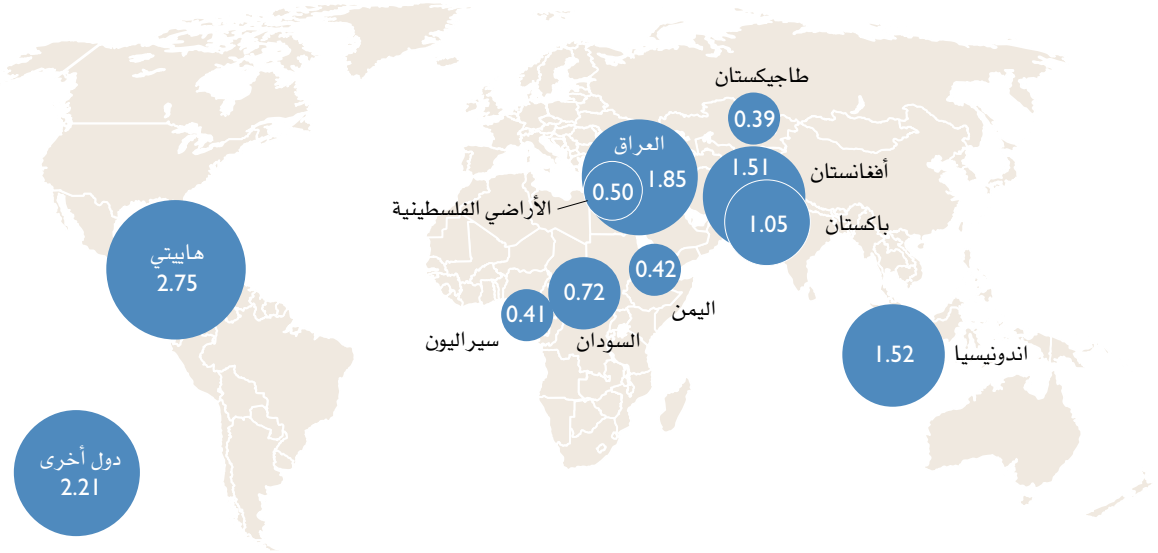

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
آسيا	8,251,511
الشرق الأقصى	1,560,399
الشرق الأوسط	3,727,159
جنوب ووسط آسيا	2,963,953
الأمريكتين	2,750,000
أمريكا الوسطى والكاريبي	2,750,000
أفريقيا	2,351,269
أفريقيا جنوب الصحراء	2,351,269
المجموع الكلي	13,352,780

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

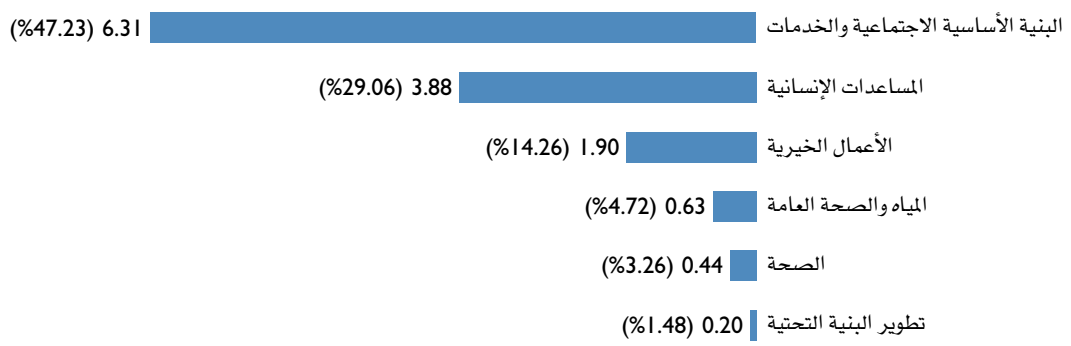

صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية

يقدم صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية منحا هادفة للجهات المسؤولة عن حماية الكائنات الحية في جميع أنحاء العالم ولدعم المشروعات ذات الصلة بجميع أنواع النباتات والحيوانات والفطريات. ويعمل الصندوق منذ عام 2009، ويسعى لمساعدة المبادرات المتعلقة بالريف والتي تُحدث فارقاً حقيقياً بالنسبة لبقاء الكائنات الحية والارتقاء بالوعي الى الحاجة للحفاظ عليها. وبلغ الوقف المبدئي للصندوق 132.0 مليون درهم (25 مليون يورو)، يتم إنفاق جزء منه كل عام على المنح. وقد تمّ توجيه المنح الأخيرة إلى فصائل مختلفة، من بينها غابات الفاكهة والبندق في طاجيكستان والتماسيح السيامي ووحيد القرن السومطري وقطط الأنديز[42].

قام الصندوق خلال عام 2010 بتقديم مساعدات بمبلغ 10.3 مليون درهم (2.8 مليون دولار). تمّ تقديم المساعدات في صورة اكثر من 200 منحة، تمّ دفعها جميعاً لصالح المشاريع البيئية في أكثر من 70 دولة. وتلقت كولومبيا أكبر منحة بقيمة 0.7 مليون درهم إماراتي لصالح 8 مشاريع لحماية الحيوانات المعرضة للخطر بما في ذلك سلاحف امريكا الجنوبية العملاقة وسمك القرش وأبو المطرقة.

تلقت كينيا مساعدات بقيمة 0.6 مليون درهم إماراتي لصالح حماية عدد من الحيوانات المهددة بالخطر بما في ذلك وحيد القرن الأسود. وفي الهند تمّ تقديم مساعدات بقيمة 0.5 مليون درهم إماراتي لدعم جهود الحماية التي يستفيد منها عدداً من هذه الأنواع، من بينها الفيل الأسيوي وذئب الهملايا. وفي اندونيسيا، تمّ تقديم مساعدات بقيمة 0.5 مليون درهم إماراتي لصالح الأنواع المعرضة للخطر من بينها النسر الذي يعيش في جزيرة جاوة والقرد الإندونيسي (أورانجوتان).

تبرع صندوق محمد بن زايد للحفاظ على الكائنات الحية بمبلغ 55,000 درهم للحفاظ على الطيور زرقاء الحنجرة المهددة بالانقراض في بوليفيا.

الشكل 50 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية خلال عام 2010

صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

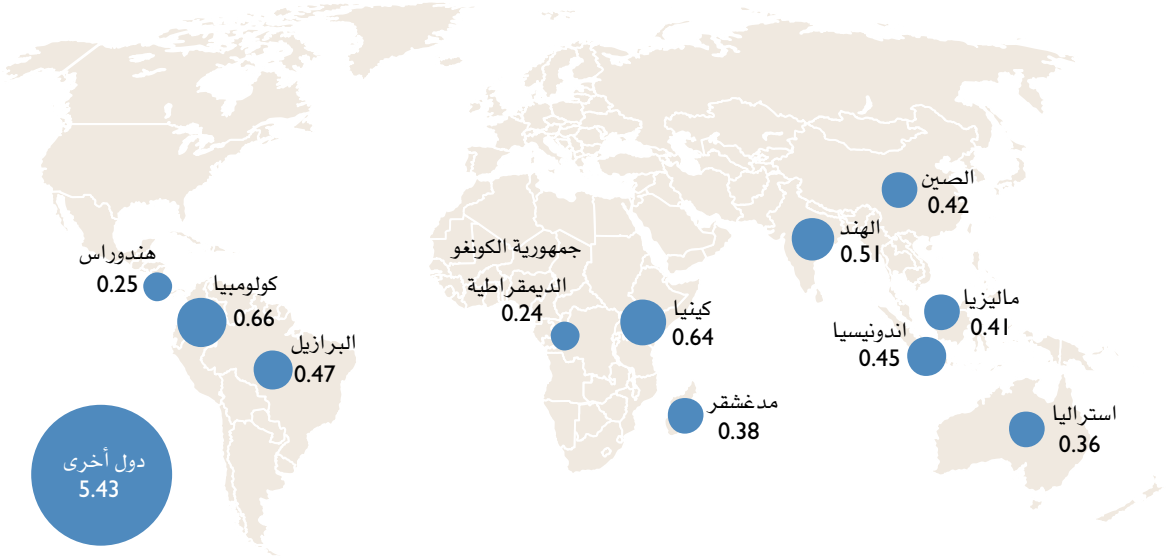

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
أفريقيا	3,371,093
أفريقيا جنوب الصحراء	3,279,044
شمال أفريقيا	92,050
آسيا	3,097,002
الشرق الأقصى	1,857,880
جنوب ووسط آسيا	1,036,732
الشرق الأوسط	202,390
الأمريكتين	2,753,906
أمريكا الجنوبية	1,570,006
أمريكا الوسطى والكاريبي	1,091,850
أمريكا الشمالية	92,050
أوقيانوسيا	529,277
أوروبا	502,036
المجموع الكلي	10,253,314

صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

مؤسسة طيران الإمارات الخيرية

تعتبر مؤسسة طيران الإمارات الخيرية مؤسسة غير ربحية تركز على مساعدة الأطفال الذين يعانون من الفقر المدقع. ويتكون طاقم عمل المؤسسة من المتطوعين من طيران الإمارات وأصدقائهم، وتحاول المؤسسة تقليل معدلات الوفيات بين الأطفال بتوفير الاحتياجات الأساسية التي يراها الكثيرون أمراً مسلماً به، وهي: الغذاء والدواء والمسكن والتعليم. ويتم اختيار المشروعات من قبل مجلس إدارة المؤسسة، ويساهم الركاب وطاقم عمل طيران الإمارات في التمويل، وتنفذ معظم المشروعات في وجهات طيران الإمارات، حيث يمكن للموظفين المحليين في طيران الإمارات المشاركة والإشراف على إدارتها[43].

وفي عام 2010، قدمت المؤسسة 3.2 مليون درهم (0.9 مليون دولار أمريكي) إلى مشروعات في ست دول في جميع أنحاء العالم. وقد تم توجيه 85% من المساعدات إلى البرامج التنموية في قطاعات من بينها الصحة والتعليم والبنية التحتية. وبلغ الإجمالي تسع منح، كان أكبرها التبرع بمبلغ 0.5 مليون درهم لمشروع يهدف إلى المساعدة في خلق مصادر دخل للفقراء في دكا، بنغلاديش. وقد تم توزيع أكثر من ثلثي المبالغ في جنوب ووسط آسيا، وحصلت بنغلاديش على أكبر جزء من المساعدات.

مستشفى الصداقة الإماراتي يقوم بتزويد الرعاية الصحية للأطفال المحتاجين في بنغلاديش

الشكل 51 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة طيران الإمارات الخيرية خلال عام 2010

مؤسسة طيران الإمارات الخيرية – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

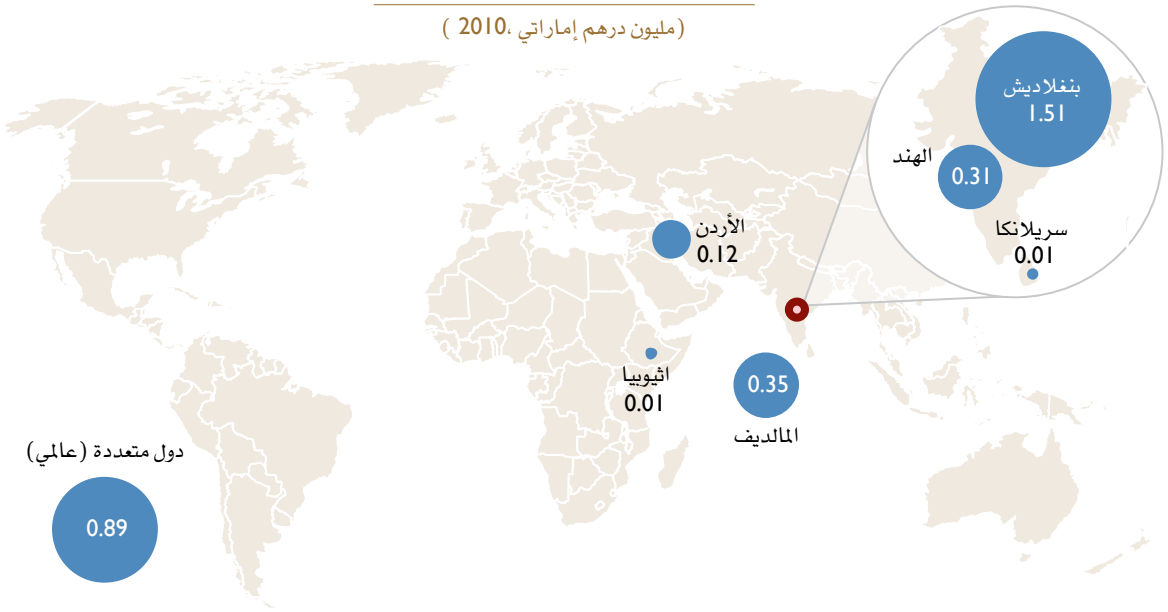

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
آسيا	2,311,921
جنوب ووسط آسيا	2,187,407
الشرق الأوسط	124,514
أفريقيا	895,125
أفريقيا جنوب الصحراء	14,696
عالمي	14,696
المجموع الكلي	3,221,742

مؤسسة طيران الإمارات الخيرية – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

النسبة المئوية من إجمالي مساعدات الهيئة 2010 (مليون درهم إماراتي)

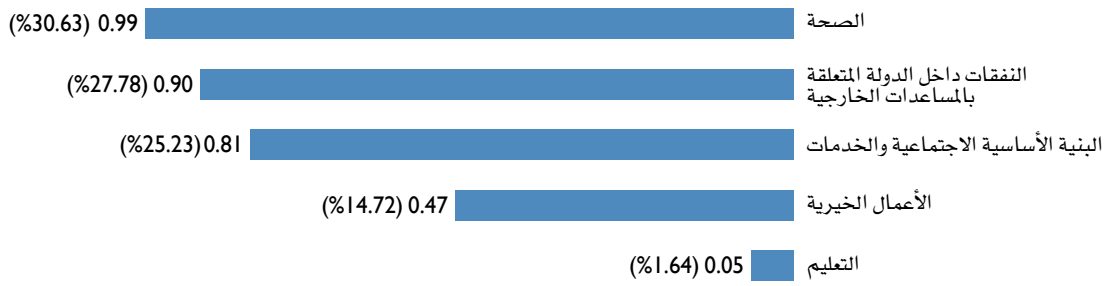

مؤسسة الإمارات للاتصالات - اتصالات

تعد مؤسسة اتصالات من أكبر شركات الاتصالات في العالم، ومقرها الرئيسي في دولة الإمارات. كما تعتبر الشركة من أكبر الشركات العاملة في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تعمل في 18 دولة وتخدم أكثر من 100 مليون مستفيد.وساهمت اتصالات في عدد من المشروعات الخيرية في أفغانستان. وحالياً تشارك المؤسسة في إعادة بناء المساجد ودعم المدارس والجامعات، بما فيها الحصول على الإنترنت وعلوم الكمبيوتر وتوزيع الطعام على المحتاجين خلال شهر رمضان ومساعدة الأيتام، إلى جانب مبادرات أخرى[44].

وفي 2010، قدمت مؤسسة اتصالات عدداً من التبرعات العينية لستة برامج في أفغانستان، بلغت قيمتها الإجمالية 1.3 مليون درهم (0.4 مليون دولار أمريكي). وقد تمّ توجيه ما يقارب من نصف المبالغ إلى المشروعات الخيرية، بما فيها توزيع الهدايا على الحجاج ومشروع حفظ القرآن. وقد استفاد ما يقارب من 10 ألف عائلة في ثمانية مقاطعات من توزيع الطعام خلال شهر رمضان.

توزيع المواد الغذائية في شهر أغسطس من عام 2010 حيث استفاد من البرنامج عشرون ألف شخص من الأسر الفقيرة في أفغانستان.

الشكل 52 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة الإمارات للاتصالات – اتصالات خلال عام 2010

مؤسسة الإمارات للاتصالات – اتصالات – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

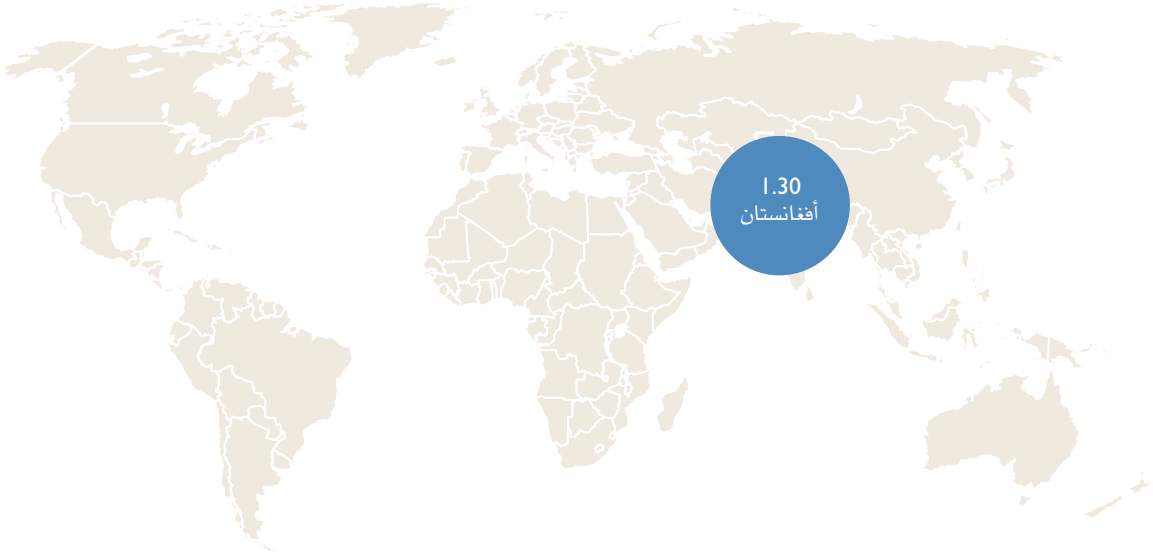

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
جنوب ووسط آسيا	1,300,242
المجموع الكلي	1,300,242

مؤسسة الإمارات للاتصالات، اتصالات – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار)

تأسست شركة الخليج للصناعات الدوائية عام 1980، وهي أول شركة لصناعة الأدوية يتم تأسيسها في دول الخليج العربي. وبعد أن تأسست في رأس الخيمة، أصبح لدى الشركة الآن تسعة منشآت إنتاجية على مستوى عالمي في دولة الإمارات، وتقوم بتسويق منتجاتها في جميع أنحاء العالم، وهي شركة مساهمة عامة[45].

وفي 2010، قدمت شركة الخليج للصناعات الدوائية منحة كمساعدات إنسانية بقيمة 0.47 مليون درهم (0.13 مليون دولار). وقد وُزعت المنحة في صورة أدوية في باكستان خلال الفياضانات 2010، حيث يوجد فرع للشركة يعمل هناك.

الشكل 53 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار) خلال عام 2010

شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار) - المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

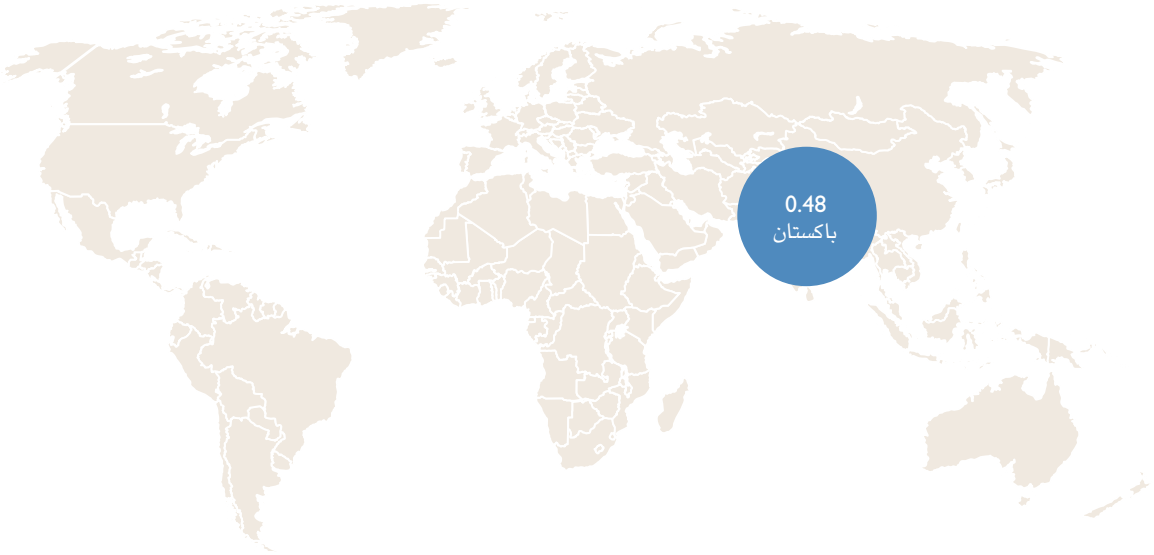

الإقليم	المساعدات المدفوعة - درهم إماراتي
جنوب ووسط آسيا	477,804
المجموع الكلي	477,804

شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار) - المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

مؤسسة نور دبي

تسعى مؤسسة نور دبي إلى مكافحة العمى وضعف البصر وعلاجهما، وتستهدف علاج مليون شخص كجزء من مبادرة أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) في سبتمبر 2008. وتوفر المؤسسة وبالشراكة مع المنظمات الدولية، برامج علاجية ووقائية وتعليمية لمكافحة ضعف البصر في الدول النامية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي[46].

وفي 2010، وبعد تحويلها من مبادرة إلى مؤسسة قامت بوضع خطط طموحة للمستقبل. وقد قدمت المؤسسة منحة قدرها 0.16 مليون درهم (0.04 مليون دولار أمريكي) في 2010 لمشروع توفير التعليم والتدريب الطبي في العديد من الدول.

مقال 7

نور دبي: مكافحة الإصابة بمرض عمى الأنهار في أفريقي

مرض عمى الأنهار عبارة عن داء تنقله الحشرات الطفيلية، ويُعرف كذلك باسم "داء كُلابية الذنب". يصيب هذا المرض ما يقرب من نصف مليون شخص بالعمى أو ضعف البصر، وينتقل من خلال لسعات الذباب الأسود الحامل للمرض الذي يتكاثر على ضفاف المجاري المائية والأنهار سريعة التدفق، وهو السبب الذي يرجع إليه تسمية المرض باسمه المتعارف عليه.

وقد يؤدي أيضاً عمى الأنهار إلى الإصابة بأمراض جلدية مزعجة، مثل فقد صبغة الجلد والحكة الشديدة. وبالرغم من أن هذا المرض متمركز في غرب أفريقيا ووسطها، إلا أنه منتشر أيضاً في اليمن وأمريكا اللاتينية. ويمكن أن تعيش الديدان المسببة للمرض في جسم الإنسان لمدة تصل إلى 15 عاماً، تضع أنثى الديدان ما يقرب من 1000 يرقة في اليوم، وتُعرف باسم الميكروفيلاريا، والتي تعيش في الجسم لمدة عام أو عامين، وتسبب التهاب العين والنزيف ومضاعفات أخرى تؤدي في النهاية إلى الإصابة بالعمى.

وقد تم إحراز تقدم كبير في مكافحة المرض بالسيطرة على الذباب الأسود. كما يمكن معالجته بجرعة سنوية من عقار إنفرميكتين، بيد أن العقار يقتل اليرقات، وليس الديدان التي تضعها، ولذلك يجب تناوله لمدة خمسة عشرة عاماً. ويتطلب ذلك وجود حملة منظمة ذات ميزانية كبيرة، تشمل بين أعضائها منظمة الصحة العالمية والشركاء من شتى أنحاء العالم.

وللمساهمة في القضاء نهائياً على مرض عمى الأنهار ونتائجه الاجتماعية والاقتصادية المدمرة، ينبغي الوصول إلى ملايين الأشخاص المتواجدين في المناطق الموبوءة كل عام لمدة خمسة عشرة عاماً، وإعطائهم قرص واحد من العلاج.

تساهم مؤسسة "نور دبي" بدور هام في هذه المساعي الدولية. فخلال عامي 2008 و2009، استطاعت المؤسسة، بمساعدة شركائها، إيصال العلاج إلى ما يزيد على خمسة ملايين شخص في الكاميرون وإثيوبيا ومالي وأوغندا. كما نجحت في تدريب عدد من موزعي الأدوية يزيد على 150.000 موزع، بالإضافة إلى 16.900 مشرف على التوزيع. وقامت

المصدر: مؤسسة نور دبي

بحملات دعائية باستخدام المنشورات واللوحات الإعلانية وإعلانات الصحف والقمصان.

بدأت مؤسسة "نور دبي" عملها في العام 2008 بهدف معالجة مليون شخص يعاني من ضعف البصر على مستوى العالم. وهو عدد قد تجاوزته بالفعل استناداً إلى إحصاءات حديثة. وبالرغم من أنها تأسست في الأصل كمشروع قصير الأجل، إلا أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، قد أصدر مرسوماً عام 2010 بتحويلها من مبادرة إلى مؤسسة "نور دبي"، الأمر الذي أتاح لها الاستمرارية والنمو في آن واحد.

وتجمع المؤسسة حالياً الأموال لحملة عمى الأنهار وتتصل بصفة مستمرة بمنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لمكافحة العمى لإيجاد السبل التي تمكنها من معاود أنشطتها في هذا المجال. وبهذه الطريقة تواصل دولة الإمارات دورها العالمي في القضاء على مرض عمى الأنهار.

الشكل 54 نظرة عامة على المساعدات المقدمة من مؤسسة نور دبي خلال عام 2010

مؤسسة نور دبي – المساعدات الخارجية المدفوعة

(مليون درهم إماراتي، 2010)

الإقليم	المساعدات المدفوعة – درهم إماراتي
دول متعددة (عالمي)	160,000
المجموع الكلي	160,000

مؤسسة نور دبي – المساعدات المدفوعة حسب القطاع

(النسبة المئوية من إجمالي المساعدات، مليون درهم إماراتي)

ملحوظات

١. تعد شركة KPMG شبكة عالمية من المنشآت المتخصصة في توفير خدمات التدقيق والضرائب والاستشارات. للاطلاع على مزيد من المعلومات، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للشركة: www.kpmg.com.

2. تعتمد مدى جودة عملية المراجعة التي تجريها شركة KPMG على بيانات المصدر الذي وفرته الجهة أو المؤسسة الخيرية المانحة. ولم تقم شركة KPMG ولا مكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة بالتحقق من دقة واكتمال بيانات المصدر الذي وفرته هذه الجهات والمؤسسات المانحة لمكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة. لا تتحمل شركة KPMG أي مسؤولية لطرف آخر عن مدى دقة البيانات الواردة في التقرير.

3. تضم الدول المؤهلة للحصول على المساعدات الإنمائية الرسمية الدول ذات الدخل المرتفع لثلاث سنوات متلاحقة قبل أن تخسر تأهيلها للحصول على المساعدات الإنمائية الرسمية.

4. إن الإحصائيات الموجودة حول المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات خلال عام 2010 هي أرقام تقديرية. إن الإحصائيات النهائية سيتم إصدارها من قبل لجنة المساعدات الإنمائية في ديسمبر 2011. كما أن الإحصائيات الخاصة بالدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات سيتم تعديلها من قبل وزارة الشؤون الإقتصادية، وذلك عند توفر المعلومات الكاملة حول هذا الخصوص.

5. الأمم المتحدة، خطة الإغاثة والاستجابة والإنعاش المبكر لكارثة الفيضانات في باكستان، نوفمبر 2010، http://ochaonline.un.org/humanitarianappeal/webpage.asp?MenuID=14569&Page=1903.
وانظر كذلك مجموعة الأزمات الدولية، باكستان: تفاقم أزمة النازحين داخلياً، 16 سبتمبر 2010، http://www.crisisgroup.org/en/regions/asia/south-asia/pakistan/B111-pakistan-the-worsening-idp-crisis.aspx

6. الأمم المتحدة، خطة الاستجابة الإنسانية لباكستان 2010، مراجعة نصف سنوية، http://ochaonline.un.org/humanitarianappeal/webpage.asp?ParentID=14557&MenuID=14588&Page=1842

7. برنامج الأغذية العالمي، تعدد الأزمات يضع اليمنيين بين فخ الجوع والفقر المدقع، http://www.wfp.org/countries/yemen
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التنمية البشرية – ترتيب الدول في 2010، http://hdr.undp.org/en/statistics

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الموجز القطري لليمن، http://www.undp.org.ye/y-profile.php؛
وانظر كذلك http://ochaonline.un.org/humanitarianappeal/webpage.asp?MenuID=14659&Page=1930

9. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) المصادمات في شمال اليمن تتسبب في وجود أعداد أكثر من النازحين.
United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Clashes in southern Yemen spark new displacement، http://reliefweb.int/node/368771

10. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المفوضية تعجّل بتقديم المساعدات الشتوية مع بطء عودة النازحين إلى شمالي اليمن، 22 أكتوبر 2010، http://www.unhcr.org/4cc168459.html

11. وكالة أنباء الإمارات بدء أعمال تشييد "مدينة الشيخ خليفة السكنية" في اليمن، 17 أكتوبر 2010، وكالة أنباء الإمارات، http://www.yemenonline.info/news-1568.html

12. الأمم المتحدة، خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها من أجل السودان للعام 2010، http://ochaonline.un.org/humanitarianappeal/webpage.asp?MenuID=14553&Page=1878

13. مركز رصد النزوح الداخلي، http://www.internal-displacement.org/publications/global-overview-2010-africa-sudan.pdf

14. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، نداء عاجل بشأن فيضانات السودان، أكتوبر 2010 – فبراير 2011، http://www.ifrc.org/docs/appeals/10/MDRSD00901.pdf

15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر: الموجز القطري لمؤشرات التنمية البشرية؛ http://hdrstats.undp.org/en/countries/profiles/EGY.html

16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الموجز القطري لجمهورية مصر العربية، http://www.undp.org.eg/Default.aspx?tabid=75

17. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نداء موحد لإنقاذ أفغانستان 2011، http://www.undp.org.eg/Portals/0/Homepage%20Art/2010___Sit%20Analysis___KDCFE___Arabic.pdf
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، موجز بالعمليات القطرية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2011 – أفغانستان، http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e486eb6 وانظر أيضاً
http://www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/3E5B840FE3A6D72BC125786F003FF157/file/Afghanistan+-+April+2011.pdf

18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشرات التنمية البشرية، http://hdr.undp.org/en/media/HDI___2008___EN___Tables.pdf؛ وأنظر أيضاً
http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Afghanistan/Afghanistan-corruption-survey2010-Eng.pdf

19. برنامج الأغذية العالمي (WFP)، نشرة سعر السوق، ديسمبر 2010 WFP، Afghanistan Market Price Bulletin, December 2010،
http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp229176.pdf
أنظر أيضاً: http://ochaonline.un.org/afghanistan/AppealsFunding/CAP2011/tabid/5301/language/en-US/Default.aspx

20. الآفاق الاقتصادية لأفريقيا، نظرة عامة على سيشل، http://www.africaneconomicoutlook.org/en/countries/east-africa/seychelles
الأمم المتحدة، تقييم الأمم المتحدة القطري المشترك لجزيرة سيشل، http://un.intnet.mu/undp/docs/FINAL%20-%20Seychelles%20CCA%202006-2008%20main%20text.pdf

21. آنا بودين، الخسائر الاقتصادية من عمليات القرصنة البحرية، ديسمبر 2010، http://www.fiaweb.biz/wp-content/uploads/2011/02/AMUSA___The___Economic___Costs___of___Maritime___Piracy___Full___Report_____2011___01___21.pdf

22. وكالة أنباء الإمارات، الإمارات وسيشل توقعان اتفاقاً بقيمة 15 مليون دولار لمحاربة القرصنة وتنظيم عمليات الصيد، 16 يوليو 2010، http://www.wam.ae/servlet/Satellite?c=WamLocEnews&cid=1278055744390&pagename=WAM%2FWamLocEnews%2FWAM___E___ArticleMailClient

23. البنك الدولي، الموجز القُطري لجزر القُمر
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/AFRICAEXT/COMOROSEXTN/0,,print:Y~isCURL:Y~menuPK:349947~pagePK:141132~piPK:141107~theSitePK:349937,00.html

24. صندوق النقد الدولي، التقرير القُطري رقم 11/72، http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr1172.pdf

25. مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية بجامعة أكسفورد، الموجز القُطري، جزر القُمر، يوليو 2010، http://www.ophi.org.uk/wp-content/uploads/Comoros.pdf

26. البنك الدولي، الموجز القُطري لجزر القُمر، المذكور أعلاه.

27. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول المغرب، http://www.pnud.org.ma/maroc.asp

28. البنك الدولي، الموجز القُطري للمغرب،
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/MOROCCOEXTN/0,,menuPK:294549~pagePK:141132~piPK:141107~theSitePK:294540,00.html
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الفيضانات في المغرب، 5 ديسمبر 2010، http://reliefweb.int/node/376945

29. وزارة المالية والشؤون الاقتصادية في تنزانيا، التقرير السنوي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للنمو وتخفيض الفقر (مكوكوتا) 2009/ 2010، http://www.povertymonitoring.go.tz/WhatisNew/MAIR___BOOk___2010___FINAL.pdf

30. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التنمية البشرية: تنزانيا،
أنظر أيضاً http://hdrstats.undp.org/en/countries/profiles/TZA.html
http://www.unicef.org/infobycountry/tanzania___statistics.html

31. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، النداء العالمي: جمهورية تنزانيا الاتحادية http://www.unhcr.org/4cd926ea9.html

32. منظمة الأمم المتحدة للطفولة: تنزانيا: الإحصائيات، http://www.unicef.org/infobycountry/tanzania___statistics.html#76President's Malaria Initiative – Tanzania، http://www.fightingmalaria.gov/countries/profiles/tanzania___profile.pdf

33. شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة، تنزانيا الفيضانات تضر بـ 28،000 شخص في المناطق الوسطى، 21 يناير 2010، http://reliefweb.int/node/342027

34. الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني لمكتب تنسيق المساعدات الخارجية للدولة للإطلاع على المستند الكامل ocfa.gov.ae

35. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لصندوق أبوظبي للتنمية على العنوان http://www.adfd.ae/ar/home/pages/default.aspx

36. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي على الإنترنت http://www.rcuae.ae/Pages/Default.aspx

37. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع http://www.khalifafoundation.ae/index.php?module=home&language=0

38. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع http://www.dubaicares.ae/ar

39. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع http://www.dubaicharity.org.ae

40. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع http://www.ihc.ae/arabic/default.asp

41. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع http://www.mbrfoundation.ae/Arabic/Pages/default.aspx

42. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع http://www.mbzspeciesconservation.org

43. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع http://www.emiratesairlinefoundation.org/english

44. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع http://www.etisalat.ae/index.jsp?lang=ar&type=home

45. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.julphar.net

46. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع http://www.noor-dubai.com/index.php/ar___noor-dubai/index.php

قائمة الاختصارات

CARE	منظمة كير العالمية
DAC	لجنة المساعدات الإنمائية
FTS	خدمة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة
GNI	الدخل القومي الإجمالي
GNP	الناتج المحلي الإجمالي
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
WFP	برنامج الأغذية العالمي

الملحق الأول - قائمة بالدول المتلقية للمساعدات من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال 2010 حسب القارة ومستوى الدخل

القارة / الإقليم / الدولة	مستوى الدخل	المدفوع بالدرهم
آسيا		**1,481,716,532**
الشرق الأقصى		**27,896,568**
الصين	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	4,392,711
الفلبين	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	8,715,983
اليابان	عالي الدخل	25,000
اندونيسيا	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	6,285,178
تايلاند	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	1,802,996
تيمور الشرقية	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	440,477
فيتنام	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	622,538
كمبوديا	منخفض الدخل	2,255,252
لاو	منخفض الدخل	891,871
ماليزيا	الشريحة العليا متوسط الدخل	501,652
منغوليا	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	1,962,910
الشرق الأوسط		**919,116,840**
الاراضي الفلسطينية	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	362,282,318
الاردن	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	57,638,277
البحرين	عالي الدخل	13,726,802
العراق	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	3,639,152
المملكة العربية السعودية	عالي الدخل	1,002,065
اليمن	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	275,893,053
ايران	الشريحة العليا متوسط الدخل	5,307,804
سوريا	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	61,357,507
عمان	عالي الدخل	89,803,732
لبنان	الشريحة العليا متوسط الدخل	48,466,130
جنوب ووسط آسيا		**501,091,814**
أذربيجان	الشريحة العليا متوسط الدخل	1,808,440
أرمينيا	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	3,040,000
افغانستان	منخفض الدخل	80,075,364
المالديف	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	6,699,413
الهند	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	13,389,929
اوزبكستان	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	325,450
باكستان	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	310,672,430
بنغلاديش	منخفض الدخل	13,318,161
تركمانستان	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	760,455
سريلانكا	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	14,260,209
طاجيكستان	منخفض الدخل	5,820,774

القارة / الإقليم / الدولة	مستوى الدخل	المدفوع بالدرهم
قرغيزستان	منخفض الدخل	738,814
كازاخستان	الشريحة العليا متوسط الدخل	49,329,856
ميانمار	منخفض الدخل	152,747
نيبال	منخفض الدخل	699,771
مناطق متعددة (آسيا)		**33,611,309**
دول متعددة (آسيا)	اخرى	33,611,309
أفريقيا		**730,475,733**
أفريقيا جنوب الصحراء		**532,284,140**
إثيوبيا	منخفض الدخل	8,851,772
اريتريا	منخفض الدخل	13,666,823
السنغال	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	4,732,883
السودان	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	213,398,979
الصومال	منخفض الدخل	16,457,317
الكاميرون	منخفض الدخل	1,106,692
النيجر	منخفض الدخل	5,842,038
اوغندا	منخفض الدخل	13,056,987
بنين	منخفض الدخل	1,853,778
بوركينا فاسو	منخفض الدخل	11,089,951
بوروندي	منخفض الدخل	862,448
تشاد	منخفض الدخل	3,891,563
تنزانيا	منخفض الدخل	25,854,570
توغو	منخفض الدخل	3,901,411
جزر القمر	منخفض الدخل	61,371,889
جمهورية افريقيا الوسطى	منخفض الدخل	644,965
جمهورية الكونغو	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	106,641
جمهورية الكونغو الديمقراطية	منخفض الدخل	9,242,714
جنوب افريقيا	الشريحة العليا متوسط الدخل	1,833,400
جيبوتي	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	14,520,084
رواندا	منخفض الدخل	1,994,277
زامبيا	منخفض الدخل	181,959
زمبابوي	منخفض الدخل	91,390
ساحل العاج	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	3,055,983
سوازيلند	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	73,600
سيراليون	منخفض الدخل	4,887,025
سيشيل	الشريحة العليا متوسط الدخل	64,124,397
غابون	الشريحة العليا متوسط الدخل	110,640
غامبيا	منخفض الدخل	815,582
غانا	منخفض الدخل	6,634,649

القارة / الإقليم / الدولة	مستوى الدخل	المدفوع بالدرهم
غينيا	منخفض الدخل	205,500
غينيا– بيساو	منخفض الدخل	98,000
غينيا الاستوائية	عالي الدخل	27,000
كينيا	منخفض الدخل	7,860,637
ليبيريا	منخفض الدخل	5,533,921
مالي	منخفض الدخل	12,870,460
مدغشقر	منخفض الدخل	381,930
ملاوي	منخفض الدخل	18,155
موريتانيا	منخفض الدخل	8,330,338
موزامبيق	منخفض الدخل	1,066,189
ناميبيا	الشريحة العليا متوسط الدخل	55,320
نيجيريا	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	1,580,285
شمال أفريقيا		**196,126,941**
الجزائر	الشريحة العليا متوسط الدخل	23,351,864
المغرب	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	59,672,154
تونس	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	4,426,880
مصر	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	108,676,043
مناطق متعددة (أفريقيا)		**2,064,651**
دول متعددة (أفريقيا)	اخرى	2,064,651
الأمريكيتين		**255,886,264**
أمريكا الجنوبية		**1,848,324**
اكوادور	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	92,200
الأرجنتين	الشريحة العليا متوسط الدخل	80,986
البرازيل	الشريحة العليا متوسط الدخل	669,217
بوليفيا	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	137,533
بيرو	الشريحة العليا متوسط الدخل	73,685
شيلي	الشريحة العليا متوسط الدخل	18,400
فنزويلا	الشريحة العليا متوسط الدخل	110,271
كولومبيا	الشريحة العليا متوسط الدخل	666,032
أمريكا الشمالية		**224,326,825**
الولايات المتحدة الامريكية	عالي الدخل	224,198,320
كندا	عالي الدخل	128,505
أمريكا الوسطى والكاريبي		**29,711,115**
السلفادور	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	18,400
المكسيك	الشريحة العليا متوسط الدخل	676,171
أنتيغوا وبربودا	الشريحة العليا متوسط الدخل	18,440
بليز	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	184,400
بنما	الشريحة العليا متوسط الدخل	92,200

القارة / الإقليم / الدولة	مستوى الدخل	المدفوع بالدرهم
جامايكا	الشريحة العليا متوسط الدخل	110,570
جمهورية الدومينكان	الشريحة العليا متوسط الدخل	70,684
غرينادا	الشريحة العليا متوسط الدخل	73,760
نيكاراغوا	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	55,320
هاييتي	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	28,153,460
هندوراس	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	257,710
أوروبا		**124,767,927**
أسبانيا	عالي الدخل	1,929,291
استونيا	عالي الدخل	25,000
روسيا	الشريحة العليا متوسط الدخل	175,579
البانيا	الشريحة العليا متوسط الدخل	5,277,896
البرتغال	عالي الدخل	20,000
البوسنة والهرسك	الشريحة العليا متوسط الدخل	8,549,332
الجبل الأسود	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	0
السويد	عالي الدخل	55,125
المانيا	عالي الدخل	3,193,651
المملكة المتحدة	عالي الدخل	556,725
اوكرانيا	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	36,880
ايرلندا	عالي الدخل	1,175,783
إيطاليا	عالي الدخل	553,565
بلجيكا	عالي الدخل	320,000
بلغاريا	الشريحة العليا متوسط الدخل	55,095
تركيا	الشريحة العليا متوسط الدخل	94,549,685
جورجيا	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	12,172
رومانيا	الشريحة العليا متوسط الدخل	36,880
سويسرا	عالي الدخل	683,905
فرنسا	عالي الدخل	249,723
قبرص	عالي الدخل	193,549
كوسوفو	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	6,696,522
مقدونيا	الشريحة العليا متوسط الدخل	331,055
مولدوفا	الشريحة الدنيا متوسط الدخل	90,515
أوقيانوسيا		**823,099**
أستراليا	عالي الدخل	638,874
نيوزيلندا	عالي الدخل	184,225
عالمي		**205,748,276**
دول متعددة (عالمي)	اخرى	205,748,276
المجموع الكلي		**2,799,417,831**

الملحق الثاني - قائمة المساعدات الخارجية حسب الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية توضح المبالغ المقدمة لكل دولة خلال عام 2010

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	**17,787,184**
دول متعددة (عالمي)	16,133,434
هاييتي	1,653,750
المساعدات الحكومية	**1,001,937,917**
أسبانيا	1,289,748
افغانستان	9,976,323
الاراضي الفلسطينية	162,044,700
الاردن	45,937,500
البانيا	500,000
البحرين	88,412
الجزائر	34,845
السودان	22,203,460
الصومال	2,856,482
الفلبين	180,000
الكاميرون	589,888
المالديف	660,000
المانيا	608,640
المغرب	3,740,666
النيجر	250,000
الهند	16,000
الولايات المتحدة الامريكية	113,863,000
اليمن	31,795,560
ايران	5,100,000
باكستان	214,942,165
بنغلاديش	80,000
بنين	300,000
تنزانيا	1,194,000
تونس	1,851,560
تيمور الشرقية	440,477
جزر القمر	58,319,991
جمهورية الكونغو الديمقراطية	7,602,801
جنوب أفريقيا	160,000
جورجيا	12,172
دول متعددة (آسيا)	33,611,309
دول متعددة (أفريقيا)	2,004,651
دول متعددة (عالمي)	131,243,057

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
ساحل العاج	2,776,193
سريلانكا	12,054,760
سوريا	317,128
سيشيل	64,069,303
طاجيكستان	3,673,000
عمان	44,736,637
فيتنام	37,572
قبرص	193,549
كوسوفو	296,639
لاو	600,000
لبنان	6,163,936
ليبيريا	5,266,601
مصر	15,060
نيبال	594,000
هاييتي	7,646,131
المستشفي الإماراتي العالمي الإنساني الميداني المتنقل	**25,000,000**
دول متعددة (عالمي)	25,000,000
جمعية الشارقة الخيرية	**64,282,039**
إثيوبيا	232,000
الاراضي الفلسطينية	6,775,839
الاردن	1,310,430
البحرين	20,000
البرازيل	47,000
الجزائر	20,000
السنغال	1,944,681
السودان	9,890,728
الصومال	506,280
الصين	1,847,500
الفلبين	12,500
المالديف	153,000
المغرب	25,000
النيجر	2,376,400
الهند	6,845,141
الولايات المتحدة الامريكية	30,000
اليابان	25,000

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
اليمن	5,242,780
اندونيسيا	166,000
اوغندا	667,173
ايران	84,664
إيطاليا	20,000
باكستان	180,000
بنغلاديش	3,744,397
بنين	479,992
بوركينا فاسو	3,194,573
بوروندي	422,922
تايلاند	49,560
تركيا	20,000
تشاد	208,600
تنزانيا	42,000
توغو	825,400
تونس	20,000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	5,520
جنوب افريقيا	69,000
جيبوتي	170,505
دول متعددة (أفريقيا)	60,000
ساحل العاج	17,354
سريلانكا	790,989
سوريا	256,000
سيراليون	92,772
عمان	20,000
غانا	414,025
غينيا	145,500
قرغيزستان	169,000
كازاخستان	119,750
كينيا	144,500
لبنان	1,080,618
مالي	25,000
مصر	11,912,748
موريتانيا	1,117,200
نيبال	200,000
نيجيريا	42,000

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
جمعية بيت الشارقة الخيرية	**13,510,642**
إثيوبيا	536,250
الاراضي الفلسطينية	579,433
الصومال	1,522,242
الهند	2,490,718
اليمن	1,487,824
اندونيسيا	2,111,250
اوغندا	1,297,400
بنغلاديش	2,026,325
تايلاند	122,250
سريلانكا	193,943
كمبوديا	887,995
لبنان	102,265
ميانمار	152,747
جمعية دبي الخيرية	**30,592,370**
استونيا	15,000
الاراضي الفلسطينية	1,518,448
البحرين	10,000
السنغال	555,854
الصومال	180,960
الصين	1,696,699
الفلبين	7,467,317
اليمن	333,745
اوغندا	10,093,734
بنين	687,880
بوركينا فاسو	220,000
تايلاند	458,745
توغو	338,050
ساحل العاج	115,000
سيراليون	60,000
طاجيكستان	1,529,534
غامبيا	424,000
غانا	2,224,843
غينيا	60,000
غينيا– بيساو	98,000
غينيا الاستوائية	27,000

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
كمبوديا	670,161
ليبيريا	212,000
موريتانيا	834,000
نيجيريا	761,400
شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار)	**477,804**
باكستان	477,804
صندوق ابوظبي للتنمية	**798,771,940**
أذربيجان	1,790,000
أرمينيا	3,040,000
اريتريا	13,530,000
افغانستان	57,372,260
الاراضي الفلسطينية	73,460,000
الاردن	4,070,000
البحرين	12,598,390
الجزائر	17,901,850
السودان	140,960,000
المالديف	3,980,000
المغرب	38,030,000
اليمن	89,026,450
باكستان	73,460
بوركينا فاسو	5,170,000
تركيا	93,580,000
تنزانيا	22,740,000
تونس	2,500,000
جيبوتي	12,300,000
سوريا	57,980,000
عمان	43,040,000
لبنان	18,910,000
مصر	86,719,530
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	**10,253,314**
إثيوبيا	165,660
أذربيجان	18,440
أستراليا	363,407
اكوادور	92,200
روسيا	175,579

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
الأرجنتين	80,986
البرازيل	475,377
السودان	74,811
الصومال	55,320
الصين	419,672
الفلبين	129,080
الكاميرون	134,519
المغرب	36,730
المكسيك	211,616
المملكة المتحدة	162,197
النيجر	140,513
الهند	509,226
الولايات المتحدة الامريكية	55,320
اليمن	92,200
أنتيغوا وبربودا	18,440
اندونيسيا	454,984
اوزبكستان	55,320
اوغندا	54,253
اوكرانيا	36,880
باكستان	73,754
بلغاريا	55,095
بليز	184,400
بنغلاديش	69,482
بنما	92,200
بوليفيا	71,455
بيرو	73,685
تايلاند	18,365
تركيا	18,440
تنزانيا	112,871
تونس	55,320
جامايكا	110,570
جزر القمر	110,190
جمهورية الدومينكان	70,684
جمهورية الكونغو الديمقراطية	239,536
جنوب افريقيا	36,880
جيبوتي	36,880

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
رومانيا	36,880
زامبيا	147,520
زمبابوي	91,390
ساحل العاج	147,437
سريلانكا	199,431
سوريا	55,095
سيراليون	221,280
طاجيكستان	36,880
عمان	55,095
غابون	110,640
غانا	117,836
غرينادا	73,760
فنزويلا	110,271
فيتنام	188,197
كازاخستان	36,880
كمبوديا	92,185
كندا	36,730
كولومبيا	666,032
كينيا	641,927
لاو	53,320
ليبيريا	55,320
ماليزيا	409,877
مدغشقر	381,930
ملاوي	18,155
منغوليا	92,200
مولدوفا	16,965
ناميبيا	55,320
نيبال	37,319
نيجيريا	128,855
نيكاراغوا	55,320
نيوزيلندا	165,870
هاييتي	17,149
هندوراس	257,710
مؤسسة الإمارات للاتصالات - اتصالات	**1,300,242**
افغانستان	1,300,242
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	**269,784,826**

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
إثيوبيا	459,375
اريتريا	91,823
أسبانيا	345,863
أستراليا	275,468
استونيا	10,000
افغانستان	4,226,145
الاراضي الفلسطينية	8,341,000
الاردن	183,645
البحرين	1,000,000
البرتغال	20,000
البوسنة والهرسك	183,645
الجزائر	91,823
السنغال	375,203
السودان	569,562
السويد	55,125
الصومال	4,350,645
الصين	183,645
العراق	785,000
الفلبين	110,187
المالديف	1,556,823
المانيا	414,321
المغرب	14,088,908
المملكة المتحدة	168,598
الولايات المتحدة الامريكية	110,250,000
اليمن	869,645
اندونيسيا	330,565
اوزبكستان	160,000
اوغندا	110,187
إيطاليا	183,645
باكستان	59,674,104
بلجيكا	320,000
بنغلاديش	639,546
بوروندي	417,500
تايلاند	415,046
تركمانستان	760,455
تركيا	324,145
تنزانيا	293,832

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
توغو	417,500
جزر القمر	91,823
جنوب افريقيا	202,010
رواندا	417,500
سريلانكا	91,823
سوريا	1,146,000
سويسرا	463,645
سيشيل	55,094
عمان	1,671,800
غانا	459,375
فرنسا	183,645
فيتنام	359,969
كازاخستان	42,711,506
كمبوديا	190,995
كينيا	1,272,628
لاو	62,444
لبنان	367,500
مالي	876,875
مصر	2,173,645
موريتانيا	449,936
نيجيريا	183,645
هاييتي	3,300,000
مؤسسة دبي العطاء	**46,074,735**
الاراضي الفلسطينية	1,369,221
السودان	3,512,648
النيجر	389,735
الهند	1,102,050
اليمن	5,170,220
باكستان	2,182,720
بنغلاديش	4,586,390
جزر القمر	1,854,820
جنوب افريقيا	40,475
جيبوتي	835,721
زامبيا	34,439
سريلانكا	248,703
سيراليون	3,929,356
كمبوديا	154,375

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
لاو	176,108
لبنان	10,265
مالي	11,902,140
موريتانيا	2,129,712
نيبال	373,907
هاييتي	6,071,730
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	**72,901,448**
إثيوبيا	5,177,085
اريتريا	45,000
أسبانيا	293,680
افغانستان	5,431,325
الاراضي الفلسطينية	21,667,263
الاردن	284,392
البرازيل	146,840
البوسنة والهرسك	256,970
السنغال	55,065
السودان	1,493,840
الصومال	55,759
الصين	165,195
العراق	157,750
الفلبين	262,918
المغرب	367,100
المملكة العربية السعودية	2,100
المملكة المتحدة	110,130
النيجر	1,146,078
الهند	297,116
اليمن	2,388,191
اندونيسيا	110,130
اوزبكستان	110,130
اوغندا	301,022
ايران	123,140
إيطاليا	110,130
باكستان	367,791
بنغلاديش	625,410
بوركينا فاسو	1,866,281
بوروندي	22,026

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
بوليفيا	66,078
تايلاند	167,030
تركيا	367,100
تنزانيا	110,130
توغو	31,956
جمهورية الكونغو الديمقراطية	25,697
جيبوتي	783,978
رواندا	27,899
سريلانكا	73,420
سوريا	515,859
سويسرا	220,260
سيراليون	99,117
عمان	235,200
فرنسا	66,078
قرغيزستان	33,039
كازاخستان	34,874
كندا	91,775
كوسوفو	4,563,383
كينيا	4,546,072
لبنان	9,671,852
مالي	66,445
ماليزيا	91,775
مصر	5,427,934
منغوليا	1,870,710
موريتانيا	167,030
نيبال	88,545
نيوزيلندا	18,355
مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الخيرية	**3,221,742**
إثيوبيا	14,696
الاردن	124,514
المالديف	349,590
الهند	310,865
بنغلاديش	1,516,611
دول متعددة (عالمي)	895,125
سريلانكا	10,341

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	**13,352,780**
إثيوبيا	271,000
افغانستان	1,511,469
الاراضي الفلسطينية	500,000
الاردن	260,360
السودان	722,639
العراق	1,854,027
اليمن	420,000
اندونيسيا	1,519,185
باكستان	1,055,124
تشاد	11,000
جيبوتي	393,000
سوريا	373,825
سيراليون	411,000
طاجيكستان	397,360
غانا	261,920
كمبوديا	41,214
لبنان	318,947
موريتانيا	280,710
هاييتي	2,750,000
مؤسسة نور دبي	**160,000**
دول متعددة (عالمي)	160,000
هيئة آل مكتوم الخيرية	**65,860,149**
الاراضي الفلسطينية	9,000
الاردن	47,660
السنغال	368,077
السودان	14,196,318
الصومال	2,029,368
العراق	842,375
الكاميرون	382,284
المانيا	2,170,690
المكسيك	464,555
المملكة العربية السعودية	999,965
المملكة المتحدة	115,800
النيجر	1,198,512

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
اوغندا	514,725
ايرلندا	1,175,783
إيطاليا	239,790
بنين	312,906
بوركينا فاسو	639,097
تشاد	1,547,041
تنزانيا	789,476
توغو	788,062
جزر القمر	411,066
جمهورية افريقيا الوسطي	644,965
جمهورية الكونغو	106,641
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,353,160
جنوب افريقيا	1,325,036
دول متعددة (عالمي)	27,963,159
رواندا	1,548,878
غامبيا	391,582
غانا	519,109
كينيا	1,255,510
مصر	7,360
موزامبيق	1,066,189
نيجيريا	436,010
هيئة الهلال الاحمر الاماراتي	**364,148,700**
إثيوبيا	1,995,706
افغانستان	257,600
الاراضي الفلسطينية	86,017,414
الاردن	5,419,776
البانيا	4,777,896
البحرين	10,000
البوسنة والهرسك	8,108,717
الجزائر	5,303,346
السلفادور	18,400
السنغال	1,434,002
السودان	19,774,973
الصومال	4,900,260
الصين	80,000
الفلبين	553,981
المغرب	3,383,750

الجهة المانحة / الدولة	إجمالى المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
النيجر	340,800
الهند	1,818,813
اليمن	139,066,439
اندونيسيا	1,593,064
اوغندا	18,493
باكستان	31,645,508
بنغلاديش	30,000
بنين	73,000
تايلاند	572,000
تركيا	240,000
تشاد	2,124,922
تنزانيا	1,166,261
توغو	1,500,443
جزر القمر	584,000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	16,000
دول متعددة (عالمي)	3,165,501
سريلانكا	596,800
سوازيلند	73,600
سوريا	713,600
سيراليون	73,500
شيلي	18,400
طاجيكستان	184,000
عمان	45,000
غانا	2,637,541
فيتنام	36,800
قرغيزستان	536,775
كازاخستان	6,426,846
كمبوديا	218,327
كوسوفو	1,836,500
لبنان	11,840,747
مصر	2,419,767
مقدونيا	331,055
موريتانيا	3,351,751
مولدوفا	73,550
نيجيريا	28,375
هاييتي	6,714,700
المجموع الكلي	**2,799,417,831**

الملحق الثالث - المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب الإقليم والقطاع خلال عام 2010

الإقليم / القطاع	إجمالي المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
أفريقيا جنوب الصحراء	**532,284,140**
إدارة الديون	1,881,022
الأعمال الخيرية	45,745,735
البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات	43,521,707
التعليم	59,039,472
الحكومة والمجتمع المدني	38,806,516
الزراعة	61,734,500
الصحة	10,892,722
الصناعة	71,122
المساعدات الإنسانية	8,630,640
المساعدات السلعية والبرامج العامة	118,148,922
المياه والصحة العامة	89,420,740
النقل والتخزين	22,740,000
تطوير البنية التحتية	28,372,000
حماية البيئة	3,279,044
الشرق الأقصى	**27,896,568**
الأعمال الخيرية	16,161,655
البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات	2,896,606
التعليم	1,171,258
الحكومة والمجتمع المدني	440,477
الخدمات المالية والمصرفية	26,000
الزراعة	24,300
الصحة	509,969
المساعدات الإنسانية	1,728,291
المساعدات السلعية والبرامج العامة	1,480,000
النفقات داخل الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية	37,572
المياه والصحة العامة	1,428,560
تطوير البنية التحتية	123,500
حماية البيئة	1,857,880
صيد الأسماك	10,500

الإقليم / القطاع	إجمالي المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
الشرق الأوسط	**919,116,840**
الأعمال الخيرية	24,214,720
البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات	130,080,517
التعليم	32,094,974
الحكومة والمجتمع المدني	5,936,004
السياحة	80,401,970
الصحة	15,766,967
الصناعة	1,244,950
المساعدات الإنسانية	66,307,465
المساعدات السلعية والبرامج العامة	250,954,696
النفقات داخل الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية	3,800
المياه والصحة العامة	35,908,520
النقل والتخزين	48,780,000
تطوير البنية التحتية	181,119,867
توليد الطاقة وإمدادها	46,100,000
حماية البيئة	202,390
أمريكا الجنوبية	**1,848,324**
الأعمال الخيرية	259,918
المساعدات الإنسانية	18,400
حماية البيئة	1,570,006
أمريكا الشمالية	**224,326,825**
الأعمال الخيرية	121,775
الصحة	224,113,000
حماية البيئة	92,050
أمريكا الوسطى والكاريبي	**29,711,115**
الأعمال الخيرية	250,000
التعليم	464,555
الحكومة والمجتمع المدني	5,459,768
الصحة	2,186,363
المساعدات الإنسانية	20,258,580

الإقليم / القطاع	إجمالي المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
حماية البيئة	1,091,850
أوروبا	**124,767,927**
الأعمال الخيرية	14,153,671
البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات	13,199,217
التعليم	110,130
الحكومة والمجتمع المدني	502,360
المساعدات الإنسانية	144,013
المساعدات السلعية والبرامج العامة	740,000
تطوير البنية التحتية	95,416,500
حماية البيئة	502,036
أوقيانوسيا	**823,099**
الأعمال الخيرية	293,823
حماية البيئة	529,277
جنوب ووسط آسيا	**501,091,814**
الإتصالات	3,085,320
الأعمال الخيرية	76,652,791
البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات	16,924,064
التعليم	11,217,293
الحكومة والمجتمع المدني	45,000
الصحة	51,983,118
الصناعة	168,500
المساعدات الإنسانية	270,284,217
المساعدات السلعية والبرامج العامة	5,533,718
المياه والصحة العامة	392,665
النقل والتخزين	59,116,940
تطوير البنية التحتية	4,651,457
حماية البيئة	1,036,732
شمال أفريقيا	**196,126,941**
الإتصالات	367,100
الأعمال الخيرية	6,944,670
البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات	19,091,015

الإقليم / القطاع	إجمالي المبلغ المدفوع (الدرهم الإماراتي)
التعليم	5,456,615
الحكومة والمجتمع المدني	236,666
الصحة	18,566,690
المساعدات الإنسانية	3,504,000
المساعدات السلعية والبرامج العامة	5,196,500
النفقات داخل الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية	**34,845**
المياه والصحة العامة	2,998,600
النقل والتخزين	46,992,120
تطوير البنية التحتية	86,646,070
حماية البيئة	92,050
عالمي	205,748,276
البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات	368,234
التعليم	5,225,250
الحكومة والمجتمع المدني	4,410,116
السياسات والبرامج السكانية	1,188,000
الصحة	50,110,680
القطاعات غير المخصصة/غير المحددة	60,788
المساعدات الإنسانية	30,444,649
المساعدات السلعية والبرامج العامة	58,928,983
النفقات داخل الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية	42,858,284
النقل والتخزين	367,300
توليد الطاقة وإمدادها	11,785,992
مناطق متعددة (آسيا)	**33,611,309**
المساعدات السلعية والبرامج العامة	33,553,589
النفقات داخل الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية	57,720
مناطق متعددة (أفريقيا)	**2,064,651**
الأعمال الخيرية	60,000
الحكومة والمجتمع المدني	1,954,300
النفقات داخل الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية	50,351
المجموع الكلي	2,799,417,831

الملحق الرابع - أ - قائمة بالتزامات دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2010 مصنفة حسب الجهة المانحة والدولة

اسم الجهة المانحة والدولة	Funding Type	المبلغ الملتزم بدفعه خلال 2010 (بالدرهم الإماراتي)
صندوق ابوظبي للتنمية		**1,888,007,174**
افغانستان	منحة	738,586,674
البحرين	قرض	183,650,000
مصر	قرض	183,650,000
الأردن	قرض	70,888,000
كينيا	قرض	36,730,000
ملاوي	قرض	36,730,000
مالي	قرض	70,000,000
الجبل الأسود	قرض	43,600,000
المغرب	قرض	398,520,500
سيشل	منحة	33,057,000
السودان	منحة	36,730,000
طاجيكستان	قرض	55,095,000
اليمن	منحة	770,000
المساعدات الحكومية		**908,222,043**
الاردن	منحة	137,812,500
لبنان	منحة	2,306,000
المغرب	منحة	340,661,747
دول متعددة – عالمي	منحة	73,460,000
سوريا	منحة	353,981,796
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية		**14,759,175**
افغانستان	منحة	14,759,175
المجموع الكلي		**2,810,988,392**

الملحق الرابع - ب - قائمة بالتزامات دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2009 والمدفوعات فى عام 2010، مصنفة حسب الجهة المانحة والدولة

الدولة	نوع التمويل	المبلغ الملتزم بدفعه خلال 2009 (الدرهم الإماراتي)	المبلغ المدفوع خلال 2010 (الدرهم الإماراتي)	القيمة المتبقية من الإلتزام الدرهم الإماراتي)
صندوق أبوظبي للتنمية				
افغانستان	منحة	55,095,000	17,446,750	37,648,250
بوركينا فاسو	قرض	36,730,000	5,170,000	31,560,000
إريتريا	قرض	69,850,000	13,530,000	56,320,000
جزر المالديف	قرض	55,095,000	3,980,000	51,115,000
باكستان	منحة	6,795,050	73,460	6,721,590
الاراضي الفلسطينية	منحة	128,555,000	73,460,000	55,095,000
تنزانيا	قرض	169,383,671	22,740,000	146,643,671
اليمن	منحة	459,125,000	83,156,720	375,968,280

الملحق الخامس - قائمة المجموعات وقطاعاتها

القطاعات	القطاعات الفرعية
الاعمال الخيرية	
	الأعمال الخيرية
المساعدات السلعية والبرامج العامة	
	المساعدات السلعية والبرامج العامة
إدارة الديون	
	إدارة الديون
البنية الأساسية والخدمات الإقتصادية	
	الإتصالات
	الخدمات المالية والمصرفية
	النقل والتخزين
	توليد الطاقة وإمدادها
المساعدات الإنسانية	
	المساعدات الإنسانية
قطاعات الإنتاج	
	تطوير البنية التحتية
	الزراعة
	السياحة
	الصناعة
	حماية البيئة
	صيد الأسماك
البنية الأساسية والخدمات االإجتماعية	
	البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات
	التعليم
	الحكومة والمجتمع المدني
	السياسات والبرامج السكانية
	الصحة
	المياه والصحة العامة
غير المخصصة / غير المحددة	
	القطاعات غير المخصصة/غير المحددة
النفقات داخل الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية	
	النفقات داخل الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية

الملحق السادس - قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية للمساعدات الخارجية

القطاعات	القطاعات الفرعية
التعليم	السياسات الإدارية لقطاع التعليم
	مرافق التعليم والتدريب
	تدريب المعلمين
	الأبحاث التعليمية
	التعليم الابتدائي
	مهارات الحياة الأساسية للشباب والكبار
	التعليم في الطفولة المبكرة
	التعليم الثانوي
	التدريب المهني
	التعليم العالي
	التدريب التقني والإداري المتقدم
البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات	خدمات الرعاية الاجتماعية
	السياسات الإدارية لقطاع التوظيف
	الثقافة والترفية
	بناء القدرات الإحصائية
	مكافحة المخدرات
	تخفيف الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)
الصحة	السياسات الإدارية لقطاع الصحة
	التعليم والتدريب الطبي
	الأبحاث الطبية
	الخدمات الطبية
	الرعاية الصحية الأساسية
	البنية التحتية الأساسية لقطاع الصحة
	التغذية الأساسية
	مكافحة الأمراض المعدية
	التثقيف الصحي
	مكافحة الملاريا
	مكافحة السل (الدرن)
	تطوير العاملين بالمجالات الصحية
السياسات والبرامج السكانية	السياسات الإدارية السكانية
	الرعاية الصحية الإنجابية
	تنظيم الأسرة
	مكافحة الأمراض المنقولة جنسياً بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)

القطاعات	القطاعات الفرعية
	تطوير العاملين بقطاع السكان والصحة الإنجابية
المياه والصحة العامة	السياسات الإدارية لقطاع المياه
	الحفاظ على الموارد المائية
	إمدادات المياه والصحة العامة (الأنظمة الكبيرة)
	إمدادات المياه (الأنظمة الكبيرة)
	الصحة العامة (الأنظمة الكبيرة)
	إمدادات مياه الشرب الأساسية والصحة العامة الأساسية
	إمدادات مياه الشرب الأساسية
	الصحة العامة الأساسية
	تطوير أحواض الأنهار
	إدارة المخلفات والتخلص منها
	التعليم والتدريب فيما يختص بإمدادات المياه والصحة العامة
الزراعة	السياسات الإدارية لقطاع الزراعة
	التنمية الزراعية
	موارد الأراضي الزراعية
	موارد المياه المخصصة للزراعة
	المدخلات الزراعية
	إنتاج المحاصيل الغذائية
	المحاصيل الصناعية ومحاصيل التصدير
	قطعان الماشية
	الإصلاح الزراعي
	تطوير البدائل الزراعية
	التوسع الزراعي
	التعليم والتدريب على الزراعة
	الأبحاث الزراعية
	الخدمات الزراعية
	حماية النباتات ومكافحة الآفات
	الخدمات المالية المتعلقة بالزراعة
	التعاونيات الزراعية
	الخدمات البيطرية/تربية الماشية
الغابات والتشجير	السياسات الإدارية لقطاع الغابات والتشجير
	تنمية الغابات
	أخشاب الوقود والفحم

القطاعات	القطاعات الفرعية
	التعليم والتدريب بقطاع الغابات
	أبحاث الغابات والتشجير
	خدمات الغابات والتشجير
صيد الأسماك	السياسات الإدارية لقطاع صيد الأسماك
	تطوير مصائد الأسماك
	التعليم والتدريب بقطاع صيد الأسماك
	بحوث قطاع صيد الأسماك
	خدمات صيد الأسماك
حماية البيئة	السياسات الإدارية لقطاع البيئية
	حماية المحيط الحيوي
	التنوع الحيوي
	الحفاظ على المواقع
	منع ومكافحة الفيضانات
	التعليم والتدريب البيئي
	الأبحاث البيئية
النقل والتخزين	السياسات الإدارية لقطاع النقل والتخزين
	النقل البري
	النقل بالسكك الحديدية
	النقل البحري
	النقل الجوي
	التخزين
	التعليم والتدريب بقطاع النقل والتخزين
الإتصالات	السياسات الإدارية لقطاع الإتصالات
	الاتصالات السلكية واللاسلكية
	الراديو/التليفزيون/الصحافة المطبوعة
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
تطوير البنية التحتية	السياسات الإدارية لقطاع تطوير البنية التحتية
	التنمية الحضرية وإدارتها
	التنمية القروية
	الإسكان منخفض التكلفة
توليد الطاقة وإمدادها	السياسات الإدارية لقطاع الطاقة
	توليد الطاقة – الموارد غير المتجددة
	توليد الطاقة – الموارد المتجددة
	نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها
	توزيع الغاز
	محطات الطاقة التي تعمل بالبترول
	محطات الطاقة التي تعمل بالغاز

القطاعات	القطاعات الفرعية
	محطات الطاقة التي تعمل بالفحم
	محطات الطاقة النووية
	المحطات الطاقة الكهرومائية
	الطاقة الحرارية الأرضية
	الطاقة الشمسية
	طاقة الرياح
	طاقة المحيطات
	الكتلة البيولوجية
	التعليم والتدريب في مجال الطاقة
	أبحاث الطاقة
الصناعة	السياسات الإدارية لقطاع التصنيع
	التنمية الصناعية
	تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	الصناعات البسيطة والحرف اليدوية
	الصناعات الزراعية
	الصناعات القائمة على الأشجار
	صناعات المنسوجات، الجلود وبدائلها
	الصناعات الكيماوية
	مصانع المخصبات والأسمدة
	الأسمنت/الجير/اللصق
	تصنيع الطاقة
	إنتاج العقاقير والأدوية
	الصناعات المعدنية الأساسية
	الصناعات المعدنية غير الحديدية
	الصناعات الهندسية
	صناعة معدات النقل
	الأبحاث والتطوير التكنولوجي
الموارد المعدنية والتعدين	السياسات الإدارية لقطاع الموارد المعدنية والتعدين
	التنقيب عن المعادن واستغلالها
	الفحم
	النفط والغاز
	المعادن المشتقة من الحديد
	المعادن التي لا يدخل في تركيبها الحديد
	المعادن والمواد الثمينة
	المعادن الصناعية
	الأسمدة المعدنية
	المعادن غير البحرية

القطاعات	القطاعات الفرعية
الخدمات المالية والمصرفية	السياسات الإدارية المالية
	المؤسسات المالية
	وسطاء القطاع المالي الرسميين
	الوسطاء الماليين غير الرسميين وشبه الرسميين
	التعليم والتدريب على الخدمات المالية والمصرفية
خدمات الأعمال	خدمات دعم الأعمال التجارية والمؤسسات
	الخصخصة
السياسات التنظيمية التجارية	السياسات الإدارية لقطاع التجارة
	تسهيل التجارة
	اتفاقيات التجارة الإقليمية
	مفاوضات التجارة متعددة الأطراف
	التعديلات التجارية
	التعليم والتدريب في مجال التجارة
السياحة	السياسات الإدارية لقطاع السياحة
المساعدات الإنسانية	الإيواء والمواد غير الغذائية
	المساعدات الغذائية
	التعليم
	الزراعة
	الصحة
	المياه والصحة العامة
	مكافحة الألغام
	خدمات الدعم والتنسيق
	الأمن والحماية
الأعمال الخيرية	البرامج الثقافية والموسمية
	التعليم الديني
	المنشآت الدينية
	الرعاية الاجتماعية
الحكومة والمجتمع المدني	السياسات الإدارية للقطاع العام
	إدارة المال العام
	اللامركزية ودعم الحكومات الوطنية الفرعية
	منظمات وهيئات مكافحة الفساد
	التطوير القضائي والقانوني
	المشاركة الديموقراطية والمجتمع المدني
	الانتخابات
	المشرّعون والأحزاب السياسية

القطاعات	القطاعات الفرعية
	الإعلام والتدفق الحر للمعلومات
	حقوق الإنسان
	منظمات ومؤسسات دعم المرأة
	إدارة وإصلاح نظم الأمن
	بناء السلم المدني، منع النزاعات وحلها
	عمليات حفظ السلام الدولية
	إعادة الاندماج والرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة
	إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحروب
	حظر تجنيد الأطفال وتسريحهم
المساعدات السلعية والبرامج العامة	دعم الميزانية العامة
	برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء
	دعم واردات السلع الرأسمالية
	دعم واردات البضائع والسلع العامة
إدارة الديون	الإجراءات المتعلقة بالديون
	إعفاء الديون
	تخفيف أعباء الديون متعددة الأطراف
	إعادة الجدولة وإعادة التمويل
	مبادلة الديون لأغراض التنمية
	مبادلات الديون الأخرى
	إعادة شراء الدّين
المنصرفات داخل الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية	التكاليف الإدارية للجهات المانحة
	تعزيز الوعي بالتنمية
	الدعم للاجئين في دولة الإمارات العربية المتحدة
القطاعات غير المخصصة/غير المحددة	قطاعات غير محددة

للحصول على قائمة كاملة ومفصلة من القطاعات والقطاعات الفرعية يرجى زيارة ocfa.gov.ae